

الحوثيون

ومستقبلهم العسكري والسياسي والتربوي

أحمد محمد الدغشي

إزدادت تعقيدات الظاهرة الحوثية بعد دخول اليمن في مرحلة الثورة الشعبية مع بدايات العام 2011. ومن هنا تأتي أهمية هذا الكتاب الذي حاول المؤلف من خلاله أن يرصد التطورات التي رافقت هذه الظاهرة ومستقبل الحركة الحوثية ، عبر استقراء ركز فيه على ثلاثة محاور مركزية: عسكرية ميدانية، وسياسية تنظيمية، وتربوية فكرية. ونظراً لأهمية أن يدرك القارئ مستقبل الحركة الحوثية وآثارها المختلفة في اليمن، قدّم الكاتب تعريفاً للحوثية انطلق من مرحلة التأسيس وتاريخ الحركة خلال السنوات الماضية، وطبيعة علاقاتها وانقساماتها والحروب التي خاضتها، وصولاً إلى محطات ومواقف حديثة لهم في مرحلة ما بعد الثورة في اليمن. ويضيف الكاتب إلى كل ذلك سبل التعايش بين فرقاء الفكر والسياسة في اليمن -والحوثيون في مقدّمتهم - عبر رؤية أقرب أن تكون ميثاق شرف. وهي وإن جاءت لمعالجة إشكالية الخلاف الفكري والسياسي في اليمن، لكنها قد تتجاوز الوضع اليمني الداخلي لترشح إمكانية تطبيقها في أي مجتمع مشابه.

مُنتدى العلاقات العربية والدولية

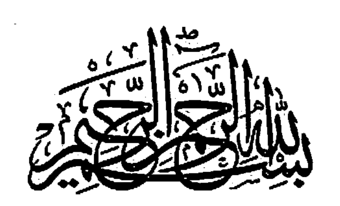
هاتف: ٤٤٠٨٠٤٥١ ٩٧٤+
فاكس: ٤٤٠٨٠٤٧٠ ٩٧٤+
ص.ب: ١٢٢٣١
الدوحة - قطر
E-mail: info@fairforum.org

السعر: ١٢ دولارا
ISBN 978-9927-103-04-9



الحوثيون

ومستقبلهم العسكري والسياسي والتربوي


بسم الله الرحمن الرحيم

الحوثيون

ومستقبلهم العسكري والسياسي والتربوي

(مع تصوّر لميثاق شرف بين فرقاء الدّين والسياسة)

أ. د. أحمد محمد الدَّغَشي
أستاذ أصول التربية الإسلامية وفلسفتها
كلية التربية - جامعة صنعاء - اليمن

منتدى العلاقات العربية والدولية

عنوان الكتاب: الحوثيون ومستقبلهم العسكري والسياسي والتربوي.
المؤلف: أ. د. أحمد محمد الدَّغَشي.
٢٠٨ صفحات - ١٦,٥ × ٢٤ سم.
رقم الإيداع بدار الكتب القطرية: ٩٥/ ٢٠١٣.
الرقم الدولي (ردمك): ISBN: 978-9927-103-04-9.

الطبعة الأولى ٢٠١٣

المحتويات

المبحث الثاني: المستقبل العسكري الميداني

المبحث الثالث: المستقبل السياسي التنظيمي

المبحث الرابع: المستقبل التربوي الفكري

المبحث الخامس: سبل التعايش

مقدّمة وخلفية

بالنظر إلى ظاهرة (الحوثية) وتعقيداتها الأيديولوجية والتربوية والتاريخية والجغرافية والسياسية والتنموية المتشابكة، علاوة على التطورات التي بلغتها، ولا سيما مع المتغيّر الأكبر في البلاد، وهو حدث الثورة الشبابية الشعبية السلمية الكبرى؛ فإن الحديث اليوم عن مستقبل الحركة الحوثية القريب والمتوسّط والبعيد لا يخلو من انعكاسات ذلك التشابك، وذلك المتغيّر الكلّي على كل أجزاء الظاهرة بتعقيداتها وتطوراتها معًا، وهو ما يلقي بظلاله على الجزء المتصل بسبل التعايش بين فرقاء الدّين والسياسة، على خلفية الحديث عن الحوثية.

والواقع أنّه باستقراء تأثيرات الظاهرة وامتداداتها يبدو أن ذلك لا يخرج عن أبعاد ثلاثة رئيسة: عسكرية ميدانية، وسياسية تنظيمية، وتربوية فكرية. ويبدو ذلك التشابك بين كل واحدة والأخرى، بحيث يتأثر أيّ منها سلبًا أو إيجابًا ببعضه. ومع أن أهمها وأكثرها حساسية في الأصل، وبالنظر إلى طبيعة النشأة ومراحل تطوّر الفكرة هو البُعد التربوي الفكري، لكن أهمها على المدى القريب، وأخطر ما يتهدّد المجتمع وأطيافه الفكرية والسياسية من جراء خطورة ما يترتب عليه حال استمراره مستقبلاً على أيّ مدى، هو المستقبل العسكري الميداني؛ نظرًا لعامل (السلاح) فيه، ولذلك يغدو من المنطقي البدء به.

وسيلاحظ القارئ الكريم أنّ هذا البُعد احتل إلى جانب البُعد التربوي الفكري معظم صفحات الكتاب؛ نظرًا لتلك الأهمية والتعقيدات التي تكتنفهما،

ثمّ يأتي البُعد السياسي من الناحية الكمّية في الدرجة الثالثة. أمّا سبل التعايش بين فرقاء الفكر والسياسة - والحوثيون في اليمن في مقدّمة هؤلاء الفرقاء - فقد جاءت أشبه بخلاصة جامعة، حيث قدّمت رؤية أقرب إلى ميثاق شرف، وهي وإن جاءت لمعالجة مشكل الخلاف الفكري والسياسي في اليمن، لكنها تجاوزت الوضع الداخلي إلى كل مجتمع مشابه.

وجدير بالإشارة في هذا السياق مدى الارتباط بين هذه الدراسة، وكتاب سابق لكاتبها تحت عنوان «**الحوثيون: دراسة منهجية شاملة**»، حيث عقد مبحثًا فيه لمستقبل الحوثية، ومع أن عناوين ذلك المبحث متشابهة مع عناوين هذه الدراسة؛ بيد أنها مختلفة من حيث المضامين إلى حدّ يجعل المقارنة تبدو أقرب إلى الاختلاف الكلّي. ولئن ظلت جملة مادة المستقبل التربوي الفكري، فإنّه قد أضيف إليها الكثير بعد الاطّلاع على بعض أدبيات الحوثية التي لم تكن متوفرة لدى الباحث في ذلك الحين، وذلك فيما يتصل بفلسفة التربية لدى المؤسّس الراحل حسين الحوثي، إلى جانب بعض التقارير المحدودة حول فكرة جامعة تخص (أهل البيت)! مع الإشارة كذلك إلى أن المبحث الأول من الكتاب الحالي: (نشأة الحوثية وتطوّرها) قد جاء مستخلصًا من بعض جوانب المبحثين: الثاني (مراحل التنظيم وتطوره)، والثالث (عوامل الظهور) من الكتاب الأول؛ نزولاً عند مقترح بعض الفضلاء الذين اطّلعوا على مخطوطة الكتاب، فارتأوا أنّه لكي تكون الفائدة مكتملة لقارئ الكتاب الحالي، فلا بأس من وضعه أمام خلفية مناسبة للظاهرة الحوثية قبل الحديث عن مستقبلها، فاستحسنت ذلك، وعملت على تقديم ذلك على نحو ما سبق.

لهذا، فإن العلاقة بين هذا الكتاب وسابقه علاقة الخاص بالعام أو الجزء بالكلّ، أيّ إن الكتاب الحالي قد تركز على جانب جوهري تمّ تناوله على نحو محدود في الكتاب السابق، يتناسب - ربما - مع منهج الكتاب وأهدافه ومنطق تلك المرحلة وطبيعتها، على حين أنها - ربما - أشبعت هنا نقاشًا وتحليلاً؛ نظرًا لطبيعة المرحلة التي بلغتها تعقيدات الظاهرة الحوثية.

ومن جانب آخر فلا غُنية للقارئ المنهجي الذي يروم معرفة جذور

النشأة الحوثية، وعوامل تكوينها - على نحو من التوسّع - ومدى علاقة مؤسسها بالأطراف الخارجية، لا سيما من الناحية الفكرية التربوية والمذهبية عن الكتاب السابق.

حول الأسلوب

كما إنّه لا مناص من الإشارة كذلك إلى أن القارئ المطّلع على الكتاب المشار إليه «**الحوثيون: دراسة منهجية شاملة**» ربما سيفاجأ باختلاف أسلوبَي الكاتب بينه وبين الدراسة الحالية، من حيث بروز موقف أشدّ نبرة في نقد بعض مسلكيات الحوثية على نحو فاق الكتاب السابق، وذلك صحيح؛ استنادًا إلى أن الكاتب (الحرّ) لا يصدر في مواقفه عن قناعات فكرية أو مذهبية أو سياسية أو (أيديولوجية) خاصة مسبقة مغلقة، بل تقوده المعطيات التي يتحصّل عليها والمواقف التي يعايشها، بعد أن يستفرغ وسعه في سبيل سبر أغوارها؛ ليبني حكمه موضوعيًّا، ثمّ يصدر عنه.

ومع إدراكي أن ذلك قد يتسبب في احتمال إحداث أثر سلبي - بداية الاطلاع على الأسلوب الجديد - لدى بعض القرّاء المنتمين إلى الإطار الحوثي أو الذين لا يزالون متعاطفين مع أطاريحه، حتى بعد ظهور جملة من المعطيات الدافعة إلى المراجعة وإعادة النظر في جملة الموقف السابق لدينا جميعًا، وبعض هؤلاء ممن كانوا قد شهدوا للكتاب السابق ومؤلّفه بالموضوعية والإنصاف، رغم إنّ الكتاب في جملته لا يخفي اختلافه مع فكر المدرسة الحوثية ومنهجها في التغيير، وهي شهادة أعتز بها على أيّ حال، وأقدّر لهم ذلك عاليًا، ومع أن شهادة فرد أو جماعة لآخر مختلف معه أو معهم في قضايا كليّة كهذه نادر في ثقافتنا اليوم، ويفترض الحرص على تنميته وتعزيزه؛ إلا أني أحسب - في الوقت ذاته - أن كثيرًا من هؤلاء المنصفين لن يزعجهم اختلاف في الأسلوب فرضته المعطيات القائمة - وليس المواقف (الأيديولوجية) المسبقة - وببعض من التروي والإنصاف وجعل مقولة الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه وكرم وجهه الذهبية: «يُعرف الرجال بالحق ولا يُعرف الحق بالرجال، اعرف الحق تعرف أهله»، ومقولة رائعة أخرى مثل: «صديقك من صَدقَك لا من صدّقك»،

هادية إلى الصواب، ونبراسًا إلى الحقيقة، ستغدو تلك الدهشة التي ربما بدت للمرة الأولى مفاجئة من هذا التغيّر في الأسلوب متفهّمة بعد ذلك، بل ربما تزيد من احترام موضوعية الكتاب الجديد وصاحبه.

لماذا كل هذا؟

ومن هذا المنطلق فإنّ تزايد المسلكيات الحوثية الصادمة، الخارجة عن القانون، كما في حرصها على بقاء السلاح مشهرًا في وجه كل خصم حقيقي أو مفترض، بل الخارجة عن (الخُلُق) وسويّة الإنسانية أحيانًا، كما في حصار دمّاج - على سبيل المثال - الذي دام نحو ثلاثة أشهر على نحو متصل من العام ١٤٣٢هـ- ٢٠١١م، مما يجعل من المتعذّر تمرير ذلك أو تبريره بحال، وما كان ذلك ليحدث لولا منهج الحركة الحوثية المفرط في العُنف، وتبرير مسالكها مع خصومها أيًا كان خطؤها، بحيث غدا ذلك مكوّنًا أساسًا في منهج التغيير عندها - مع الأسف - دفع إلى اختلاف أسلوب التناول وطريقة العرض والتحليل، هذا بعدما كنا نجد للحوثية بعض العذر في السابق في ضوء العُنف المفرط الذي مارسته السلطات اليمنية تجاهها، سواء ميدانيًا بقصف قراهم ومدنهم وتهجيرهم، وإحداث أضرار بالغة، ربما كان من المناسب معالجتها بطرق أكثر حكمة - أو هكذا كنّا ننظر إلى الأمر - أو أمنيًا عن طريق اعتقال عناصرها لسنوات خارج القانون، كما كنا نحسّ بقدر من التعاطف الأخلاقي والأخوي والإنساني تُجاه (مظلوميتهم)، وعلى أساس أنهم في موقع الدّفاع عن أنفسهم، رغم ما في ذلك من تجوّز لا يخفى، لكن تلك الممارسات غير المبرّرة كشفت أن ذلك الاعتقاد الذي كان كاتب هذه السطور وغيره يتبناه لم يكن - بالنسبة إلى الحوثية - إلا أسلوبًا (تكتيكيًا) أو أقرب إليه؛ لجذب التعاطف معهم، وتأليب الرأي العام الداخلي والخارجي ضدّ خصومهم، ومرحلة من مراحلهم في الصراع، لا سيما بعدما رفضوا الالتزام شيئًا يُذكر بما عُرف بـ(النقاط الست) التي وقعوها مع الطرف الحكومي، عقب إصدار الرئيس السابق علي عبد اللّه صالح قرارًا بإيقاف الحرب في ١٠ فبراير/ شباط ٢٠١٠م.

وكان ثمّة وقت كاف لذلك لو أرادوا، قبل اندلاع الثورة السلمية، وبعدما

انتقلوا من موقع الدّفاع إلى موقع الهجوم والتوسّع، كما جرى في محافظتي الجوف وعمران، وأكثر من ذلك في منطقة حجور بمحافظة حجّة، إلى حدّ الدخول في مواجهة عنيفة مع قبائلها وسكانها - وليس الجيش أو خصومهم التقليديون - وقد جرّ ذلك - ولا يزال ولا سيما في حجور بحجّة - مآسي بشرية، يندى لها جبين كل ذي إنسانية وإحساس- ولا عزاء للإسلام وأهله - وخسائر مادية تفوق الحصر، وتوريثًا لأحقاد وانتقامات إلى أجيال لاحقة، خاصة بعد الإيغال في القتل وممارسة العنف تجاه كل من أعلن رفضه لمشروعهم التوسّعي ذاك، وتشريدهم لمئات الأسر من قراهم ومنازلهم. وبعدما تبين - بالقطع - أنّ ليس لذلك من تفسير سوى بسط نفوذهم على أكبر مساحة من البلاد يمكن أن يصلوا إليها، ليفرضوا شروطهم من منطلق الأمر الواقع على حكومة ما بعد الثورة (الوفاق الوطني)، ورئيس الدولة الجديد (المشير الركن عبد ربه منصور هادي).

ومن المحزن أكثر أن تتأكد اليوم تهمة لطالما كنّا نستبعد وصولها إلى هذا المدى من السفور والاستفزاز، وتلكم هي الوقوع في شباك الأجندة الإيرانية الهادفة إلى إحكام السيطرة على (ميناء ميدي) الاستراتيجي بالنسبة إلى مشروعها في المنطقة.

مفارقة مخجلة

أمّا أسوأ تلك المواقف وأشقاها بإطلاق، فوقوف القيادة الحوثية في إعلامها وبعض فعالياتها - ناهيك عن ما يشاع عن مشاركة فعلية لبعض عناصرها في خندق المواجهة هناك - غير المتصوّر مع بربرية النظام السوري ووحشيته، على حين ينادي قادة الحوثية في كل لحظة بإزاحة الظلم والوقوف ضد الطاغية ونظامه في بلادهم، ولا يقبلون بغير محاكمته وأركان نظامه كافة، ويلومون من لا يتبنى مطالبهم، أو يختلف معهم في أسلوب تحقيقها، بل يتهمونه بأبشع التهم.

وعلى حين يقيمون الدنيا ولا يقعدونها في وجه جمهرة الثوّار والأحزاب السياسية في اليمن الذين قبلوا بتنحية صالح عبر ما عُرف بـ(المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية)، حيث اعتمدت المخرج السلمي سبيلاً إلى الحل، وأهمه

خروج رأس النظام من الحكم عبر انتخابات رئاسية مبكّرة، وكذلك خروج أقاربه من مواقعهم العسكرية والأمنية عبر إعادة الهيكلة وتوحيد قيادة المؤسسة العسكرية؛ فإن الحوثيين ما انفكّوا - تبعًا للنظام الإيراني وتماهيًا مع خطاب (حزب اللّه) اللبناني وأمينه العام بكل أسف - يدعون الشعب السوري لترك التظاهر والكفّ عن المطالبة برحيل بشار الأسد، وإسقاط نظامه، والتخلّي عن الدفاع عن نفسه وكرامته ضد آلة القتل الأسدية التي فاقت في إجرامها ضد شعبها بأطفاله ونسائه وشيوخه جرائم البرابرة والمتوحشين في القديم والحديث، متهمين كل سوري يطالب بحقوقه، ولا يقبل بغير رحيل النظام بأنه جزء من مؤامرة (كونية) خارجية على سوريا (الممانعة)، داعين للجلوس مع النظام على طاولة حوار واحدة للخروج بحل سلمي، يُبقي الرئيس السوري رئيسًا، ونظامه الحالي قائمًا، واعتماد الحوار لإصلاح ما يمكن إصلاحه؛ تفويتًا لتلك المؤامرة (الكونية)! هذا من دون أن يفوتهم التأكيد على أن من حق الدولة السورية وحدها أن تملك السلاح، وأن الذين يطالبون بإسقاطها مجموعات (إرهابية) مسلّحة تسعى للتغيير بالقوّة!

وبصرف النظر عن هذه المزاعم التي يكذبها الواقع فإن ما لا مجال فيه للخلاف مطلقًا أن الحوثية نسيت هنا أو تناست أنها مجموعة مسلّحة سعت لإسقاط النظام السياسي السابق بالقوة، بدعوى الدفاع عن النفس، ولئن تجاوزنا ذلك - وصعب أن يُتجاوز وفقًا لمنطقهم في تجريم حمل السلاح لأي مجموعة باستثناء الدولة وحدها - فإن استمرارهم في حمل السلاح أثناء الثورة السلمية، وفي وجه إخوانهم الثوار في الجوف وصعدة وغيرها، حتى بعد تشكيل حكومة (الوفاق الوطني) وإسقاط رأس النظام علي صالح عبر الانتخابات الرئاسية المبكّرة، واستمرارهم في توسعهم المسلّح في محافظات صعدة والجوف وعمران وحجة بالقوة والعنف الذي تسبب في تلك المآسي المشار إلى بعض عناوينها بشريًّا وماديًّا ينقض دعواهم تلك، حيث إنهم بذلك يدينون أنفسهم ويعترفون - من حيث لا يدركون - بأنهم لا يزالون جماعة مسلّحة خارج القانون، وأنه لا يمكن تصديقهم برغبتهم في التعايش بسلام مع فرقاء السياسة الآخرين، ولا سيما ممن يختلفون معهم مذهبيًّا وفكريًّا.

وكانت آخر تلك الكواشف لزيف موقفهم من الثورة والثوار ما يتصل بقرارات رئيس الجمهورية عبد ربّه منصور هادي الصادرة يوم ١٩/ ١٢/ ٢٠١٢م بشأن إعادة هيكلة القوات المسلحة والأمن، التي قضت بإزاحة أبرز رموز من تبقى من عائلة الرئيس المخلوع علي عبد اللّه صالح: نجله أحمد علي، ونجل ابن أخيه يحيى محمد من موقعيهما في الحرس الجمهوري والقوات الخاصة والأمن المركزي، وهي المطالب التي بحّت أصوات الثوار للرئيس بإصدارها، لكن وقوف الحوثيين في خندق فلول النظام السابق، حين أبدوا انزعاجهم العلني من القرار، بل الرفض الصريح له، بدعوى أنّه تآمر على المؤسسة العسكرية، واستجابة للمطالب الأمريكية، أزاح ما تبقى من ورقة التوت، تلك التي كانت لاتزال تجعل البعض غير مستوعب لحقيقة ذلك الحلف المشبوه بين جماعة الحوثيين، وفلول النظام السابق ورمزه الرئيس المخلوع علي صالح!

الموضوعية التي نفهمها

بعد ذلك كلّه كيف لا يتغيّر الأسلوب؟ فالموضوعية التي يقطعها باحث حرّ على نفسه لا تعني عدمية، أو عمى ألوان، أو فقدان إحساس، أو تصلّبًا (أرعن) على موقف. كما لا تعني اختلاق تبريرات ساذجة، أو محاولة من أيّ نوع لتلمّس معاذير متهافتة له ليستمر على منهجه السابق، كما يفعل سياسيون ومناضلون وشيوخ دين أو دنيا - لافرق - وكتّاب عديدون، أكثرهم في لبنان، حيث كنّا نحترمهم ونباهي بتماهي مواقفنا مع مواقفهم، لكن ها قد صار معظمهم اليوم يتساقطون دفعة واحدة، وتنكشف دوافع مواقفهم تلك، أمام فضيحة النظام الذي يوالونه في سوريا، ولا يستحي بعضهم أن يبرّر انكشاف حقيقة موقفه أو سقوطه بالأحرى حين يردّد تلك الاسطوانة القبيحة المملة المتمثلة في (خرافة) المؤامرة الكونية على نظام يقود الممانعة!

وبصرف النظر عن تلك الأكذوبة المكشوفة فكأن هؤلاء جميعًا يقولون: من حق أيّ نظام همجي متوحّش كالنظام السوري أن يفعل بشعبه ما يشاء مادام نظامًا ممانعًا يدعم المقاومة، ولا يستحون أن يجاهروا بأن وقوفهم مع الشعب السوري يعني موافقتهم على احتلال سوريا! ولذلك يقفون مع القاتل وزبانيته،

والقطعان الهائجة الغازية من هنا وهناك وهنالك! ونسوا أن الطغاة دومًا شرط الغزاة، وأن الاختلال أفضل متطلّب للاحتلال، وأنّ ما كانوا يردّدونه في حق طاغية أرعن سابق في العراق، مشى على الخطى نفسها في قتل شعبه وإذلاله وتهجيره، وكان مبرّره وشعاره: حماية البوابة الشرقية من الفرس، وعاصمة الرشيد من الاحتلال الأمريكي والغزو الصليبي، هو ما يبرّرون لمثله أو ما هو أبشع منه اليوم!

أمّا العبد الفقير (صاحب هذا الكتاب) فيبرأ إلى اللّه من منهج النفاق أو الارتزاق أو الانغلاق جميعًا، من أيّ طرف جاء، وبأي دافع كان.

وتبقى الإشارة جديرة بأن هذا التفاعل المنهجي - وليس التغيّر بالضرورة - لا يعني بحال ندمًا على موقف سابق، أو خطأ في أسلوب معالجة في كتاب «**الظاهرة الحوثية**» أو سواه مما كتب الكاتب وتحدّث، أو انزلاقًا ومشايعة لذلك الخطاب الطائفي (الجاهلي) و(البغيض) الذي يتبنّاه بعض المأزومين بالسياسة (الطائفية)، بلا فرق بين مدّع للمشيخة (الدينية) أو (الدنيوية)، أو السياسيين (البراجماتيين)، أو الكتّاب والإعلاميين (المغفّلين)، أو المصابين بداء الطائفية كغيرهم، أو حتى (المرتزقة) منهم، ولا سيما في القنوات (الطائفية) الشهيرة، فذاك موقف (دوغمائي) مسبق مغلق متخلّف، بقدر اعتزاز المرء الحرّ كاتبًا كان أم باحثًا عن الحقيقة في أيّ موقع بما تبناه في ضوء المعطيات الموضوعية المتوفرة - بأمانة وصدقية - بين يديه، حتى لو افترضنا ثبوت خلافها لاحقًا؛ فإنّه لا ولن يشرف أن يتحوّل إلى مواقفهم، بل هم أحرى بالشفقة والمراجعة، قبل أن يأتي يوم يقال فيه: (ولات حين مندم!) واللّه من وراء القصد.

أ. د. أحمد محمّد الدغشي
أستاذ أصول التربية الإسلامية وفلسفتها
كلية التربية - جامعة صنعاء - اليمن
صنعاء في ٥ ربيع الأول ١٤٣٤هـ
الموافق ١٧ يناير / كانون الثاني ٢٠١٣م.
addaghashi@yemen.net.ye

المبحث الأول

نشأة الحوثية وتطورها

تمهيد

كي يستطيع القارئ الكريم إدراك مستقبل الحوثية على نحو أكثر وعيًا، فلا مناص من الإشارة الموجزة هنا للخلفية الفكرية للحوثية، لعلاقة ذلك بالمستقبل بأبعاده الثلاثة: العسكرية والسياسية والتربوية. وحيث إن أبرز ما يتصل بالعلاقة بينه وبين المستقبل يتمثّل في جذور التشيّع السياسي، أي تلك الفكرة المنتسبة إلى الفكر الشيعي بعامة، المرتكزة على حصر حق الحكم في سلالة بعينها، فإنّه – في حال ثبوته – يعني أن المستقبل بالنسبة إلى من يؤمن به يقتضي الجهاد في سبيل نيل هذه السلالة ما تعتقده حقًّا إلهيًا ورد به النص الجلي، على نحو ما هو معروف لدى الباحثين في الفكر الشيعي الاثني عشري القائل بالجلي، والمحصور في اثني عشر إمامًا، أولهم: علي بن أبي طالب رضي اللّه عنه، وآخرهم: محمّد بن الحسن العسكري المختفي بسرداب في سامراء العراق، أو النص الخفي على نحو ما ورد في الفكر الزيدي الهادوي (الجارودي)، والمحصور في (البطنين) أي ذريّتي الحسن والحسين رضي اللّه عنهما.

بيد أنّ ذلك لا يعني كبير فرق من الناحية العملية، إذ إن كل وضع لا يحكم فيه هؤلاء يعدّ وضعًا شاذًا، يجب المسارعة إلى تصحيحه، وإعادة الأمور إلى طبيعتها وفق نظرية المدرستين، وهو ما اضطر بعض فقهاء الاثني عشرية للاجتهاد وابتكار ما عُرف بنظرية (ولاية الفقيه)، كما اضطر فقهاء الزيدية الهادوية ليتبنوا

ما عُرف لديهم بنظرية (الحِسبة)[1]، ويجمع كلتا النظريتين: الاجتهاد الاستثنائي، حيث لا شرعية لحاكم خارج أيّ من القائمتين (الاثني عشرية) أو (البطنين) إلا شرعية الضرورة التي تقدّر بقدرها، وكأنّه أشبه بحالة الفراغ الدستوري حسب مفهوم علم السياسة اليوم، ومن ثمّ فذلك وضع استثنائي غير سوي، أو فترة انتقالية تقدّر بقدرها، لكنها لا يجوز أن تستمر طويلاً!

تعريف الحوثية إجرائيًا

ولغرض الوقوف على معنى إجرائي يتناسب وهدف هذا الكتاب، فإنه يمكن القول إن الظاهرة الحوثية تتمثل في تلك الحركة، أو ذلك المنتدى أو التنظيم الفكري التربوي (المدرسي) الذي أعلن عن نفسه في العام ١٩٩٠م، باسم (الشباب المؤمن)، كإطار تربوي وثقافي في البداية؛ إذ اقتصر نشاطه في ذلك الحين على تربية الشباب وتأهيلهم بدراسة بعض علوم الشريعة، مع الأنشطة المصاحبة، وفق رؤية مذهبية زيدية غالبة، ثمّ ما لبث أن انتقل- بسبب بعض العوامل - إلى تنظيم مسلّح عسكري، بدءًا من منتصف العام ٢٠٠٤م، بحيث صار (الحوثيون) عنوانًا له.

العلاقة الخاصة بين الإمامية والجارودية

والواقع – عند التحقيق- أن علاقة التأثير من قِبل الإمامية الجعفرية الاثني عشرية في الجارودية من الزيدية ليس معاصرًا فحسب، بل إن جذوره ترجع إلى تاريخ مبكّر من الالتقاء الفكري في واحدة من أبرز الكليّات بينهما، وهي النيل من كبار الصحابة وعدّ الخلفاء الراشدين الثلاثة غير شرعيين[2].

---

(١) راجع لمعرفة فلسفة هذه النظرية: يحيى بن حسين النونو، نظام الحسبة عند الزيدية (دراسة مقارنة بالمذاهب الأربعة)، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م، الطبعة الثانية، صنعاء: مكتبة التعاون.

(٢) يبدو أن ذلك من أهم عوامل تحوّل بعض أفراد الزيدية (الجارودية) إلى الاثني عشرية الإمامية بدون كبير عناء في إقناعهم؛ نظرًا لقيام هذا القاسم المشترك بين الفرقتين، حتى إن أحد هؤلاء واسمه أسعد بن إبراهيم بن محمّد الوزير يقدّم حديثًا مرئيًا مسجّلاً عنوانه: (الإمامية والزيدية وجهان لعملة واحدة) كتبرير عن السبب الجوهري في حدوث ذلك التحوّل. راجع: موقع مركز الأبحاث العقائدية التابع لآية الله علي السيستاني.
http://www.aqaed.info/mostabser/media

ومما يؤكّد سلامة هذا القول وقوّة مأخذه أن ثمّة ثناء ثابتًا من قبل علماء الاثني عشرية على الجارودية، حيث أوجبوا لهم من الحقوق ما أوجبوا للاثني عشـرية. فهذا أحد المتحولين من الزيدية الجارودية إلى الاثني عشـرية الإمامية - ويحلو لهم وصف أنفسهم بـ(المستبصرين) - ينقل عن المحقّق الكركي (من علماء الاثني عشـرية) في «**جامع المقاصد**» قوله: «والشيعة كل من قدّم عليًّا عليه السلام، كالإمامية والجارودية من الزيدية والكيسانية وغيرهم»[1].

ويحتفظ التراث الشيعي الإمامي بمقولات مشتهرة تدل على التقارب الخاص بين الإمامية الجعفرية والزيدية الجارودية، ومن ذلك مسألة: «لو وقف على الشيعة، فهو للإمامية والجارودية دون غيرهم من فرق الزيدية»[2]. ويقول السيّد علي الطباطبائي (من المرجعيات الإمامية) في كتابه «**رياض المسائل**»: «لو وقف على الشيعة انصـرف إلى من بايع عليًّا (عليه السلام) في الإمامة، وقدّمه على غيره في الإمامة، وإن لم يوافق على إمامة باقي الأئمة (عليهم السلام) بعده، فيدخل فيهم (الإمامية والجارودية)».[3]

وما أروم الخلوص إليه في هذا السياق أن أرضية التشيّع بين المذهبين الجعفري الإمامي الاثني عشري وبين الزيدي الجارودي - بوجه خاص - قد ساعدت على تقارب في الوجهة بين المذهبين في الجانب السياسي، وإن لم يكن لعامل القصد والتدبير علاقة بالضـرورة في ذلك. ولا مناص من الإشارة هنا إلى استدراك مهم، وذلك أنّه وإن كانت كل الشواهد تشير إلى أن حسين الحوثي وجماعته يتبعون الجارودية على نحو عام، إلا أنهم «لا يحبّذون تلك النسبة ولا يرتضونها»[4].

---

(١) الكركي، جـ٩، ص٤٢، (نقلاً عن يحيى طالب مشاري، أحد المتحوّلين من الزيدية الجارودية إلى الاثني عشر الإمامية، موقع نجف).
http://www.najaf.org/arabic/converted/20/html/zaidiat-ymn-01.html

(٢) الشهيد الثاني، مسالك الأفهام، جـ٥ص٣٤٢ (نقلاً عن يحيى طالب مشاري، المرجع السابق).

(٣) علي الطباطبائي، جـ٩، ص ٣٢٢ (المرجع السابق).

(٤) محمد عزّان، التمرّد الحوثي: الخلفية الفكرية وآفاق المستقبل، ورقة عمل مقدّمة إلى منتدى الشيخ الأحمر بصنعاء في ٣٠/ ١٠/ ١٤٣٠هـ - ١٩/ ١٠/ ٢٠٠٩م، ص٣.

حول فلسفة التأسيس

تنطلق فلسفة مؤسس الحركة الحوثية حسين بدر الدين الحوثي (ت: ٢٦ رجب ١٤٢٥هـ - ١٠ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٤م) من الإيمان بمشروعية سياسية خاصة - كما سيرد تفصيل ذلك في موطنه المناسب من هذه الدراسة - حيث جاءت نتاج بيئة علمية وتربوية خاصة؛ ولذا فقد عمد مؤسس الحركة الحوثية إلى محاولة تنشئة أتباعه تنشئة تعتمد على بعض الموروث في الجانب الذي يمنحها تلك المشروعية، وإن لم يُعلن عن ملامح تلك التنشئة وبعض تفاصيلها إلا في وقت لاحق.

بل إن المفارقة لتبدو في كون حسين الحوثي ووالده بدر الدين ورفيق دربه عبد اللّه الرزامي وآخرين، من أمثال المؤسس الأول لتنظيم (الشباب المؤمن): محمّد يحيى عزان كانوا يدًا واحدة - حسب رواية الأخير - بداية الأمر، تجاه بعض الأفكار المتشدّدة المنصوص عليها في بعض الموروث، غير أنها كانت محلّ نقد وتحفّظ من قبل المرجع الشيعي الأعلى للزيدية مجد الدين المؤيدي (ت:٨ رمضان ١٤٢٨ـ١٨ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٧م)، مما جعلهم جميعًا يسعون إلى إقناعه لرفع ذلك العتب والتحفظ عن مناهجهم الجديدة، بعدما راجعها وصادق عليها بدر الدين أمير الدين الحوثي، والد المؤسس حسين[١].

لكن سرعان ما نشب خلاف بعد ذلك بين طرفين: أحدهما يتزعمه حسين الحوثي، والآخر يتزعمه محمد سالم عزان. وفي هذا يقول الأخير: «والخلاف كان بين خطّين: خط يؤيد الانفتاح على الآخر والحوار والتجديد في الفكر، وهذا كان يمثله أربعة من الإدارة وأنا منهم، والخط الآخر يميل إلى إعادة استهلاك الموضوع الثقافي والفكري، والتركيز على القضايا التقليدية القديمة. وفي ظل هذا الخلاف والتوتر قالوا: لا بد من توسيع الإدارة، ويومها انضم إلينا مجموعة، ومن ضمنهم حسين بدر الدين الحوثي»[٢].

---

(١) حوار محمّد عزّان مع صحيفة ٢٦ سبتمبر ، في١٥مارس- آذار ٢٠٠٧.
www.26sep.net/ncat.php?do=newindex&catid=4&page=7 - 67k

(٢) حوار محمّد عزان مع صحيفة الناس(أجرى الحوار عبد الباسط القاعدي) في٩ إبريل/ نيسان ٢٠٠٧م، وانظره كاملاً في: مأرب بريس.
http://marebpress.net/articles.php?id=1501

ويصف عزان حسين الحوثي بأنه كان فردًا عاديًا في إطار منتدى (الشباب المؤمن) الذي تأسس عام ١٩٩٠م، «كأي فرد، ولم يكن عضوًا في التنظيم حتى عام ٢٠٠٠م. وفي ٩٩م جاء حسين بدر الدين من السودان في ظل ظروف وملابسات معيّنة، وكان هناك توسع في المراكز، وقد ظهرت بعض الخلافات حينها. وكان هناك رأي بتوسيع دائرة الإدارة، وكانت مكونة من ستة أشخاص هم: محمد بدر الدين الحوثي، عبد الكريم جدبان، علي أحمد الرازحي، صالح أحمد هبرة، أحمد محمد الهادي، محمد يحيى سالم عزان»(١). كما يصفه بأنه كان من التقليديين(٢).

ومنذ العام ١٩٩٩م بدأت «المراكز تصنف إلى فريق معتدل وفريق تقليدي، حتى داخل المركز الواحد كان هناك تصنيف على هذا الأساس. وفي عام ٢٠٠٠م انفصلت المراكز وبدأ الاستقلال واستمرينا [هكذا، والصواب: واستمررنا] على أهداف وأدبيات (الشباب المؤمن)، بينما حسين بدر الدين والآخرون الذين انضموا إليه واصلوا في الجهة الأخرى، وغيّروا الأهداف»(٣).

وواضح لمن يتتبع خطاب حسين الحوثي بعد تلك المرحلة (ما بعد عام ٢٠٠٠م) أن هذا التغيير الذي يشير إليه عزّان قد شمل التكوين الكلي بأبعاده النفسية والتربوية والفكرية والسياسية، لشخصية حسين الحوثي، إذ لم يعد مقلّدًا للمذهب الزيدي، ولا متابعًا تقليديًّا لآراء فقهائه، كما لا يمكن - في الوقت ذاته - استنتاج أنه غدا نسخة مستعارة من الفكر الاثني عشري الجعفري - كما يتردّد في الوسط السنّي كثيرًا - بل غدا خطابه الفكري الموجّه نحو أتباعه ذا روح انتقائية ثورية متمرّدة، تبدأ من نقد الآخر المذهبي كأهل السنة عامة(٤). ووصفهم بأنهم

---

(١) الناس، المرجع السابق.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) المرجع نفسه.

(٤) انظر: حسين الحوثي، ملزمة دروس من هدي القرآن: الثقافة القرآنية، ص ٢٠، ٤/٨/٢٠٠٢م، أعدّها: ضيف الله صالح أبو غيدنة.

جميعًا لا يخيفون اليهود، بل الشيعة من يفعل ذلك[1]، أو الوهابية كما يصفها[2]، أو ابن تيمية من القدماء[3]، أوالألباني والفوزان والزنداني من المعاصرين[4]، إلى نقد المذهب الزيدي، بل اتهام الزيدية – ولا سيما المعاصرة منها – بأنها لا تقل سوءًا عن (المجبرة) في باب تأويل بعض آيات الصفات[5].

وفي حين أشاد بتعلّم اللغة العربية لمعرفة القرآن الكريم فإنه قد شن حملة شعواء على علمي: أصول الفقه، وعلم الكلام؛ حيث نفى أن تكون معرفة القرآن متوقفة على أصول الفقه، بل وصفه بأنه «فنٌ يضـرب القرآن ضربة قاضية، يضرب القرآن ضربة شديدة، يضرب فطرتك، يضرب توجهك نحو القرآن، يضع مقاييس غير صحيحة تدخل إلى القرآن، والقرآن بشكل آخر؛ ولهذا نجد أنفسنا كيف أن القرآن لم يعمل عمله فينا، لم يستطع القرآن؛ لأننا وضعنا عوائق أمام فهمنا لـه، أمام اهتدائنا به، أشياء كثيرة حالت بيننا وبين أن نفهمه، وبالتالي قتلناه، وأصبحنا أمة ميتة، أصبحنا أمة ميتة، أسأنا إلى أنفسنا، وأسأنا إلى القرآن الذي هو أعظم نعمة من اللّه علينا»[6].

أمّا علم الكلام (القواعد العقلية في معرفة العقيدة) فنجده يشنّع عليه أبلغ تشنيع؛ لأن علماءه – من وجهة نظره – لم يعتمدوا القرآن والفطرة في دراستهم للعقيدة، بل اعتمدوا الفلسفات اليونانية، فتجدهم يعانون من ضعف الخشية للّه.

ونقل عن القاسم بن إبراهيم (أحد أئمة الزيدية) قوله: «ما خشع متكلّم

---

(١) حسين الحوثي، ملزمة دروس من هدي القرآن الكريم: الـصرخة في وجه المستكبرين، ص٥-٦، بتاريخ١٧/ ١/ ٢٠٠٢م، أعدّها: ضيف اللّه صالح أبو غيدنة.

(٢) المرجع السابق، ص١٧.

(٣) انظر: حسين الحوثي: شريط مسجل(١): من معرفة اللّه، الدرسان الثاني والثالث، وانظر: حسين الحوثي، ملزمة دروس من هدي القرآن: الثقافة القرآنية، ص١٧، مرجع سابق.

(٤) انظر:حسين الحوثي، ملزمة دروس من هدي القرآن الكريم: الصرخة في وجه المستكبرين، ص٨، مرجع سابق .

(٥) راجع: حسين الحوثي، شريط : لقاء مع المعلّمين في ٢٦ و٢٨/ ٥/ ٢٠٠٣م، وشريط الزيدية والإمامية (٢)د.ت.

(٦) انظر: حسين الحوثي، ملزمة دروس من هدي القرآن: الثقافة القرآنية، ص١٧، مرجع سابق.

لله». كما ضرب المثال في ذلك بابن تيمية الذي اعترف بغزارة علمه ومعرفته الواسعة، لكن إغفاله الأسس القرآنية في دراسة التوحيد، وتأثره بثقافة معيّنة، وبسبب عدم اعتماده على مطلوب القرآن الكريم، وبسبب الضعف في تحقيق لا إله إلا اللّه، جعله يخرج بآراء وصفها بالغريبة الشاذة[1].

وقد تبين لي بعد طول تأمّل أن موقف حسين الحوثي السلبي الحادّ من ذينك العلمين: علم أصول الفقه، وعلم الكلام (التوحيد)، يرجع لكونهما علمين يعتمدان على إعمال العقل بدرجة أساس، والرجل يزهّد في إعمال العقل إلى حدّ بعيد، على خلاف ما يفترض أن يكون عليه مذهبه الأصلي المحتفي بهذا المسلك جدًّا[2]!

روح متمرّدة

إن هذه الروح المتمرّدة في خطاب الحوثي يمكن أن تُعزى إلى سببين جوهريين:

الأول: كونها مخرجًا تلقائيًا للتربية الزيدية الهادوية الأولى، تلك التي تعلي من قيمة النظر العقلي، وتمنح المرء الحق في الاجتهاد، إذا ما بلغ الرتبة التي تؤهله لذلك. ولعل حسين الحوثي قد رأى في نفسه أهلاً للاجتهاد، وإن نفى هذه الصفة عنه، من جانب اعتقاده أنّه على حق مطلق فيما يدعو إليه، لا أنّه يجري عليه ما يجري على سائر المجتهدين من احتمال ورود الصواب والخطأ في اجتهاده[3]، لكنه من الواضح أنّه ما كان له أن يصل إلى ما وصل إليه وأن يخرج بمثل تلك الآراء، لو لم يكن قد استند إلى بعض مقوّمات الاجتهاد في المذهب الزيدي الهادوي، تلك التي تتيح للمجتهد البالغ تلك الدرجة أن يخالف غيره.

---

(١) حسين الحوثي، شريط من معرفة اللّه، الدرس (٣) رقم (١)، و شريط : من هدي القرآن، معرفة اللّه، الدرس الثاني، شريط رقم(١)،د.ت.

(٢) سترد مناقشة دوافع ذلك الموقف في سياق الحديث عن الموقف الفكري والتربوي للحوثية.

(٣) حسين بدر الدّين الحوثي، ملزمة الإسلام وثقافة الاتباع، ٢/ ٩/ ٢٠٠٢م، أشرف على إخراجها: يحيى قاسم أبو عواضة، ص١٩.

ولعلّ هذا يفسّر جانبًا من ذلك الهجوم والسخرية التي واجه بها بعض الآراء السائدة في المذهب الزيدي، وهو ماجلب عليه سخط أبرز علماء المذهب، حيث حذّروا في ختام بيان أصدروه بهذا الشأن، في ٢٥/ ٦/ ٢٠٠٤م، ويحمل أسماءهم وتوقيعاتهم مما وصفوه بـ«ضلالات المذكور (أي حسين الحوثي) وأتباعه، وعدم الاغترار بأقواله وأفعاله، التي لا تمت إلى أهل البيت وإلى المذهب الزيدي بصلة، وأنه لا يجوز الإصغاء إلى تلك البدع والضلالات ولا التأييد لها، ولا الرضا بها ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ﴾، وهذا براءة للذمّة، وتخلّص أمام اللّه من واجب التبليغ»[1].

ومع أن الأمين العام الأسبق لتنظيم (الشباب المؤمن) محمّد سالم عزّان الذي اختلف مع وجهة الحوثي، وافترقا إلى طرفين - كما تقدّم - يقرّ أن هذه الجماعة تنتمي في الجملة إلى الزيدية، إلا أنّه يشايع بيان علماء الزيدية السابق حين قال في حوار صحفي: «...ولكن الأفكار التي قامت الفتنة على أساسها غريبة على مذهب الزيدية، ولذلك لم يُقرها علماء الزيدية، ولم يشاركوا فيها، بل حذروا منها ونصحوا بتجنبها»[2].

وقد حاول - على سبيل المثال - محمّد بدر الدين الحوثي (شقيق حسين) التقليل من شأن ذلك الجدل حول العلاقة بالمذهب، في معرض إجابة له على سؤال بهذا الشأن قائلاً: «هناك بعض المسائل التي يعتبرها البعض من علمائنا مسلّمات لا جدال فيها كمسألة الاجتهاد، وعلم الكلام، ولا نعني به أصول الدين، ونحوها، ولم يكن الأخ حسين أوّل من تكلّم فيها، بل أولئك العظماء من قدماء أئمة أهل البيت عليهم السلام، كالإمام القاسم الرسّي، والإمام الهادي محمّد بن القاسم، وغيرهم، ومن فتّش كتبهم عرف ذلك. مع أنه قد لا يوجد

---

(١) راجع (على سبيل المثال): بيان من علماء الزيدية (هذا بلاغ للناس ولينذروا به)، في ٢٥/ ٦/ ٢٠٠٤م، منشور نسخة منه ضمن وثائق كتاب الزهر والحجر، عادل الأحمدي، الطبعة الثانية، ٢٠٠٦م، صنعاء: مركز نشوان الحميري للدراسات والنشر، ص ٣٤٩، كما هو بنصّه في: عبد اللّه الصنعاني، خلفية الفكر الحوثي ومؤشّر الاتجاه، جـ٢، ص ٨٥-٨٧، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الأمل.

(٢) حوار محمد عزّان مع صحيفة ٢٦ سبتمبر، مرجع سابق.

عالم من علماء الزيدية إلا وله نظرة في موضوع ما تخالف المذهب...إلخ». ونصح بقراءة ملازم حسين، والاستماع إلى محاضراته، والحوار والتفاهم.

وحين وجّه إليه سؤال آخر حول أن بعض علماء الزيدية الذين يرون مخالفة حسين للمذهب، يتهمونه وأتباعه بالدعوة «إلى إزالة الإطارات المذهبية، والمسميات الطائفية، كونها سبب ضعضعة الإسلام. فهل يعني هذا أنكم بصدد إنشاء مذهب جديد؟ أم بصدد إنشاء مشروع غير متحقّق في نظر البعض، لإقامة وحدة إسلامية بلا مسمّيات؟» أجابه بالقول: «نحن ندعو للالتفاف حول القرآن الكريم، وتحكيمه فيما اختلفت الأمة فيه. وتوحّد الأمة لا يكون إلا على منهج علمي، وهو الجهاد في سبيل اللّه ضدّ المستكبرين في الأرض... أما عن شطر السؤال الأخير، فنحن لم نأت بجديد، حتى يتصور أحد أننا بصدد إنشاء مذهب جديد. وفي المذاهب الموجودة كفاية، وكل ما قاله الأخ حسين مما يستغربه البعض قد قاله غيره كما أسلفنا، وهو في كتب قدماء العترة الطاهرة، وإنما مشكلة البعض هي عدم الاطلاع، خاصة على كتب قدماء أهل البيت عليهم السلام»[1].

والحق أنه مما يستأهل التأمّل الطويل ذلك التركيز اللافت للحوثية على مصدرية القرآن الكريم، بما يومئ أحيانًا إلى ما يشبه الاقتصار عليه وحده، بعيدًا عن مصدرية السنة النبوية. غير أن مثل هذا الاستنتاج يتعارض - على المستوى العملي - مع الاستناد بين حين وآخر إلى مصدرية السنّة النبوية أو الحديث الشريف، مادام مرويًا عن طريق أئمة أهل البيت ورجالهم.

الثاني: يعود السبب الثاني إلى أن جزءًا لا يتجزأ من تكوين حسين الحوثي الفكري والتربوي والسياسي نابع في الأساس من الفكر التربوي السياسي الزيدي، الذي يعدّ الأصل الخامس عنده هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومن مستلزمات الإيمان به الرفض والتمرّد والعصيان، بل المحاربة والثأر من كل حاكم يُعتقد فسقه وفساده[2].

---

(١) راجع: حوار محمد بدر الدين الحوثي، مع صحيفة الديار (اليمنية) أجرى الحوار في ضحيان بصعدة: أسامة حسن ساري، العدد(٧٥)، ص١٣، ٢٨/ ١٢/ ٢٠٠٨م.

(٢) راجع: علي عبد الكريم الفضيل شرف الدين، الزيدية: نظرية وتطبيق، ص٨٩-٩١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، الطبعة الأولى، عمّان: جمعية عمال المطابع التعاونية.

ولعل من مظاهر ذلك - على سبيل المثال - ما ورد في سياق حديث حسين الحوثي عمّا وصفه بمحاولات تعميم وزارة الأوقاف والإرشاد (اليمنية) لثقافة طاعة ولي الأمر أيًا ما كان مسلكه[1].

لقد أضحى الرجل صاحب حضور لافت في بيئته وخارجها لأسباب مختلفة، لعل في مقدّمتها تلك النزعة الثورية المتمرّدة، في واقع اجتماعي وسياسي بائس. هذا ناهيك عن امتلاكه خطابًا جذّابًا في أسلوبه، غير معهود - عادة - في الأوساط التقليدية، وفي مثل بيئته بوجه خاص؛ مما قدّمه شخصية (كارزمية) خارقة للعادة. ومن يتابع أطاريحه الشفهية - على سبيل المثال - لا يمكنه إلا أن يقرّ أن الرجل يأسر الفرد العادي بخطابه، إذ يسعى حثيثًا بكل الأساليب الممكنة للإقناع بفكرته، وفق منهج معرفي - سواء اختلف معه المرء أو اتفق - مستخدمًا أسلوب المثال والاستشهاد والمقارنة، ومعمّدًا لذلك كلّه بشعاره المصيري: (اللّه أكبر، الموت لأمريكا، الموت لإسرائيل، اللعنة على اليهود، النصر للإسلام).

ومما يستوقف الباحث في فلسفة التربية الحوثية - بوجه خاص - مدى التمكّن التربوي الأيديولوجي الذي استطاع حسين الحوثي أن يزرعه في نفوس أتباعه، حتى إن الأخبار التي كانت ترد من أرض المعارك لتفيد بأنهم كانوا في البداية - على وجه التحديد - لا يفرّون من المعركة، ويستقبلون الموت بصدر رحب، اعتقادًا منهم بالوعد (المقدّس) والنصر (الأكيد)، كما أنهم كانوا يرفضون الموافقة على أيّة رؤية أو فكرة تطرح من بعض المرجعيات الزيدية العليا التي سعت عبر ما عُرف بـ(لجنة الحوار) التي قادها القاضي حمود الهتار مع المعتقلين في السجون الأمنية، لثني أولئك الشباب عن أفكارهم (الحوثية). وعبثًا حاولت، إذ كانت الأيديولوجيا الحوثية قد تغلغلت في أعماقهم، بحيث كان لسان المقال - بحسب رواية بعض أعضاء لجنة الحوار - يردّ على كل تلك المرجعيات بالقول: «لانتراجع حتى يأذن لنا سِيدي حسين» أو نحو ذلك!

---

(١) راجع: ملزمة دروس من هدي القرآن: الثقافة القرآنية، ص١٩-٢٢، مرجع سابق، والصرخة في وجه المستكبرين، ص٦، مرجع سابق.

هذا مع الإشارة إلى أن جانبًا من تلك الحوارات وإجابات الحوثيين قد تمت بعد مقتل زعيمهم حسين الحوثي، غير أن بعضهم كان يشكّك بحقيقة ذلك، والأغرب أن أباه بدر الدين يشارك أولئك المتشكّكين تشككهم[1]. كما رفض أيّ من المعتقلين الموافقة على الخروج من السجن، بناء على تعهّد يضمن للجهات الأمنية عدم قيامهم بترديد الشعار الحوثي الشهير: (اللّه أكبر... الموت لأمريكا...).

مراحل الحوثية

بالوسع القول: إنّ تنظيم (الشباب المؤمن) مرّ بمرحلتين مفصليتين في مسيرته، وذلك على النحو التالي:

المرحلة الأولى: مرحلة التأسيس والتكوين

وتبدأ منذ إعلان التنظيم عن نفسه عام ١٩٩٠م، في بعض مناطق محافظة صعدة (تبعد عن صنعاء (٢٤٠) كم شمالاً)، أي بعيد إعلان الوحدة اليمنية، والسماح الدستوري للتعدّدية السياسية إطارًا ثقافيًا وتربويًا، بطبيعة المنهج الذي تم تقريره على الطلبة في الفترة الصيفية، وكذا المحاضرات التوعوية، وجملة الأنشطة التربوية والفكرية والسياسية المصاحبة، والمقدَّمة لمنتسبي هذا التنظيم، أو المنتدى، أو الجماعة. وكانت تتضمن دروسًا دينية، كالفقه، والحديث، والتفسير، والعقائد، إضافة إلى أنشطة مختلفة كالرياضة، وتعليم الخطابة، والأناشيد، والمسرحيات، واللقاءات، والحوارات وغيرها، كل ذلك في إطار برنامج يومي مكون من ثلاث فترات: فترة صباحية، وفترة الظهيرة، وفترة المساء[2].

وغدت هذه المراكز قبلة لكثير من الطلاب القادمين إليها من مختلف المحافظات المعروفة تاريخيًا بانتمائها إلى المذهب الزيدي الهادوي، ثم تجاوز

---

(١) راجع: حوار بدر الدين الحوثي مع صحيفة الوسط (اليمنية)، أجرى الحوار: جمال عامر. انظر: موقع الوسط نت، ٩ مارس ٢٠٠٥م.

(٢) راجع: حوار محمد يحيى عزان مع صحيفة ٢٦ سبتمبر، مرجع سابق.

الأمر محافظة صعدة إلى العديد من المحافظات والمدن، ذات الطابع الشيعي الزيدي الهادوي، التي فتحت مراكز خاصة بها، وفق المنهج القائم في صعدة. وبلغ عدد الطلاب في تلك المراكز - حسب مصدر في صعدة يزعم اطلاعه - نحو خمسة عشر ألف طالب في صعدة[1]، وثمانية عشر ألف طالب بحسب بيان صادر باسم الاثني عشريين اليمنيين[2].

وتفيد بعض المصادر الصحفية أنه «خلال سنوات قليلة صار للمنتدى أكثر من (٦٧) حلقة تدريس، ومدرسة، تجاوزت صعدة إلى قرابة ٩ محافظات يمنية، بل وصلت إلى دول خليجية منها قطر. وللمرة الأولى نجح فريق من شباب المنتدى المتحمسين في إعداد (منهج دراسي) وطباعته، كان الشرارة التي أشعلت الخلاف، بعدما كان متواريًا بسبب تداخلات النفوذ الاجتماعي والديني»[3].

وتفصّل مصادر صحفية أخرى ذلك على النحو التالي: صعدة (٢٤) مركزًا، وعمران (٦) مراكز، وحجة (١٢) مركزًا، وأمانة العاصمة والمحويت وذمار (٥) مراكز في كل واحدة منها، إب وتعز مركز في كل واحدة منهما[4].

وقد اتخذ الإعلان في ذلك الحين وما بعده عنوان: (منتدى الشباب المؤمن).

أهداف التنظيم في هذه المرحلة

بحسب إفادة الأمين العام الأسبق لتنظيم (الشباب المؤمن) محمد يحيى

---

(١) راجع: تقريرًا عن النزاع في محافظة صعدة: الخلفية والتطور على موقع (إيرين) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية arabic.irinnews.org/printVer.aspx?SID=890 صنعاء في ٢٠٠٨/٧/٢٧م.

(٢) راجع: نص البيان في: صحيفة الناس (اليمنية) العدد (٢٣١)، الصفحة الأخيرة ٢١/ ١٢/ ١٤٢٥هـ - ٣١/ ١/ ٢٠٠٥م، نقلاً عن موقع إيلاف.

(٣) نبيل الصوفي، تفاصيل الثورة الحوثية الشيعية الزيدية مع الحكومة اليمنية، صحيفة الحياة (اللندنية)، ٣/ ٦/ ٢٠٠٧م.

(٤) أحمد عايض، الحوثيون والحوزات العلمية ونشر المذهب، موقع مأرب بريس، ١ يونيو-حزيران ٢٠٠٨م.
www.marebpress.net/articles.php?lng=arabic&id=3796 - 63k

سالم عزّان، فإن الأهداف العامة لمنتدى (الشباب المؤمن) تتلخص (في هذه المرحلة) في[1]:

(١) تعليم الشباب العلم الشريف بمختلف فنونه.

(٢) تنمية ورعاية المواهب الإبداعية لدى الشباب في شتى المجالات.

(٣) إعداد الداعية إلى الله ثقافيًا وأخلاقيًا وروحيًا وسلوكيًا بما يمكنه من نشر الوعي والفضيلة.

(٤) تعريف الطالب على إخوانه من الشباب، وتمتين أواصر الأخوة الإيمانية.

(٥) ترسيخ الوحدة بين المسلمين، والبعد عما يثير الخلاف ويمزق الأمة.

وبالاطلاع على مجمل هذه الأهداف لا تبدو أيّة أهداف سياسية أو عسكرية أو نحوهما، بل إنها لا تخرج في جوهرها عن الأهداف العلمية والتربوية والثقافية العامة، وفي هذا تأكيد على سمة هذه المرحلة وطبيعتها، ويظهر أنّها الممثّل الأصلي للفكرة، بصرف النظر عن طبيعة تلك المعارف والمقرّرات وماهيتها وفلسفتها من جهة، وعمّا آل إليه مسار المنتدى أو التنظيم بعد ذلك في إطار مرحلته الثانية من جهة أخرى.

مركز دمّاج وردّ الفعل

ويبدو أن أحد العوامل الأساسية لقيام تلك المراكز وفق تلك الأهداف، هو الردّ العملي على التحدّي الذي شكّله قيام مركز (دمّاج) السلفي العلمي التقليدي، القريب من مدينة صعدة، (تبعد قرية دمّاج نحو سبعة كيلومترات عن مركز المحافظة، وتتبع مديرية الصفراء)، وما تفرّع عنه من مراكز على مستوى العديد من محافظات اليمن.

وفي (دمّاج) تمركز الشيخ الراحل مقبل بن هادي الوادعي (ت:١٤٢٢هـ-٢٠٠١م) هناك، بوصفها مسقط رأسه، وتحظى دعوته فيها بحماية قبيلته. ومن هنالك انطلقت دعوته إلى ربوع اليمن، بل تجاوزت ذلك إلى خارجه. وإذا كان

(١) حوار عزّان مع صحيفة ٢٦ سبتمبر، مرجع سابق.

الشيخ الوادعي قد مثّل رأس الدعوة السلفية في اليمن، بانطلاقته من (دمّاج)، بهدف نشر السنّة وعلومها وفق رؤيته المدرسية الخاصة؛ فإنّ هدفه ذاك قد اصطدم بحقيقة تاريخية وجغرافية وتربوية وسياسية، تمثّلت في كون محافظة صعدة وبعض مديرياتها وقراها، بمثابة كرسي الزيدية الهادوية، بل الجارودية أحيانًا.

وقد عُرف عن الشيخ الوادعي اتسام شخصيته بثقافة سلفية تقليدية هجومية حادّة، ومناظرات تمثلت في جملة إصدارات مطبوعة، ككتبه الثلاثة: «رياض الجنّة في الردّ على أعداء السنة» و«**الطليعة في الرد على غلاة الشيعة**» و«**حكم القُبّة المبنية على قبر الرسول ﷺ**»[1]، وسيل من الأشرطة المركّزة - بوجه خاص - على خصومه الشيعة، ولا سيما في محافظة صعدة. وهو ما قاد الطرف الحوثي إلى ردود فعل، بعضها مطبوع، ومن أشهرها كتاب «**تحرير الأفكار**» للمرجع الزيدي الهادوي بدر الدين أمير الدين الحوثي[2] أبي حسين الحوثي الذي خصّصه للرد على بعض كتب الوادعي[3]، ولا سيما الكتابان المشار إليهما آنفًا. وقد أفصح عن ذلك في حوار صحفي حين سئل: «السلفيون الآن يزداد تواجدهم وكان مركزهم في صعدة، كيف تنظر إليهم؟» فقال: «لقد رديت [هكذا، والصواب: رددت] عليهم، وألّفت ضدّهم كتبًا...»[4].

رفع الشيخ الوادعي راية الحملة ضدّ الزيدية والشيعة والمذهبية بصورة عامة؛ مما قاد خصومه هنالك إلى ردّ فعل زيدي عنيف لمواجهته، تمثّل بعضها لاحقًا في تأسيس ما عرف بمنتديات (الشباب المؤمن)، بعدما كانت جبهة المواجهة هذه غير قائمة - على ذلك النحو - على مدى نحو عقدين من الزمن

---

(١) جمعت كلّها في مجلّد واحد، ١٤١٥هـ الطبعة الأولى، د.ت، د.م:د.ن.

(٢) تضاربت الأنباء حول وفاة الحوثي الأب أثناء الجولة الثانية من الحرب في صعدة، وذلك في شهر شعبان ١٤٢٨هـ الموافق يونيو٢٠٠٥م، لكنّه تبيّن بعد خمس سنوات أنّ ذلك لم يكن صحيحًا، إذ إنه قضى في تفجير انتحاري بالجوف - ونسب إلى القاعدة - في ١٨ ذي الحجّة ١٤٣١هـ الموافق ٢٤ نوفمبر ٢٠١٠م.

(٣) بدر الدين أمير الدين الحوثي، تحرير الأفكار، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م ، صنعاء: مؤسسة أهل البيت للرعاية الاجتماعية.

(٤) حوار بدر الدين الحوثي مع صحيفة الوسط (اليمنية)، مرجع سابق.

تقريبًا، أي منذ الإعلان عن الثورة اليمنية في ١٩٦٢م إلى بُعيد عودته من المملكة العربية السعودية مع مطلع الثمانينيات الميلادية من القرن المنصرم.

ويبدو أن للفكر التربوي الذي تمكنت وزارة التربية والتعليم بمناهجها الدينية التوفيقية المعتدلة، وكذا مناهج المعاهد العلمية وأنشطتها البعيدة عن إثارة الروح المذهبية من زراعته في نفوس الناشئة، أثرًا إيجابيًّا في تحقيق ذلك التصالح والتسامح، إلى أن جاءت استثارة النزعة المذهبية من قبل الدعوة (الوادعية)، إلى جانب إحساس عميق كامن تارة وصريح تارة أخرى في نفوس بعض أبناء المذهب الزيدي هنالك بالقضاء على مذهبهم وضياع تراثهم، واستهدافهم من قبل(الوهابية) القادمة بقوّة من وراء الحدود.

وزاد من حدّة الأزمة -كما سيرد لاحقًا- تزامن ذلك مع الإعلان عن انتصار الثورة الإسلامية في إيران، في فبراير ١٩٧٩م، وما صرّحت به من سعيها الحثيث لتصدير الثورة، فقاد مجمل ما سبق إلى إعادة الصراع جَذِعًا، وجرّ - من ثمّ - إلى مناصبة كثير من المتمذهبة الزيدية في محافظة صعدة بوجه خاص العداء للفكر السنّي بعامة، بل لقد حدث تراجع محدود لعدد من أبناء الشريحة (الهاشمية) بوجه خاص - بمن فيهم بعض المنتمين إلى جماعة الإخوان المسلمين عن المنهج السنّي - لصالح المذهب الهادوي أو(الجارودي)، (وهذا الأخير أقرب إلى المذهب الجعفري الإمامي الاثني عشري في مسألة الصحابة)، إذ يمثّل الوجه الآخر لبعض متمذهبة الزيدية المعاصرين، وذلك بعدما كان أولئك (المتراجعون) قد غادروا ضيق المذهب والانتماء الخاص، إلى سعة الوسطية ورحابة الإسلام، دون أن يعني ذلك - بالنسبة لصاحب هذه الدراسة - المشايعة لحملة التسفيه والقدح التي يتعرّض لها المذهب الزيدي من قبل بعض دعاة (اللامذهبية) الجُدد!

المرحلة الثانية: مرحلة المواجهة المسلّحة

ثم تأتي المرحلة الثانية، وهي مرحلة التنظيم المسلّح العلني للشباب المؤمن، أو ما بات يُعرف بـ(جماعة الحوثي)، و تبدأ منذ الشهر السادس من عام

٢٠٠٤م، حيث تحوّل التنظيم - أو قسم منه - إلى تلك الميلشيات العسكرية ذات البُعد الأيديولوجي في بداياتها بوجه خاص.

ومع اندلاع الحرب السادسة (رسميًا) في منتصف الشهر الثامن من عام ٢٠٠٩م، لتنتهي (رسميًا) في ١٠ فبراير ٢٠١٠م؛ يكون الحوثيون قد خاضوا ست جولات من الحروب مع الجيش اليمني، على مدى يصل إلى نحو خمسة أعوام في المحصلة النهائية، مع أن المناوشات المتقطعة ظلت مستمرة طيلة فترة الهدنة المعلنة، بين كل حرب وأخرى، رغم الإعلان (الرسمي) من الجانبين الالتزام بإيقاف الحرب، مع ملاحظة أن المبادرة بإيقاف الحرب عادة ما تبدأ من قيادة الجيش اليمني، أو بالأحرى من الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح شخصيًا، بوصفه صاحب القرار الأول والأخير في البلاد، بمعزل عن كونه الرئيس الأعلى للقوات المسلّحة من عدم ذلك.

ويلفت النظر أن الحرب الخامسة التي توقّفت (رسميًا) في ١٧/٧/٢٠٠٨م، قد توسّع نطاق عملياتها، حيث لم تنحصر في نطاق مناطق صعدة - كما حدث في الحروب الأربع السابقة - بل تفجّرت في بعض المناطق ذات الولاء التقليدي للزيدية (الجارودية)، ومن عُمق تلك المراكز (العلمية) التي أنشئت في سنوات سابقة، في إطار نشاط جماعة (الشباب المؤمن)، ومنها مديرية بني حشيش إحدى أقرب مديريات محافظة صنعاء، حيث قامت بعض عناصر الحوثي بفتح جبهة جديدة هنالك، استنزفت الجيش اليمني كثيرًا. ومع ما أعلنه الجيش لاحقًا من القضاء التام عليها، إلا أن من العسير - في نظر بعض المراقبين - الجزم بعدم تجدّد ذلك مستقبلاً، بالنظر إلى إعلانات مماثلة سابقة في محافظة صعدة، ما تلبث أن ترد مفاجآت تالية تكشف خلافها. ولعل مردّ ذلك إلى التجذّر الأيديولوجي للجماعة، وتداخل الأيديولوجي المذهبي بالسياسي والاجتماعي بالاقتصادي والتنموي، ثم ما يتردّد عن اختراقات أمنية تحقّقها العناصر الحوثية عبر بعض الشخصيات النافذة في الجيش اليمني، وبعض أجهزة الدولة ومفاصلها بما فيها الاستخبارات. ولا شك أن للأهداف الانتهازية والمادية الرخيصة أثرًا في ذلك، تلك التي لا تجد لها مُناخًا أفضل

من مُناخ الأزمات وصناعة الفتن، حيث يثرى فيها تجّار الحروب،وتعلو أسهم ذوي المزيدات.

ورغم تبدّل الأحوال، وتغيّر ظاهر المشكلة بعد الإعلان عن الثورة الشبابية الشعبية السلمية منذ منتصف فبراير ٢٠١١م، فإن الأوضاع لا تبشّر بخير، بعدما تمكّنت جماعة الحوثيين من السيطرة الفعلية شبه الكاملة على محافظة صعدة - ناهيك عن التمدّد في بعض المحافظات الأخرى - واتجه عداؤها نحو المختلف الفكري أو المذهبي معها، على حين تردّد على نطاق واسع - ووفقًا لشواهد عِدّة - قيام علاقات جيّدة، وتحالفات جديدة مع النظام السابق وبعض فلوله، ضدّ الخصم المشترك الحقيقي، وهو (التجمع اليمني للإصلاح) وبعض الرموز العسكرية والقبلية قبل المجموعات السلفية وسواها[١].

---

(١) سيأتي تفصيل ذلك في سياق الحديث عن المستقبل السياسي والتنظيمي للحوثية.

المبحث الثاني

المستقبل العسكري الميداني

كما سبقت الإشارة في مستهل الدراسة، فإن استقراء الظاهرة الحوثية شبه التام يساعد على التوصّل إلى أن ثمّة مشاهد أو أبعادًا ثلاثة للمستقبل الحوثي، لكن لا بأس من البدء بأهمها وأخطرها بإطلاق، وهو المستقبل العسكري الميداني.

وتجدر الإشارة ابتداءً إلى أنّه من غير الدّقيق ما كان يردّده الإعلام اليمني أو الخارجي في كل مرّة تعقب جولة من جولات الحروب الست التي اندلعت بين النظام السياسي، ممثلاً بجيشه النظامي منذ منتصف العام يونيو/ حزيران ٢٠٠٤م وحتى العاشر من شباط/ فبراير ٢٠١٠م، من أن الحرب ابتدأت أو توقّفت. ومن آخر ذلك الإعلان (الرسمي) عن اندلاع الحرب السادسة منذ منتصف الشهر الثامن أغسطس/ آب من العام ٢٠٠٩م؛ إذ الواقع يشهد لكل متابع لمجريات الأوضاع وتحدّياتها وتعقيداتها منذ اندلاع الحرب في جولتها الأولى حتى إعلان قرار إيقاف الحرب السادسة أن الحرب لم تتوقف أساسًا من الناحية العملية، حتى يقال إنها اندلعت مجدّدًا. فلقد كانت كل المعطيات الفكرية والتربوية والإعلامية والسياسية والتنموية والعسكرية والتدخّلات الخارجية تؤكّد جميعها بأن الحرب مستمرة على مدى السنوات الست، حتى فيما يُعرف بفترات الإيقاف أو التهدئة، ومن ثمّ فالإعلان عن اندلاع حرب سادسة إعلان إعلامي أكثر منه ميداني وواقعي، وغاية ما نتج في أمر إعلان

إيقافها - من الناحية العملية - أن أخذ كل طرف استراحة المحارب، ليس أكثر، باستثناء الحرب السادسة التي أخذ فيها الجانب الحكومي الأمر بجدّية أكثر، لأسباب وملابسات خارجية أكثر من أي اعتبار آخر، ثم ما لبث الصراع السياسي بينه من طرف وبين أحزاب (اللقاء المشارك) من الطرف الآخر أن احتدّ. وفي هذه الفترة كانت الحركة الحوثية قد أعلنت اندماجها مع (اللقاء المشترك) الذي رحّب بدوره بذلك، ثم تسارعت الأحداث خارجيًا بإعلان ما يُعرف بالربيع العربي بدءًا من تونس وانتصار ثورتها منتصف يناير/ كانون الثاني ٢٠١١م، لتفتح الباب لثورة ٢٥ يناير/ كانون الثاني بمصر، ثم اليمن مباشرة، وذلك منذ منتصف الشهر الثاني فبراير/ شباط من العام ٢٠١١م، وهي الثورة التي انضوى الجميع - بمن فيهم الحوثي - في إطارها، لا سيما في مراحلها الأولى.

وكانت جماعة الحوثي قد غادرت الساحات بعد مرور بضعة أشهر من اندلاع الثورة، وبالتحديد في أواخر شهر رمضان ١٤٣٢هـ الموافق أواخر شهر آب أغسطس ٢٠١١م، وهو الوقت الذي تردّد فيه على نطاق نيّة النظام (العائلي) في اقتحام ساحة التغيير بصنعاء من كل الاتجاهات، متزامنًا ذلك مع ضربات مباغتة لتدمير مقدرة الفرقة الأولى مدرّع، التي أعلن قائدها اللواء علي محسن الأحمر ولاءه للثورة منذ وقت مبكّر، ومسؤوليته عن حماية الثوار وساحتهم في صنعاء - بوجه خاص - وذلك بهدف شلّ فاعليتها، إما في الأيام الأخيرة لشهر رمضان١٤٣٢هـ وإما في اليومين الأولين من أيام عيد الفطر المبارك على أبعد تقدير، ولكن يشاء اللّه أن تحدث جملة متغيّرات داخلية، أهمها: اكتشاف الجيش المناصر للثورة للمخطط في وقت مناسب، وأخذ كافة الاحتياطات اللازمة لمواجهة ذلك. وعوامل خارجية يأتي على رأسها سقوط النظام الليبي على ذلك النحو (الدراماتيكي) المدوي في أواخر أيام رمضان المبارك، مما انعكس بالإحباط النفسي على النظام السياسي (العائلي)، في مقابل منح ذلك دفعة معنوية عالية للثوار والجيش المساند لهم، ويبدو أن ذلك قد أسهم في إحباط المخطط إلى حدّ بعيد، أو إرجائه إلى وقت لاحق! كما أن لذلك دورًا من الجانب الآخر - فيما يبدو - في عودة الحوثيين ثانية إلى الساحة.

وبحسب مراقبين فإن انسحاب الحركة الحوثية من الساحة الرئيسة بصنعاء ابتداءً قد أتى في أجواء ذلك المشهد (السيناريو) السابق، وبعدما أدركت الحركة الحوثية استحالة سيطرتها على الساحة. وقد يَرِد انسحابها في سياق تنسيق - لم يعد مستغربًا بعد كل ما انكشف في حجّة بوجه خاص - مع النظام السياسي حينذاك، والذي تردّد أنه وعد الحركة بتسليمها محافظات بأكملها، في حال وقفت معه لإجهاض الثورة الشبابية الشعبية التي يقودها - بحسب اعتقاد الطرفين - خصم مشترك لهما معًا، هو (التجمع اليمني للإصلاح)، وحليف الإصلاح الأكبر اللواء علي محسن الأحمر. وقد أثبتت التطورات اللاحقة أن مسألة التنسيق والتعاون والدعم غير المحدود ممن تبقى في النظام من أفراد العائلة وسواهم للحركة الحوثية أمر بات في حكم المقطوع به، بشهادة كثير من المراقبين المتابعين، وبإقرار بعض الأفراد المشهود لهم بالرزانة والموضوعية، كالدكتور ياسين سعيد نعمان.

هذا علاوة على بعض الذين كانوا على تعاطف شبه تام مع الحوثيين قبل هذه التطورات، ولو لم يكن من دلائل هذا التحالف إلا ذلك الصمت المريب للحوثيين عن جرائم النظام البائد ورموزه، في مقابل تركيز كل الاتهامات، وحشد كل الطاقات لمواجهة أكبر مكوّنات الثورة الشعبية السلمية، وهو (التجمع اليمني للإصلاح)، وحاميها العسكري اللواء علي محسن الأحمر، وأحد أكبر داعميها الماليين ذو الثقل القبلي الشيخ حميد بن عبد اللّه الأحمر، الخصوم الأشد لدادة للطرفين معًا!

وأمّا عودتها إلى ساحة التغيير الرئيسة بصنعاء ثانية، فيرجعه بعض المراقبين إلى التطورات الفعلية على الأرض التي أشارت إلى قرب زوال النظام السياسي برمته، وهو ما يجعل من كل مشاركة الحركة الحوثية طيلة المرحلة السابقة تذهب هباء إذا ما تم الإعلان عن ذلك في غيابها، ولكنها حين يئست من تحقيق أعلى قدر من السيطرة على الساحة المرة بعد الأخرى، وتأكد لها أن مسار الثورة لم ولن يأتي وفق أجندتها؛ راحت تشتط يمنة ويسرة، وتكيل الاتهامات لهذا الطرف وذاك.

وتبقى المفارقة الأكبر في أن هذا الموقف المتمثل في الرغبة بالانسحاب من الساحات لم يواجه باتهامات من قِبل اللجنة التنظيمية للثورة أو سواها من المكونات الأخرى المختلفة مع الحوثيين، كتلك الاتهامات التي كالها الحوثيون للجنة التنظيمية وأحزاب (اللقاء المشترك) - وفي مقدمتها الإصلاح - من مثل الخيانة والتآمر على الثورة وأنهم شركاء النظام السابق[1]، بعدما أعلنت هذه الأخيرة بداية شهر يونيو/ حزيران ٢٠١٢م خطوة إعادة ترتيب الساحة الرئيسة في العاصمة صنعاء، عبر رفع بعض الخيام الخاصة بالثوار القادمين من بعض المحافظات، وذلك بعد أن أمضوا عامًا ونصفًا من البقاء فيها بعيدًا عن أهاليهم، ولبعض الاعتبارات الموضوعية الأخرى.

الحرب السادسة والنقاط الست

لعلّه بات من الواضح اليوم أكثر من أيّ وقت مضى أن إعلان إيقاف الحرب السادسة من قبل السلطة في ١٠فبراير/ شباط٢٠١٠م، وهي التي كان أعلن عن اندلاعها رسميًا في منتصف أغسطس/ آب ٢٠٠٩م ليس بأكثر من حديث إعلامي عام كسابقاته، ولولا التطوّرات الإقليمية والمحلية ممثلة بثورة الربيع العربي، لاندلعت ربما حرب سابعة وثامنة وفق ذلك التصنيف؛ إذ إن حيثيات القرار المتعلّق بالإيقاف تكشف أنّه لم يتم بناء على حسم عسكري لأيّ من الطرفين، وإن كان قد صُنّف ميدانيًا بأنّه انتصار ضمني للحوثي، حيث يخرج في كل معركة أكثر تمدّدًا على الأرض، وأرفع صوتًا، رغم ما يقوله النظام بداية كل جولة بأنّه سيعمل على حسم المعركة عاجلاً. وربما أوشك في بعض المرّات بعض القادة والمقاتلين على ذلك، لكن سرعان ماكانت تأتيهم الأوامر بالانسحاب تحت مبرّرات وذرائع تبعث على الشكوك في حقيقة الحرب ودوافعها، ومن يقف وراءها وأطرافها، خاصة بعد تصريح مثير أطلقه محافظ صعدة الأسبق الشيخ حسن منّاع (شقيق تاجر السلاح الشهير فارس منّاع الذي غدا محافظًا من قبل الحوثي لمحافظة صعدة حاليًا) في فبراير/ شباط ٢٠١٠م،

---

(١) راجع - على سبيل المثال - : صحيفة (التوعية الثورية)، العدد (٦٣)، ٢٥ رجب ١٤٣٣هـ- ١٥/٦/ ٢٠١٢م.

وذلك من منزله بالعاصمة صنعاء، بحضور العشرات من القبائل وأنصارهم، هدّد فيه بالكشف عن حقيقة حرب صعدة، وعن مزوّدي السلاح الفعليين لأنصار عبد الملك الحوثي طيلة أيام الحرب. واتهم وكيل أول وزارة الداخلية محمّد عبد اللّه القوسي بتوزيع أسلحة للحوثيين، من بينها (٧٠٠) جيتري، ومعدّلات وقناصات قال إنها استخدمت في قنص الجنود السعوديين عبر عناصر حوثية، وهو ما نفاه القوسي، وردّد المثل العربي: «رمتني بدائها وانسلّت»[١].

وبعد أن كانت الصيحات تتعالى من داخل السلطة، أو من المصنّفين عليها بعدم إيقاف الحرب - في أي جولة - إلا بعد الحسم النهائي، بل ذهب بعضهم في الجولة الخامسة مثلاً إلى أن من الخيانة التفكير بإيقافها قبل الحسم؛ مبرّرًا ذلك بتمادي الطرف الآخر، وعدم خضوعه لصوت العقل والحكمة، والاستفادة من روح التسامح التي تمت معه في الجولات السابقة؛ إذا بكل ذلك يذهب مع الهواء، حيث يصدر قرار إيقاف العمليات العسكرية بناء على قرار رئيس الجمهورية - حينذاك - في المنطقة الشمالية الغربية، والشريط الحدودي مع المملكة العربية السعودية الشقيقة وفقًا لما وصف باتفاق النقاط الست، وآلياتها التفيذية بين السلطة والحوثيين، وهذه النقاط هي[٢]:

١) الالتزام بوقف إطلاق النار، وفتح الطرقات، وإزالة الألغام، والنزول من المرتفعات، وإنهاء التمترس في المواقع وجوانب الطرق.

٢) الانسحاب من المديريات وعدم التدخل في شؤون السلطة المحلية.

٣) إعادة المنهوبات من المعدات المدنية والعسكرية اليمنية والسعودية.

٤) إطلاق المحتجزين لديه من المدنيين والعسكريين اليمنيين والسعوديين.

٥) الالتزام بالدستور والنظام والقانون.

٦) الالتزام بعدم الاعتداء على أراضي المملكة العربية السعودية الشقيقة.

---

(١) راجع: حسن منّاع، تصريح لموقع مأرب بريس ، ٢١ فبراير/ شباط ٢٠١٠م.
http://marebpress.net/news_details.php?lng=arabic&sid=22573

(٢) موقع المؤتمر نت:
http://www.almotamar.net/news/78007.htm

ومن خلال مقارنة هذه البنود بما تم على الأرض، نجد أنّها لم تلق طريقها من حيث التنفيذ؛ إذ لم يلتزم الطرف الحوثي بأيّ منها، رغم كل ما قيل عن الآلية التنفيذية ونزول الفرق العسكرية والفنيّة وغيرهما لمتابعة ذلك. فلم يحدث التزام دائم بوقف إطلاق النار، بل اتسع نطاق عملياته وامتد حتى بلغ منطقة دمّاج، في حصار شامل على المنطقة غير مسبوق، دام نحو ثلاثة أشهر، حيث بدأ منذ ٢٢من ذي القعدة ١٤٣٢هـ الموافق ٢٠ أكتوبر٢٠١١م، واستمر حتى يناير٢٠١٢م، مما أدّى إلى تعرّض (٣٢) طالبًا أجنبيًّا للقتل و(٤١) للإصابة بجراحٍ متفاوتة، ناهيك عن تعرض طلبة العلم من اليمنيين وعامة المواطنين رجالاً ونساءً وشيوخًا وأطفالاً هنالك للقتل والإصابات المتفاوتة، بحسب إفادة الأستاذ محمّد الغرباني، الناطق الإعلامي باسم (هيئة فك الحصار عن دمّاج)، في مؤتمر صحفي عُقد بهذا الشأن في ١٥/ ١/ ٢٠١٢م.

وفي هذه الأثناء وفي مطلع يناير/ كانون الثاني ٢٠١٢م يأتي الإعلان عن هدنة قادها الشيخ حسين بن عبد الله الأحمر. ومع أن الهدنة صمدت نحو أربعة أشهر، إلا أن الأخبار القادمة من هناك حملت ما مفاده تهديدًا لها، حيث وقع يوم ٢١ إبريل/ نيسان ٢٠١٢م اشتباك بين مجموعة من طلبة مركز دماج الذين قدموا إلى مدينة صعدة للتسوّق - حسب إفادة مصادر مطلعة للباحث - وعند عودتهم طلبت منهم مجموعة حوثية مسلّحة تسليم أسلحتهم، فرفض السلفيون ذلك، وتطوّر الأمر إلى تبادل لإطلاق النار، أدّى إلى مقتل ثمانية أشخاص: أربعة منهم سلفيون، ومثلهم من الحوثيين. كما جرح اثنان، وذلك في نقطة رحبان بالقرب من منزل الشيخ عارف قايد شويط، عضو مجلس الشورى، وعند مدخل مركز محافظة صعدة[1].

كما أن الأخبار الواردة من هنالك تفيد بأن انسحاب الحوثيين من مناطق النزاع مع السلفيين لم يتم على نحو كامل؛ إذ ما لبثت المجاميع الحوثية أن أعادت تمركزها فيها على نحو مباشر أو غير مباشر، بعدما أحكمت سيطرتها الكاملة على محافظة صعدة، لتتحول إلى شبه إمارة مستقلة!

---

(١) راجع جانبًا من الخبر في: نايف رحمة (تقرير إخباري)، صحيفة الجمهورية (الرسمية اليمنية)، العدد(١٥٤٧٦)، ٣٠ جمادى الأولى ١٤٣٣هـ- ٢٢ إبريل/ نيسان ٢٠١٢م، ص١.

كل ذلك يأتي بمنأى عن فتح جبهتين جديدتين مستمرتين منذ إعلان تلك الهدنة التي قادها الشيخ الأحمر: إحداهما في منطقة كتاف، والأخرى في وائلة بمحافظة صعدة ذاتها. وتمثل القبائل المتضرّرة من سيطرة الحوثيين فيها رأس المواجهة، وإن كانت قد انضمت إليهم مجاميع أخرى سلفية وغيرها. وقبل ذلك كان الحوثيون قد فتحوا جبهات أخرى في محافظة الجوف، وفي حرف سفيان بمحافظة عمران. كما إنّه كان قد تزامن مع حصار دمّاج جبهة جديدة هي الأكبر، فتحها الحوثيون كذلك في مديرتي مستبأ وكشر بمحافظة حجة.

أمّا عن البند الثالث الذي يقضي بإعادة المنهوبات من المعدات المدنية والعسكرية اليمنية والسعودية، فلا أساس له على الأرض، بل لم تصل اللجنة المكلّفة بالمتابعة إلى ذلك؛ نظرًا لعدم قدرتها على ضبط البندين السابقين، إلى جانب كونه مطلبًا فضفاضًا غير واقعي ولا ممكن في ظل عدم معرفة دقيقة بحجمها وعددها وطبيعة ما يمكن استرداده مما يتعذّر. وأمّا البند الخامس المتصل بالالتزام بالدستور والنظام والقانون، فهو أبعدها جميعًا عن التطبيق؛ إذ إن أولى مدلولات البند المسارعة إلى إلقاء السلاح، والاحتكام إلى الدستور والقوانين النافذة في البلاد، لا التوسّع العسكري الحوثي، في أكثر من اتجاه، وممارسة العنف ضدّ العزّل والمدنيين داخل صعدة وخارجها.

وإذا كان ثمّة تنفيذ يذكر لبعض تلك البنود، فهما البندان: الرابع المتعلق بإطلاق المحتجزين لدى الحوثي من المدنيين والعسكريين اليمنيين والسعوديين، والسادس المتعلّق بالتزام الحوثي بعدم الاعتداء على أراضي المملكة العربية السعودية.

مستقبل السلاح الحوثي لِمَن؟

ونحن اليوم وقد تجاوزنا عامين منذ إعلان ميلاد الثورة الشبابية الشعبية السلمية في منتصف فبراير/ شباط ٢٠١١م نؤكّد أنّ الحوثي كان قد أعلن مساندته لها، وانخرط أفراده في صفوفها منذ بداياتها، وإن لم يستمروا في ذلك، إذ تمّ توجيه عناصرهم للانسحاب منها أواخر رمضان ١٤٣٢هـ، غير أنّهم عادوا بعد

ذلك بحضور رمزي لإثبات (الصمود)، ولم يعد وجودهم كما كان في البداية إلا بعدما أعلنت اللجنة التنظيمية للثورة مطلع شهر يونيو/ حزيران ٢٠١٢م خطوة إعادة ترتيب الساحة بإزالة بعض الخيام على نحو ما سبقت الإشارة إليه آنفًا.

ومع كل ما يتردّد عن محاولات بعض عناصرهم فرض اتجاههم الإعلامي والسياسي - رغم محدوديتهم - على الأغلبية الغالبة في الساحة، من خلال حرصهم على السيطرة على المنصّة مثلاً، لكنّا نجد الحوثي على المسار العسكري مستمرًّا، وسلاحه لا يزال مشهرًا في غياب خصمه التقليدي، أي: السلطة السياسية والعسكرية التي أطيح برئيسها علي صالح نهائيًا بانتخابات ٢١ فبراير/ شباط ٢٠١٢م التوافقية المبكّرة التي قاطعها الحوثي، وسلك أحيانًا إزاء بعض المشاركين فيها مسلك العُنف؛ للحيلولة دون مشاركتهم فيها، وفي بعض مناطق محافظة صعدة، حيث يحكم قبضته عليها منذ مطلع الثورة الشعبية تقريبًا، خاصة وأن محافظة صعدة - وليس مرّان أو حيدان فحسب - كلّها غدت في قبضته.

ومن هنا فإن سؤال اللحظة والمستقبل يطرحان نفسيهما بقوّة: تُرى: **لمن يحضّر هذا السلاح؟ وإلى متى سيستمر؟وضدّ من؟ وما أهدافه القريبة والمتوسطة والبعيدة؟ وهل ينسجم من أيّ وجه القول بتبني المشروع السلمي أو القبول بالدستور والحياة المدنية مع بقاء السلاح في قبضته؟**

بوسع الباحث محاولة الإجابة عن بعض تلك التساؤلات من خلال جملة من المعطيات القائمة اليوم؛ ذلك أن الحوثي رغم إنّه - بحسب رأي أحد أبرز الوجاهات الاجتماعية في محافظة صعدة وهو الشيخ فيصل منّاع - لا يمثّل سوى ١٠٪ من أبناء محافظة صعدة، وقد فرض سيطرته بقوّة السلاح[1]؛ مما فتح على نفسه جبهات قبل الثورة السلمية مع جهات عدّة، وربما يكون له بعض العذر في ذلك، بيد أن خصومه بعد الثورة في ازدياد، ولذلك فهو - فيما يبدو من خلال إصراره على الاستمرار في حمل السلاح - يحضّر لأخذ الثأر من

(١) حوار صحيفة (النّاس) مع الشيخ فيصل منّاع، (أجرى الحوار: ثابت الأحمدي)، العدد (٦٠٨)، ١١/٩/١٤٣٣هـ - ٣٠/٧/٢٠١٢م، ص٦.

خصوم (مفترضين عنده) سابقين، بمن فيهم بعض قرابته، ومن هم على مذهبه (محمّد عبد العظيم الحوثي)، وكذلك على مناطق مصنّفة تقليديًّا على الاتجاه الزيدي عامة، كما في مشكلة الحوثيين مع آل الكليبي من قبائل الحداء بمحافظة ذمار، بعدما وجّه آل الكليبي التهمة صريحة إليهم في مقتل بعض أبرز رجالاتهم بحرف سفيان محافظة عمران، وهو العقيد نشوان علي الكليبي، وأحد مرافقيه من آل الكليبي، على طريق عودتهما من مقرّ عملهما بمحافظة صعدة، إلى مسقط رأسيهما بالحدأ، وعلى إثره تداعت بعض قبائل الحدأ لتحديد طريقة الانتقام لابنيهما من الحوثيين. كما يستعد الحوثيون في الوقت ذاته لمواجهات متعدّدة أخرى مع خصوم جُدد، لكن هؤلاء الخصوم ليسوا لونًا واحدًا، ويحسن تصنيفهم على النحو التالي من وجهة النظر الحوثية - بطبيعة الحال -:

١- مساندو الجيش: مشايخ، وواجهات اجتماعية وعامة

أي أولئك الذين يعدّهم الحوثي قد وقفوا مع الجيش في حربه تجاههم عبر جولات الحروب السابقة أو بعضها، وهذه الفئة تشمل جملة من المشايخ والواجهات الاجتماعية، ومن في حكمهم من التجّار ورجالات الأعمال. وقد مورس الانتقام عمليًّا من بعضهم، في صورة تدمير متجر له أو فندق، كما حدث لأشهر فندق في صعدة يمتلكه الشيخ عثمان مجلي، حيث دمّر بالكامل، كما تحكي ذلك صور بعض عدسات الصحفيين الذين زاروا المنطقة، وأجروا استطلاعًا صحفيًّا ميدانيًّا شمل قيادات حوثية، وأخرى من عامة المواطنين[1]، أو في تدميرهم لمنازل آل عزيز في مديرية حرف سفيان بمحافظة عمران.

ويؤكّد الشيخ فيصل منّاع ذلك الاعتداء بصوره المختلفة على كل من اختلف مع الحوثيين، مضيفًا «أن هناك أسرًا مهجرّة من أيام الحرب إلى اليوم في صنعاء، ولم تستطع العودة إلى منازلها في صعدة...الحوثيون من جهتهم استغلوا غياب الدولة، وثأروا من خصومهم الذين ناوؤوهم سابقًا»[2].

---

(١) راجع : استطلاع منصور الجرادي، رحلة إلى صعدة ٢٠٠ ألف حوثي في جبال مطرة، صحيفة الناس (اليمنية)، العدد(٥٨٤)،٢١/ ٣/ ١٤٣٣هـ- ١٣/ ٢/ ٢٠١٢م، ص٤.

(٢) حوار الشيخ فيصل منّاع مع صحيفة الناس، مرجع سابق، ص ٦.

ويبدو أن المشايخ المتضرّرين من الحوثيين من جراء هذا المسلك تجاههم في صعدة قد دفعهم لتشكيل جبهتي (وائلة) و(كتاف)؛ للذود عن أنفسهم وأهاليهم وحقوقهم، وسيأتي ذكر ذلك بقدر من التفصيل في موطنه المناسب من الكتاب.

وفي سياق آخر طالب (التحالف القبلي لأبناء محافظة صعدة) الذي يرأسه الشيخ يحيى مقيت الرئيس عبد ربّه منصور هادي وحكومة الوفاق الوطني والقوى السياسية اليمنية بتحمّل مسؤولياتهم التاريخية تجاه قضية صعدة، واصفًا ما يمارسه الحوثيون تجاه القبائل الرافضة للانصياع لهم بـ(الإرهاب)، داعيًا في بيان له بهذا الصدد توقيف ما وصفه بـ«الإرهاب الحوثي، وحل قضية صعدة، وإعطائها الأولوية في الحوار الوطني»[1].

وتحدّث البيان عن مظالم طاولت أبناء صعدة من جرّاء سلطة الحركة الحوثية، بعد سيطرتها شبه الكاملة على محافظة صعدة، ومما ورد فيه:

«فنحن لانزال نعاني من ظلمهم ونشرهم الفساد في الأرض، وقد تجاوزوا الحدود في الغي والاعتداء وسفك الدماء، والنهب للمتلكات العامة والخاصة، والتعذيب والإهانة والاستعباد، جاعلين جميع النصوص والآيات والأحاديث التي وردت في الشريعة الإسلامية خلف ظهورهم. ورغم كل المناشدات ولجان المصالحة في السنوات الماضية، وما تخلل من حروب وهدنة وسلام ومعاهدات؛ إلا أن كل ذلك لم يغيّر من الأمر شيء [هكذا، والصواب: شيئًا]، بل زادت وطأة المتمرّدين على إخوانهم وبني جلدتهم وأبناء قراهم. وادّعى المتمرّدون بأن كل تلك المعاهدات والاتفاقيات والمصالحة وقعت بين طرفين محدودين فقط، هما الدولة والمتمرّدون. أمّا الشرفاء الأحرار من أبناء محافظة صعدة فلا صلح ولا هدنة كونهم - في نظرهم - عملاء أمريكا وإسرئيل كما يزعمون، فعمد الحوثيون إلى تدمير منازلهم، ومصادرة أموالهم وممتلكاتهم، وملاحقتهم واعتقالهم والنيل منهم أينما وجدوهم بدون وجه حق، أمام مرأى ومسمع من الجميع». وأضاف البيان بأنه راح ضحية ممارسات الحوثيين «أكثر

(١) صحيفة الأهالي (اليمنية)، العدد (٢٤٨)، ١٥/ ٧/ ١٤٣٣هـ- ٥/ ٦/ ٢٠١٢م، ص ٤.

من عـشرة آلاف شهيد، وحوالي عشرين ألف أسرة نازحين خارج المحافظة بعدما تم تفجير منازلهم، ونهب ممتلكاتهم، بالإضافة إلى ستمائة وأربعون شخص [هكذا، والصواب: وأربعين شخصًا] معتقلين في السجون الحوثية، من أبناء (التحالف القبلي)، يتم تعذيبهم وتجويعهم وإهانتهم». وطالب التحالف ببسط نفوذ الدولة وسيادتها على محافظة صعدة ومديرياتها[1].

وهذا المطلب الأخير تحديدًا هو ما طالب به بعض أبناء المحافظة رئيس الجمهورية عبد ربّه منصور هادي أمام منزله يوم ١٢/٦/٢٠١٢م في تظاهرة كبيرة رفعت فيها اللافتات المناشدة له بتحقيق مطلبهم المتمثل في بسط نفوذ الدولة في سائر أنحاء مديرية صعدة.

وفي هذا السياق عقدت المكونات الثورية والوطنية لمحافظة صعدة لقاء تشاوريًا في إحدى الأمسيات الرمضانية للعام ١٤٣٣هـ (٢٠١٢م)، بحضور العديد من مشايخ مختلف مديريات المحافظة، وذلك بهدف الوقوف على آخر مستجدات الأوضاع بالمحافظة، وعلى رأسها ممارسات العناصر الحوثية المتمثلة في حملتهم التي وصفت بـ(المسعورة)، متمثلة في الاعتقالات والقتل وإغلاق المساجد ومنع حلقات القرآن الكريم في شهر رمضان المبارك.

وفي بيان صادر عن اللقاء طالب المجتمعون رئيس الجمهورية ببسط نفوذ الدولة على محافظة صعدة، وانتزاع السلاح من جماعة الحوثي، مع المطالبة بنزول اللجنة العسكرية والأمنية إلى المحافظة؛ لرفع النقاط المسلّحة التابعة للحوثيين. كما طالبوا بضرورة تمثيل أبناء صعدة على نحو عادل في اللجنة التحضيرية لمؤتمر (الحوار الوطني)، وإعادة النظر في (إدارة الوحدة التنفيذية للنازحين)، التي جعلت منها مـشروعًا للثراء الشخصي على حساب النازحين، حسب ما ورد في البيان.

وفي سياق متصل استغرب (الملتقى الوطني لأبناء محافظة صعدة) في بيان صادر عنه في مطلع شهر رمضان المبارك ١٤٣٣هـ، أواخر شهر يوليو/

---

(١) المرجع السابق، ص ٤.

تمّوز ٢٠١٢م، استمرار ما وصفه بميليشيات الحوثي في تنفيذ جرائمها ضد المواطنين، دون مراعاة لحرمة الشهر الكريم، الذي تستقبله الأمة الإسلامية بالطاعات والقربات، في حين تمارس ميليشيات الحوثي المسلّحة القتل والقمع والتدمير، وإغلاق المساجد وانتهاك الحرمات، بوصف ذلك - لديها - قربة إلى اللّه في أول الشهر الكريم، دون رادع من دين أو ضمير، وعدّ مثل هذه المسلكيات انكشافًا جليًا للوجه الحقيقي للحركة الحوثية، وطالب البيان أبناء المحافظة للتيقظ التام لمحاولات الحوثي تقويض القيم الروحية والسلوكية للشهر الكريم. كما ناشد رئيس الجمهورية وحكومة الوفاق الوطني تشكيل لجنة ميدانية؛ «للاطلاع على الجرائم الحوثية، وتقييم معاناة أبناء محافظة صعدة ، منذ بداية شهر رمضان فقط، ووضع حدّ لمعاناتهم، ورفع الظلم عن كاهلهم».

وظلت مطالب أبناء محافظة صعدة في تصاعد مستمر، وأخذت عناوين عدّة، وصيغًا متنوعة، لكنها تصب جميعًا في قالب المطالبة برفع المعاناة عنهم، وإحلال سلطة الدولة المركزية ونفوذها على سائر أجزاء المحافظة ومديرياتها، جرّاء تسلط جماعة الحوثي، وبسط نفوذها بقوّة السلاح خارج توجهات الدولة، وبإدارة منفردة لا يربطها بالمركز سوى تسلّم المرتبات الشهرية ونحوها.

وفي التقرير الحقوقي الأول للعام ٢٠١٢م الذي أصدرته منظمة (وثاق) للتوجه المدني، رصدت المنظمة (١٣٩٠٥) حالات انتهاك في محافظة صعدة وحجة، منها (٢٤٥) انتهاكاً ارتكبتها القوات الحكومية أثناء سنوات الحرب، فيما نسبت إلى الحوثيين ارتكاب (١٣٦٦٠) حالة انتهاك، وجميع ضحاياها من المدنيين.

ووثقت المنظمة في تقريرها عمليات التهجير القسري للمواطنين من أبناء صعدة، التي بلغت (١٢١) حالة، و(٧٦) حالة احتلال للمساكن. كما أن هناك تهجيرًا خاصًا بالمواطنين اليمنيين من أبناء الديانة اليهودية في منطقة (آل سالم) بصعدة، حيث هجرت تسع أسر منهم، وتم تثبيت سبع حالات هدم لمساكنهم.

وسجّل التقرير كذلك حالة (٤٨) شخصًا، مخفيين قسريًا لدى جماعة الحوثي. كما أشار تقرير المنظمة إلى السجون التي يمتلكها الحوثي وعددها

(٣٦) سجنًا، يُعتقل فيها أشخاص بسبب الخلاف معهم في الرأي، ناهيك عن الأسباب الأخرى.

ومن الملاحظات التي ألمح إليها التقرير أن حالات الانتهاك تزداد في فترات توقف الحروب؛ بسبب عمليات الانتقام التي يقوم بها الحوثيون ضد المواطنين الذين يتهمون بوقوفهم مع الدولة وقت الحروب، أو أنهم لم يساندوا الجماعة.

ولم يغفل التقرير الإشارة إلى أحدث التطورات التي طرأت على سجل الحقوق والحرّيات في صعدة في عام ٢٠١١م في ظل السيطرة الكاملة للحوثيين على المحافظة، حيث بلغت نسبة الانتهاكات في ذلك العام وحده ٢٩,٤٥٪ . ويحدّد التقرير عقب أحداث (جمعة الكرامة) بصنعاء في ١٩/ ٣/ ٢٠١١م موعدًا لارتكاب جماعة الحوثي المسلّحة مجزرة بالمدينة راح ضحيتها العشرات، وذلك بعدما تمّ تفجير (١٧) منزلاً، فقتل (٤٣) مدنيًّا، من بينهم حالة أسرة (الحبيشي) التي تم تفجير منزلها بحارة (درب المام)، وفي المنزل (١٦) فردًا من النساء والأطفال، مات منهم (١٢) شخصًا على الفور، ثم عمل الحوثيون على منع المواطنين من انتشال الضحايا من تحت الأنقاض، إلا بعد مضي ست ساعات، كما قام المسلّحون الحوثيون بإخراج الجثث من المستشفى ودفنها في جهة مجهولة[١].

كما إنه كان قد تردّد في ذلك الحين حديث متزايد عن منع الحوثيين عودة بعض المشايخ وبعض القبائل الذين يتهمهم الحوثيون بالتعاون مع الجيش أثناء المواجهات في الحروب الخمس السابقة، رغم النفي المتكرّر لذلك من قِبل عبد الملك الحوثي على سبيل المثال[٢].

---

(١) راجع تفاصيل التقرير في : منظمة وثاق للتوجّه المدني، التقرير الأول ٢٠١٢م حول الانتهاكات ضدّ المدنيين في محافظتي صعدة وحجة ٢٠٠٤-٢٠١١م صنعاء: مؤسسة وثاق للتوجّه المدني.

(٢) راجع حوار عبد الملك الحوثي مع صحيفة الثوري (اليمنية)، (لم يُذكر المحاوِر)، المنشور في موقع مأرب بريس،في ٣١ يوليو-تموز ٢٠٠٨ م، وكذا حواره مع صحيفة الديار، (أجرى الحوار عابد المهذري)، منشور كذلك على موقع مأرب بريس:
http://marebpress.net/articles.php?id=4496

والواقع أن مشكلة الحوثيين مع كل من اختلف معهم أثناء جولات الحروب الست لم تقتصر على محافظة صعدة فحسب، بل امتدت إلى بعض المحافظات التي تمكّن الحوثيون من استقطاب عناصر فيها، كما في محافظة عمران (وهناك محافظات أخرى ستأتي الإشارة إلى بعضها لاحقًا). ومما فاقم الأمر أكثر أن الصراع في هذه المحافظة (عمران) أخذ في جانب منه طابع الثارات المتبادلة بين الحوثيين من جهة، وخصومهم من القبائل التي يتهمها الحوثيون بأنها وقفت مع الجيش في حربه ضدّهم من الجهة الأخرى. وفي واحدة من هذه المظاهر تناقلت الأخبار الواردة في ذلك الحين من محافظة (عمران) - عقب الحرب الخامسة وقبل المستجدات اللاحقة بعد الإعلان الرسمي عن بدء الحرب السادسة - أن عدد القتلى الذين سقطوا على أيدي الحوثيين تجاوز الـ(٨٠)، والجرحى الـ(٢٠٠) بينهم نساء وأطفال، كما أغلقت المدارس التي لا يتجاوز عددها أصابع اليد الواحدة، وذلك منذ منتصف نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٨م، بين قبائل (سفيان) من جهة، وقبائل (العصيمات) من جهة أخرى، وذلك على خلفية الحرب الحوثية مع الجيش، إذ خرجت القضية عن عنوانها المرفوع وهو (حدّ السواد) المتنازع عليه بين القبيلتين، إلى اتهام الشيخ ناصر سلطان أبو شوصا شيخ ذو محمّد وقائدها الميداني من العصيمات مسلّحي الحوثي بالقتال إلى جانب الشيخ زايد بن زايد الصباري شيخ صبارة وقائدها الميداني وسفيان المشرق ضدّه وأصحابه، مع تأكيده على عدم حدوث خلافات بينه وبين الحوثي وأتباعه، وعدم مشاركته إلى جانب الجيش في قتال الحوثيين![1].

ويظهر أن آثار مشكلة الصراع بين الحوثيين وخصومهم في هذه المحافظة ستأخذ مسارات مختلفة، ومن ذلك ما أفادت به الأنباء الواردة من هناك من أن قتالاً يدور بين حين وآخر بين عناصر حوثية وبعض قبائل منطقة (عُذر)، مما يؤدّي عادة إلى سقوط قتلى وجرحى يقضون في هذه المواجهات، ويتردّد أن عاملاً جديدًا قد أضيف إلى عوامل الاقتتال، وهو تدخّل بعض رموز النظام السابق لدعم العناصر الحوثية ماديًّا، وشراء ذمم بعض أبناء القبائل هناك؛ لإقناعهم بفتح مناطقهم للحوثيين لمواجهة خصومهم.

(١) محمود طه، تقرير إخباري، صحيفة الناس، العدد (٤٣٧)، ص٧.

٢- الصامتون على (جرائم النظام): التجمع اليمني للإصلاح

وثمّة خصوم يصنّفون لدى الحوثي بأنهم صمتوا تجاه النظام ولم ينخرطوا معهم لمواجهته، والمقصود بهم: (التجمع اليمني للإصلاح).

ويذهب الحوثيون أو أغلبيتهم - من خلال جملة أدبياتهم وأنشطتهم الثقافية والسياسية والتعبوية - إلى أن ذلك جزء من صفقة بين النظام وهؤلاء، حيث إنهم - أي: الإصلاحيين - شركاء النظام في الحكم، سواء عبر بعض الشخصيات النافذة المقرّبة منهم حسب بعض الحوثيين، أو المحسوبة عليهم تمامًا حسب بعضهم الآخر، مثل: اللواء علي محسن الأحمر قائد المنطقة الشمالية الغربية (سابقًا)، الذي كان قائد العمليات ضدّهم في صعدة وعمران، أو من خلال واجهات أخرى عسكرية ومدنية معروفة وغير معروفة.

ومع أن النظام كان حريصًا على زجّ الإصلاح في مواجهة الحوثيين تحت ذرائع عدّة، واتخذ لذلك جملة أساليب، منها الإشادة بموقفه عقب نهاية الحرب الأولى في ٢٠٠٤م من بين كل شركائه في تحالف (اللقاء المشترك)، وتصعيد النبرة الطائفية ضدّ الحوثيين بعناوين سنيّة (بغيضة)، قد لا يخلو مضمون بعضها من أساس سليم، لكنها لم تكن بريئة على الإطلاق، وإنما الهدف من وراء إثارتها إنكاء الجرح (الطائفي) لدى الفريقين، مع التركيز على استنفار المنزع الطائفي (السنّي) لدى الإصلاح؛ لينجرّ لمواجهة خصوم السلطة الحوثيين من هذا المنطلق، بعدما يئست في عقد صفقة سياسية معه. وكم كان مضحكًا ومخجلاً معًا أن تلحظ حديثًا متكلّفًا مكشوفًا من قبل بعض الرموز السلطوية التي لا تُعرف بعلاقة ود مع الخطاب الإسلامي من أي لون، حين كانت تسعى لإقناعك باكتشافها اليوم عظمة الدعوة (الوهابية)، ودورها في الدفاع عن نقاء الإسلام ضدّ المد (الرافضي) الصفوي وعملائه في البلاد، مع ما يُعلم عن بعض هؤلاء (المكتشفين) الـجُدد من تاريخ عداء للخطاب الإسلامي جملة وتفصيلاً. أمّا بعضهم فليس في وارد الإسلام وقضاياه من أي وجه، حيث أخذته مصالحه الذاتية وأطماعه المادية في صورة منصب سياسي بغير تأهيل حقيقي، أو وجاهة اجتماعية (زائفة)، أو تجارة بناها على أساس العلاقات (الشللية) والصفقات

(المشبوهة)، بعيدًا عن الإسلام وأخلاقه وضوابطه. لكن تُرى ما باله اليوم يبدو ملهوفًا على السنّة وأهلها؟! بيد أن ذلك يأتي من غير لون أو طعم أو رائحة.

والحق أن الإصلاح فوّت ذلك كلّه، وتحمّل في سبيله عنتًا مزدوجًا: عنت السلطة ومكرها حيث لم يستجب لها، وعنت بعض عناصره بمن فيهم بعض قياداته - ولا سيما في بؤر الـصراع مع الحوثيين - بصمته تجاه مسلك الحوثيين وأفكارهم، لكن لم يشفع له ذلك عند الحوثيين، بل إنهم ليصنفونه أحيانًا ضمن تيار (الوهابية) العريض.

وقد كشف رئيس (الهيئة العليا للإصلاح) الأستاذ محمّد عبد اللّه اليدومي عن تلك المحاولة في أحدث حوارمتلفز معه - حتى لحظة تدوين هذا الجزء من الكتاب - أن النظام السابق كان يلحّ على الإصلاح في ضرورة مشاركته عبر جميع الجولات الست للحروب، وفي كل مرّة يرفض الإصلاح ذلك العرض، وأنّ (صالح) كان يريد من وراء ذلك جر الإصلاح ثمّ المشترك إلى الحرب؛ ليتحوّل إلى دور المصلح بين الطرفين، لكن الإصلاح رفض ذلك لإدراكه أن الصراع بين عائلتين: إحداهما تحكم باسم الجمهورية والوطنية، وتسعى للمحافظة على كرسيها، وتسعى الأخرى باسم الدّين والإسلام لإعادة مجدها الغابر، ولإدراك الإصلاح كذلك أن تلك الحروب مسيّسة، وكان الهدف منها اختلاس دول الخليج وفي مقدّمتها السعودية، إلى جانب أن الحركة الحوثية صناعة علي عبد اللّه صالح، منذ مكّن اثنين من رؤوسهم من قيادة المؤتمر الشعبي العام، بعد سنتين من الثورة الإيرانية، وهم منذ ذلك الحين يفرضون قرارهم وإرادتهم على محافظة صعدة[1].

ومن الواضح أن مثل ذلك الحديث لم يصدر عن أعلى مسؤول في الإصلاح إلا بعدما بلغت ممارسات الحوثيين مدًى بعيدًا في التصعيد، إذ سبق حواره جملة من الاعتداءات الحوثية على بعض مقرّات الإصلاح وبعض عناصره، بمن فيهم بعض قياداته. ففي ١٥ فبراير/ شباط ٢٠١٢م وصل الغضب

---

(١) حوار الأستاذ محمّد عبد اللّه اليدومي مع قناة سهيل الفضائية (أجرى الحوار: صالح الجبري)، ٩/ ٩/ ١٤٣٣هـ- ٢٨/ ٧/ ٢٠١٢م.

الحوثي على الإصلاح إلى درجة الاقتحام المسلّح لبعض عناصره مقر (التجمع اليمني للإصلاح) بمدينة صعدة، وتمزيق الدعاية الانتخابية للمرشح التوافقي المشير عبد ربّه منصور هادي، الملصقة على مبنى المقرّ، وكذلك مزّقت في شوارع المدينة، كما قاموا - وفقًا لبيان أحزاب اللقاء المشارك بصعدة - بملاحقة الناشطين الذين قاموا بتعليق صور المرشح التوافقي للرئاسة، واعتقل - على هذه الخلفية - ناشط هنالك اسمه أسامة عابد العويري.

ويحسب البيان فقد تمّ إبلاغ الإصلاح - بحضور ممثلين عن أحزاب (اللقاء المشترك) واللجنة المشتركة للانتخابات الرئاسية المشكّلة من المشترك وشركائه - يوم ١٦/ ٢/ ٢٠١١م من قبل القيادي الحوثي أبو علي الحاكم، حظر أي نشاط سياسي للإصلاح، بما في ذلك الحملة الانتخابية للمرشّح الرئاسي، أو الدعاية أو الحشد لها؛ لأن الجماعة قررت حظر نشاطه في محافظة صعدة والمناطق التي يسطر عليها الحوثيون، وهو ما دانته أحزاب (اللقاء المشترك) في بيانها، وعدّت ذلك «مخالفًا لما أعلن عنه الحوثيون من عدم اعتراض على سير الانتخابات ومقاطعته لها»[1].

ومن المفارقات اللافتة، بل تلك التي تفتح بابًا لسوء الظن واسعًا، أن الحوثيين الذين يمارسون هذا الأسلوب من العنف اليوم ضدّ رفاقهم في الثورة السلمية للحيلولة دون انتخاب رئيس توافقي، يُفضي إلى التخلّص من رأس الحربة في المشكلة برمتها، وهو علي عبد اللّه صالح، ويجنّب البلاد الدخول في حرب أهلية لا تُبقي ولا تذر؛ هم أنفسهم الذين لم يسجّل عليهم أي موقف عُنف، ولا حتى اعتراض يُذكر للحيلولة دون انتخاب خصمهم الأكبر المفترض علي عبد اللّه صالح ذاته في الانتخابات الرئاسية التي جرت عام ٢٠٠٦م، بل ذكرت التقارير الانتخابية حينذاك أنّ أعلى نسبة مشاركة سُجّلت على مستوى الجمهورية كانت في محافظة صعدة، مع التذكير بأن أجواء الحرب كانت لا تزال هي المسيطرة على الموقف وقت ذاك! وقد بلغت نسبة الأصوات الممنوحة

---

(١) راجع: عبد الرب ناجي (تقرير إخباري)، صحيفة الأهالي، العدد (٢٣٤)، ٦/ ٣/ ١٤٣٣هـ الموافق ٢٨/ ٢/ ٢٠١٢م، ص٤.

للرئيس السابق صالح نحو ٩٥٪، بحسب شهادة محافظ صعدة الأسبق اللواء يحيى الشامي[1]، وهو شخصية تحظى برضا الحوثيين وقبولهم، بل تردّد على نطاق واسع بأنّ تعيينه محافظًا على صعدة جاء تلبية لواحد من شروطهم بعد موافقة السلطات حينذاك على استبدال سلفه يحيى العمري، الذي كان مشهورًا بحزمه وصرامته في التعامل معهم ومع غيرهم.

ثم يأتي اقتحام مجموعة مسلّحة من الحوثيين بصعدة للمركز الشرعي التابع للتجمع اليمني للإصلاح هناك في ٢٣/ ٣/ ٢٠١٢م، بحجّة تخزين أسلحة بداخله، وبحسب المصادر الإخبارية فقد تم نهب محتويات المركز كافة، واعتقال مجموعة ممن كانوا في المركز، وهو ما دعا (مؤسسة الفاروق التنموية) بصعدة التي يتبعها مركز العلوم الشرعية لتدريب وتأهيل حفّاظ القرآن الكريم المشار إليه لمطالبة حكومة الوفاق الوطني والسلطات المحلية بصعدة بتوفير الحماية لمنظمات المجتمع المدني، حتى تتمكن من أداء رسالتها، ودعت إلى ضبط المعتدين؛ كي يعيدوا ممتلكات المؤسسة[2].

وفي ٢/ ٦/ ٢٠١٢م أي بُعيد يومين فقط من إعلان الحركة الحوثية في ٣١/ ٥/ ٢٠١٢م أمام لجنة الاتصال المكلّفة بالتواصل معهم، موافقتها على المشاركة في (مؤتمر الحوار الوطني) قامت بعض العناصر الحوثية باقتحام مقرّ (التجمع اليمني للإصلاح) بمديرية رازح بمحافظ صعدة، وهدّدت بعض الطلبة الجامعيين الذين كانوا بداخله يذاكرون استعدادًا للامتحانات الجامعية، وتم مساءلتهم عن سبب اجتماعهم في المقرّ، وتحميلهم مسؤولية ما يترتب على ذلك.

وفي ١٤/ ٦/ ٢٠١٢م، أي بعد نحو أسبوعين من تاريخ موافقة الحوثيين على المشاركة في (مؤتمر الحوار الوطني) تنقل الأخبار الواردة من مدينة صعدة أن مجموعة من المسلّحين الحوثيين داهمت منزل رئيس فرع الإصلاح بصعدة

---

(١) حوار مع يحيى الشامي، صحيفة الجمهورية (أجرى الحوار: عبد الرحمن مطهر)، العدد (١٥٥١٨)، ١٣ رجب ١٤٣٣هـ- ٣ يونيو/ حزيران ٢٠١٢م، ص ٤.

(٢) الأهالي، العدد (٢٣٨)، ٤/ ٥/ ١٤٣٣هـ - ٢٧/ ٣/ ٢٠١٢م، ص٥.

يحيى جابر زيد، مما تسبب في ترويع النساء والأطفال بداخله، وهو ما لقي إدانات واسعة من مختلف مكوّنات (اللقاء المشترك) بوجه خاص.

ثمّ جاء شهر رمضان المعظم ١٤٣٣هـ الموافق ٢٠١٢م، فاستبقه الحوثيون بحملة اعتقالات ومطاردات لبعض مدرّسي القرآن الكريم، ممن يصنّفون على الإصلاح في بعض المناطق كعريمة بمديرية حيدان، على خلفية أنشطة رمضان الاعتيادية، وأهمها: إقامة صلاة التراويح. وقد تعرّض بعض المعتقلين لتعذيب وحشي، كما جاءت شهادات بعض المعتقلين وبعض أطبائهم في سياق مناقشة جبهة القبائل التي فتحها الحوثيون في حجور بمحافظة حجّة. هذا إلى جانب حملة اعتقالات أخرى طاولت مديريات باقم وحيدان ورازح ومجز بالمحافظة، واعتداء بالضرب على الأستاذ سلطان ضيف الله أحد مدرسي القرآن الكريم بمنطقة القطينات، مديرية ساقين، مع تهديد لأبناء المنطقة بالاعتقال إن هم أرسلوا أولادهم إليه ثانية. كما تمّ نسف مدرسة لتحفيظ القرآن الكريم بمسجد يرسم بمديرية سحار[1].

والواقع أن مشهد الصراع، وربما المواجهات المسلّحة بين الإصلاح والحوثيين بات يتكرر في صعدة على نحو يستعصي على المتابعة والرصد؛ لتزايده شبه اليومي، ولا سيما في الوسط التربوي والتعليمي، مما شكّل مطالب نقل شبه جماعية لكثير من المعلمين غير الموالين للحوثيين إلى محافظات أخرى؛ بحثًا عن مواقع آمنة لأداء رسالتهم، أو النجاة بأنفسهم من المضايقات التي قد تصل أحيانًا إلى الموت المحقّق، كما حدث لبعضهم فعليًا. كما أن المشهد يتكرّر بدرجات متفاوتة في بعض المناطق التي يسعى الحوثيون للسيطرة عليها وحكمها، كما حدث في الجوف، حيث يشكو الإصلاحيون هناك من اعتداءات الحوثيين عليهم وعلى شبابهم ومنازلهم وممتلكاتهم، وأكثر من ذلك يتهم الإصلاحيون الحوثيين بتلقي الدعم المسلّح من قبل النظام السياسي في ذلك الحين.

---

(١) صحيفة الأهالي، العدد (٢٥٥)، ٥/ ٩/ ١٤٣٣هـ- ٢٤/ ٧/ ٢٠١٢م، ص٥.

وبحسب حديث الشيخ الحسن أبكر عضو (مجلس شورى الإصلاح) ورئيس (هيئة الشورى) بالمحافظة فإن الحوثيين على اتصال بالسلطة، ويتلقون دعمهم بالسلاح منها، وأنّه لما أدرك رأس النظام السابق علي صالح وأفراد عائلته النافذون حتمية مغادرتهم السلطة، راحوا يعقدون الصفقات المشبوهة مع الحوثيين، وقال أبكر- في ثنايا حوار صحفي - وقد سئل عن أدلتهم على ادّعائهم - أي الإصلاحيين - أن الأمن القومي يدعم الحوثيين، فقال: «هناك أدلة كثيرة، منها أن قيادات المؤتمر وأعضاءه في مديرية المتون هم من يقومون بتوزيع الذخيرة والسلاح على الحوثيين...» وعندما توسّط الشيخ الحسين الضمين، اتصل به الرئيس، وقال له: «ما الذي ذهب بك إلى أبكر؟ اتركهم، دعهم يتقاتلون»، فغضب الشيخ الضمين وأغلق الهاتف في وجه الرئيس، فاتصل الرئيس بخالد عبد الوهاب الشريف؛ ليقنع عمّه الحسين الضمين بترك الوساطة بين أبكر والحوثيين والرجوع إلى صنعاء. وأخبر (يقصد الشيخ الضمين) أن الرئيس اتصل بعبد الملك الحوثي، وقال بالحرف الواحد: «خذ اللواء من الإصلاحيين»[1].

ويبدو أن حصيلة ذلك دفع بـ(التجمع اليمني للإصلاح) - حتى قبل الحديث المتلفز لرئيس (الهيئة العليا للإصلاح) - بعدما وجد نفسه محاصرًا بمسلكيات حوثية متزايدة في الخصومة والمواجهة من جهة، وباستياء متزايد من قِبل بعض أعضائه، لا سيما في تلك البؤر الساخنة، لتغيير سياسته تجاه الحوثية بعدما نفد صبرهم في تحمّل مسلكياتها تجاههم من جهة أخرى؛ إلى أن يضع ضمن شروطه (أو مقترحاته) للمشاركة في (مؤتمر الحوار الوطني) المزمع عقده في أقرب فرصة ظرفية متاحة، حسبما أدلى بها مصدر مسؤول في (التجمع اليمني للإصلاح) لصحيفة (الناس) المقرّبة منه، بنودًا تتصل بالطرف الحوثي، مثل وصفه الضمني للحركة الحوثية -لأول مرّة- بأنّها كالقاعدة تندرج ضمن الجماعات المسلّحة، حيث اشترط لقبول مشاركة تلك الجماعات التي تحمل

---

(١) حوار مع الحسن أبكر، صحيفة الناس (أجرى الحوار: عبد السلام المخلافي)، العدد (٥٥٨)، ١/٩/١٤٣٢هـ- ١/٨/٢٠١١م، ص٥.

السلاح في (مؤتمر الحوار الوطني): «تخليها عن العنف والإرهاب، وتسليم كافة أسلحتها المتوسطة والثقيلة إلى الدولة». كما اشترط: «تحديد الأطراف المدعوّة للحوار موقفها من الوثيقة الفكرية والثقافية التي تؤصّل للتمييز العنصري والسلالي والاصطفاء الإلهي، مما يتنافى وأبجديات الدولة المدنية وحقوق الإنسان».

وفي إشارة شبه مباشرة إلى الحوثيين واعتداءاتهم على أبناء حجور بمحافظة حجّة بوجه خاص، اشترط الإصلاح: «إيقاف الحروب ضدّ القبائل اليمنية». وتفويتًا على الحوثيين ادعاءهم بتمثيلهم وحدهم محافظة صعدة، طالب الإصلاح «بمشاركة كل القوى المعنية بالقضايا المطروحة؛ حتى لا يحتكر طرف معيّن تمثيل قضية معيّنة»[1].

ومع أن هذه التصريحات لا تزال غير متبناة على نحو رسمي نهائي وكامل حتى زمن كتابة هذا الجزء من الكتاب، خاصة مع ما يتردّد أحيانًا من قيام مساعٍ لإصلاح شقّة الاختلاف بين الإصلاح والحوثية؛ إلا أن إدلاء مصدر إصلاحيٍ مسؤول بها لصحيفة مقرّبة منه، وتصعيد الخطاب الإعلامي ضدّ الممارسات الحوثية من قبل قناتي (سهيل) و(شباب يمن) الفضائيتين، والمصنّفتين على قيادات في حزب الإصلاح أو ناشطين فيه، وكذا الصحف والمواقع الإلكترونية، وصفحات التواصل الاجتماعي، وجميع وسائل الاتصال المصنّفة كذلك على الإصلاح رسميًا أو على نحو غير مباشر؛ يعدّ رسالة جادّة ومقصودة في إبلاغ الحوثي وحلفائه مدى الاستياء الذي بلغه تجمّع الإصلاح في التعامل مع الحركة الحوثية، هذا مع التأكيد على تضمن تلك الرسالة المتمثلة في التصريحات المنسوبة إلى مصدر مسؤول في الإصلاح ما مفاده: إن فتحتم - أيّها الحوثيون - باب الشروط التعجيزية لمشاركتكم في الحوار، واستمررتم في التصعيد الإعلامي والميداني ضدّ الإصلاح، فأنتم أول المتضرّرين؛ لأن (بيوتكم من زجاج)!

مع ذلك كلّه فإن حديث رئيس (الهيئة العليا للإصلاح) المتلفز المشار إلى طرف منه سابقًا لم يغلق باب الحوار مع جماعة الحوثي، ولم يدعُ إلى

---

(١) النّاس، العدد (٥٩٧)، ٢٣/ ٦/ ١٤٣٣هـ - ١٤/ ٥/ ٢٠١٢م، ص ١-٢.

مواجهتهم عسكريًا، بل أكّد أن قضيتهم «فكرية موجودة في صعدة، فلا يمكن أن تقتل الرصاصة الفكرة، والفكرة لا تقتلها إلا فكرة أسمى منها، هم يقدّمون عرضهم وفكرتهم للناس، ونحن نقدّم فكرتنا...»[1].

وأكّد أن لاخصومة أو صراع بين الإصلاح والحوثيين، وإن صوّروا ذلك للآخرين، وقال: «موقفنا من هذه الجماعة سيشكله الحوثيون أنفسهم.. علينا أن نرضى بخيارهم، وأن نتعامل مع خيارهم الذي ارتضوه لأنفسهم في التعامل مع الإصلاح»[2].

٣- خصوم (مذهبيون) مباشرون: السلفيون

ويُقصد بهم خصوم الحوثيين من السلفيين كافة، ولا سيما (التقليديون) منهم بقيادة يحيى الحجوري، أي أولئك الذين يقطنون منطقة دمّاج التابعة لمديرية الصفراء بمحافظة صعدة، وبالقرب من مناطق نفوذ الحوثيين. ومع أنه قد حدثت مناوشات بين الطرفين في رمضان ١٤٣١هـ/ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٠م، ثم توقفت، لكن لم يحدث احتدام بينهما على نحو ما حدث في الأشهر الأخيرة من العام ١٤٣٢هـ- ٢٠١١م، حيث طال حصار الحوثيين الشامل لمنطقة دمّاج لمدّة تصل إلى نحو ثلاثة أشهر، منع بسببها أهل المنطقة جميعًا من الغذاء والدواء وضروريات الحياة، وحدثت مواجهات بين الطرفين ذهب ضحيتها العشرات منهم، شملت بعض الدارسين بدار الحديث هنالك من اليمنيين والعرب وطلبة المركز من الجنسيات الأخرى غير العربية.

ويبدو أن السبب غير المباشر لذلك الحصار وما صحبه من مواجهات يرجع - بالدرجة الأساس - إلى نشاط مركز دمّاج الممتد عبر العقود الثلاثة الماضية، لا سيما برمزية المؤسس الراحل الشيخ مقبل بن هادي الوادعي (ت: ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م) المشتهر بخلافه الحاد مع الموروث الزيدي ورموز المذهب هنالك.

---

(١) حوار محمّد عبد الله اليدومي، مرجع سابق.

(٢) المرجع السابق.

ولئن كان مسكوتًا عن الوادعي ومركزه وتلامذته في السابق، فذلك يرجع إلى ضعف الحوثيين أو عدم وجودهم على نحو من التمكن الحالي، أمّا بعد سيطرتهم شبه الشاملة على محافظة صعدة، فتكون قد توافرت الشروط الموضوعية أي السبب المباشر - في نظرهم - للانتقال من المناوشات الكلامية المتفرقة، والجدل الفكري المحتدم أحيانًا إلى أدوات ذلك السبب المباشر، المتمثّلة في الحصار والسلاح. وهذا هو التفسير الأكثر منطقية، ودعك من أيّ معاذير أخرى غير مبرّرة ولا مقنعة. ويأتي ذلك تلك متزامنًا تقريبًا مع اندلاع الثورة السلمية في مطلع العام ٢٠١١م. وبتعبير أكثر وضوحًا، فإنّ من الملاحظ أنّه قد حزّ في نفوس الحوثيين أن يظل السلفيون هنالك أشبه بالجيب خارج السيطرة الحوثية، فدفعهم ذلك إلى استعمال ذلك الأسلوب في الحصار، حيث لم يتم فكّه إلا بعد وساطة الشيخ حسين بن عبد اللّه الأحمر، بعدما فشلت وساطات أخرى قبل ذلك، إلا أن ذلك لا يعطي اطمئنانًا تامًّا لعدم عودة الصراع أو الحصار مجدّدًا، لا سيما مع انفتاح جبهة جديدة في منطقة كتاف وأخرى في وائلة، وخاصة مع تصريحات أطلقها الشيخ ناصر بن عبادة الوائلي قائد (جبهة التحالف لنصرة المظلوم) في كتاف، فحواها أنهم لن يلقوا السلاح لاستحالة التعايش مع الحوثيين ماداموا يقومون «بتهجير الناس، وتصفية مخالفيهم.. القتال أهون علينا من الذلة». وحين سئل: هل يمكن أن تقبلوا بالصلح مع الحوثي؟ وعن سرّ نجاح وساطة حسين الأحمر في دمّاج وتعثرها في كتاف؟ فأجاب: «بشرط أن يعود الحوثي مواطنًا كأحد أبناء صعدة، ويعود النازحون إلى قراهم وممتلكاتهم آمنين، مع تعويض ما أتلفه الحوثيون عليهم.. نحن اشترطنا شرطًا واحدًا لإيقاف الحرب، وهو رفع يد الحوثي عن أبناء صعدة»[1].

ويظهر أنه باتت أي تهمة في مساندة السلفيين هنالك كافية -في نظر الحوثيين- للقضاء على الخصم وتدميره وممتلكاته كما حدث مع عبد الغني العلابي (أحد وجهاء حي العلابي ومن أبناء قبيلة بني عوير)، الذي قتل وشخص

---

(١) حوار مع ناصر بن عبادة الوائلي مع صحيفة الواقع (اليمنية)، (حاوره: محمّد الهاشمي)، العدد (٥)، ٢٠ ربيع الأول ١٤٣٣هـ- ١١ فبراير/ شباط ٢٠١٢م، ص٨-٩.

آخر في يوم ٢٢/ ٣/ ٢٠١٢م، بعدما طلب الحوثيون منه مغادرة منزله؛ كي يقوموا بتفجيره بتهمة موالاته للسلفيين. وحين رفض العلابي الاستجابة لطلب الحوثيين بمغادرة المنزل، اندلع اشتباك بين أتباعه والمسلّحين الحوثيين؛ أدّى إلى مقتله وواحد من أتباعه[١]، وتكرّر مثل ذلك في غير منطقة في محافظة صعدة.

٤- خصوم زيديون (حوثيون): محمّد عبد العظيم الحوثي

قد يبدو مثيرًا أن يعلم القارئ الكريم أن الشيخ محمّد عبد العظيم الحوثي يرتبط بعلاقة نسب قريبة جدًّا مع العلامة بدر الدّين الحوثي وأولاده، رغم قيام معارك مسلّحة بينه وأتباعه من طرف، وبين أتباعهم من الطرف الآخر، ذهب ضحيتها العديد من أتباع الفريقين، بالإضافة إلى الممتلكات، بل بلغ الأمر بالشيخ عبد العظيم حدّ وصف خصومه من الحوثيين أنفسهم بأن «جهادهم أفضل من الصلاة، وأفضل من جهاد اليهود، وأنهم أخبث من إسرائيل، وأضرّ على الإسلام»[٢].

وفي حوار صحفي، وجّه إلى الشيخ محمّد عبد العظيم الحوثي سؤال عن درجة العلاقة بينه وبين بدر الدّين وأولاده، فقال: «القرابة هي الحسين، والحسين ترك ثلاثة أولاد، الحسن جدّي وأمير الدّين جدّهم، ويحيى والد محمّد، والحسين وعبد اللّه أبناء يحيى الحوثي، والحسين هو جدّنا جميعًا، أنا محمّد بن عبد العظيم بن الحسن بن الحسين، والحسين جدّنا جميعًا»[٣]. بل المثير أكثر أن يعترض الشيخ عبد العظيم على وصف خصومه (بدر الدّين وأولاده) بالحوثيين، باعتبار ذلك وصفًا له ولأتباعه، في حين أنّه طارئ على الطرف الآخر، فردًّا على سؤال يقول: «نلحظ مسيرة مستمرة من الصراع ما بينكم وبين الحوثيين متواصلة حتى اللحظة في سفيان ومناطق أخرى، ما هي الأسباب؟» يرد جواب الشيخ على الجانب المتعلق بوصف الحوثيين لخصومه (العائليين) بقوله: «..وبالنسبة

---

(١) الأهالي، مرجع سابق، العدد (٢٣٨)، ص٥.

(٢) حوار مع محمّد عبد العظيم الحوثي، صحيفة الأهالي (حاوره: مهدي محسن)، العدد (١٧٠)، ١/ ١/ ١٤٣٢هـ- ٧/ ١٢/ ٢٠١٠م، ص٩.

(٣) المرجع السابق، ص٨.

لقولكم أتباع الحوثي إحنا [هكذا والصواب نحن] آل الحوثي [إحنا]، وهم قد انفصلوا من آل الحوثي، غير أن الحرب العسكرية، والمواجهات المسلّحة بينهم وبين الحكومة فرضت لهم هذا العنوان. والواقع أن بيت الحوثي هم بيت حسن وبيت أمير الدّين وبيت يحيى، الشباب هم من ذريّة أمير الدّين»[1].

أمّا عن أسباب الخلاف فيقول: «الأسباب كثيرة، لها نحو عشرين عامًا، وهي أن هؤلاء الشباب ما يسمّى الآن في المصطلح الساري بعرف المتمرّدين، وفيما سبق اسمهم (الشباب المؤمن)، و(الشباب المفتون)، ولهم عدّة أسماء.. كان بيننا (يقصد آل الحوثي من الطرفين) تكاتف وتعاطف وقرابة حميمة، لكن الخلاف ما هو بيننا وبينهم الخلاف بين العلماء من جهة وبين الشباب أنفسهم، وكان الشباب طائفة كبيرة ليسوا مقصورين على بيت بدر الدّين، إنما حملها بدر الدّين زعامة من الناحية العسكرية، عندما جاءت الحرب استوعبها واستولى عليها واحتواها، وإلا فكان الصراع قائمًا بيننا أنا وسيدي مجد الدّين، بالرغم إنّه ليس من آل الحوثي، هو من بيت المؤيد و[احنا] في جانب أنا وسيدي مجد الدّين. السيّد مجد الدّين شيخنا وأستاذنا وإمامنا، ونحن في جانب، وهذا يدلكم على ما هي بين القرابة، سيدي مجد الدّين رأس العلماء كافة، وهؤلاء الطائفة الشباب اسمهم الشباب، قاموا على العلماء من سابق، وهي في كل بلد، ما هي في بلادنا فقط..».

ثم سئل: «تقصد أنهم برّروا بذلك لمخالفة العلامة مجد الدّين ما تسبب في الخلاف كسبب جوهري وأساسي؟» فأجاب: «السبب أنهم صغار السن وجهلة، وقاموا على السيّد مجد الدّين رأس الزيدية والإسلام، وإمامنا وسيّدنا وعالمنا ومرجعنا وأستاذنا وأستاذ كل الكل..»[2].

وسئل عن بدر الدين وما إذا كان وأولاده ومن معهم يمثلون المذهب الزيدي، فأجاب: «أبدًا.. هم لا يمثلون المذهب الزيدي، ولا يوجد وجه للتمثيل، لا من الناحية العلمية.. ليسوا بأهل لها. أما بدر الدين فإذا كان يزعم أنه

(١) المرجع نفسه، ص٨.
(٢) المرجع نفسه، ص٨.

يمثل الزيدية على أسس علمية فالسيد مجد الدين أعلم منه، وكثير من علمائنا خير منه»[1].

وحاصل القول فيما يتصل بأسباب الصراع بين الطرفين (عبد العظيم وبدر الدّين وأولاده) يرجع لأسباب ودوافع لاعلاقة لها بالفكر (الحوثي) العام الجامع بين الطرفين من حيث النظرية والتأصيل، وإنما تتمحور حول جانب عملي في السيطرة والنفوذ، إذ يعتقد الشيخ عبد العظيم أنّ الأولى بالإمامة الزيدية المعاصرة: مجد الدّين المؤيدي (ت: ١٨/٩/٢٠٠٧م)، وليس بدر الدّين الحوثي، رغم ما تجمعه به من صلة نسب عائلي قريب، على حين يرى بدر الدّين نفسه، كما يراه ولده حسين وإخوانه جميعًا وأتباعهم كذلك الأحق بتلك الإمامة أو (المرجعية)[2].

ولا يبدو الأمر متناقضًا بالنسبة إلى عبد العظيم في مسألة تقديم غير القريب على قريبه، فمن الوارد جدًّا أن توصيفه للعلامة مجد الدّين دقيق على نحو ما، ومن الوارد كذلك أن يكون ذلك صراعًا داخليًا على الزعامة بين آل الحوثي أنفسهم. ومن يطالع تاريخ الأئمة الذين حكموا اليمن باسم الزيدية، فسيقف على الكثير من الصراع الداخلي المشابه عبر تاريخهم الطويل، تحت عناوين أبرزها: (الدعوة للإمامة)، بدعوى الأهلية أو التأهيل، ومقاتلة الأخ والنسب القريب الذي لا يمتلك تلك الدرجة وإن امتلك أصل النسب، خاصة وأن أبناء بدر الدّين يحولون دون نفوذ عبد العظيم أو وصوله إلى مركز قرار الجماعة.

ولعل هذا يفسّر جانبًا من حالة الصراع وضعف أو انعدام الاستقرار، تلك التي عاشها اليمانيون على مدى أكثر من ألف عام في ظل حكم الأئمة. ومع التأكيد على أن ذلك الصراع بين أبناء الأسرة الواحدة وارد في عالم السياسة وفي الوسط الزيدي بوجه خاص؛ إلا أن الوثيقة الفكرية والثقافية التي سنأتي إلى مناقشة أبرز جوانبها في موطن لاحق كشفت عن جانب الاتفاق الفكري بينهم - بمعزل عن الخلاف الشخصي - بعد صدور الوثيقة، حيث تمّ التركيز

(١) المرجع نفسه، ص٩.

(٢) المرجع نفسه، ص٨.

على القواسم المشتركة في التراث الزيدي (الهادوي والجارودي)، سواء بين الحركة الحوثية ممثلة في زعيمها الحالي عبد الملك، أو في بعض أبرز مؤيدي محمّد عبد العظيم الموقعين على الوثيقة، التابعين في الأساس لمدرسة العلامة الراحل مجد الدّين المؤيدي، ممثلين في: حسين مجد الدّين المؤيدي، وحسين يحيى الحوثي، وعبد الرحمن شايم، وعلي مسعود الرابضي[1]. وبناء على ذلك فإنّ عبد العظيم برغم خلافه العملي والشخصي - وليس الفكري أو النظري - مع عبد الملك وأتباعه (حوثي) الفكر والمنهج والاتجاه بلا نزاع، ولا يخرج عن المكوّنات السياسية للفكر الحوثي، بيد أن سمته الأبرز جرأته ووضوحه، وعدم إجادته للإجابات (الديبلوماسية) أو (المراوغة) بتعبير أدق. كيف لا وهو مِن أبرز من يفاخر بشرط البطنين للحكم، وأنه صارح به رئيس الجمهورية الأسبق: علي عبد الله صالح أمام وجهاء كثر في البلاد، وطالبه في المجلس نفسه وأمام الحضور جميعًا بالبيعة له شخصيًّا، دون خوف أو وجل حسب وصفه[2]. بل يذهب إلى عدّ شرط البطنين أصلاً من أصول الدّين؛ فجوابًا عن سؤال بهذا الاتجاه يقول عبد العظيم:

«هذا عندنا شرط ضروري من أصول الدّين، ولن نتنازل عنه، وقد بيّنا إصرارنا في مجلس الرئاسة، وهذا للذين قالوا إنّي منغلق، أين المنغلق الذي يبث مذهبه في محضر الرئيس، ويفرضه على الرئاسة في محضر الرئيس وكافة الجهات في اليمن، بمختلف أنواعها وهم موجودون عند الرئيس؟ وفرضنا وقلنا هذا شرط ديني من أصول الدّين لن نتنازل عنه»[3]. كما يقول عن الديمقراطية: «رأينا أن الديمقراطية بدعة، وأنّها غير مشروعة، ولا نقول بها من قريب ولا بعيد»[4].

---

(١) راجع تعليق المؤلّف لاحقًا بهذا الخصوص على ما ورد في حوار آخر مع الشيخ محمد عبد العظيم مع صحيفة الجمهورية (أجرى الحوار: ثابت الأحمدي)، ٢٣ ذو القعدة ١٤٣٣هـ- ٩ أكتوبر/ تشرين أول ٢٠١٢م، العدد (١٥٦٤١)، ص٤-٥، وذلك تحت عنوان (بين حوار الوسط ورسالة إرشاد الطالب والوثيقة الفكرية) من هذا الكتاب.

(٢) حوار محمد عبد العظيم مع الأهالي، مرجع سابق، ص٩.

(٣) المرجع السابق، ص٨.

(٤) المرجع نفسه، ص٩.

ويقول في معرض حديثه عن جذور الخلاف:

«.. والشباب كانوا معتمدين على الحكومة اليمنية (لاحظ أن الشيخ عبد العظيم لا يميّز بين فريقي محمّد عزان وحسين الحوثي باعتبار أنهم جميعًا كانوا ضمن الشباب المؤمن) وعلى الدستور، حيث إنّه يقول بالديمقراطية ولا يقول بالإمامة، وكانوا يغازلون الحكومة بحيث إن الحكومة تشجعهم». فسئل: «بماذا غازلوها؟» فقال: «غازلوا الحكومة بالقول بأن الإمامة ليست مقصورة على السادة ولا على أهل البيت»[1]. ذلك كلّه يؤكّد ما صرّح به العلامة بدر الدّين بعد هروب وتلكؤ حول المشروعية الخاصة في الحكم، كما يؤكّد اختلاف عبد العظيم مع أولاد بدر الدّين ما عدا حسين، فلا أعلم له مراوغة أو ازدواجية في معاييره وأحكامه.

ولعلّه من المفيد التذكير من جانب آخر بأنّ في هذا النزاع بين الطرفين ردًّا إضافيًا على أولئك الذين لا يزالون يحاولون إقناع الآخرين - ولا أظنهم يستطيعون إقناع أنفسهم في حقيقة الأمر - أو حتى التبرير للمتعاطفين من خارج المدرسة الحوثية، بأن حديث العلامة بدر الدين المتقدّم غير ملزم للفكر السياسي الحوثي، وإنما تعبير شخصي ليس أكثر، فكيف يستقيم هذا التبرير هنا إذا كان النزاع بين اتجاه عبد العظيم الحوثي من طرف، وأولاد بدر الدين الحوثي ومن معهم من الطرف الآخر يتمحور حول ادّعاء هؤلاء الأخيرين أن المرجعية المطلقة للجماعة هي مرجعية أبيهم لا سواه؟!

ومرّة ثالثة ورابعة، فليست المسألة بالاجتهاد الشخصي أو الرؤية الفردية للعلامة بدر الدين، وإلا فماذا تعني استماتة الحوثيين في سبيل إحياء مناسبة ما يصفونه بـ(عيد الغدير) في كل عام، بما كان يترتّب على ذلك من فتنة تصل حدّ الاقتتال أحيانًا، بسبب الاستفزاز الذي تتضمنه بعض مفرداتها، وكونها دخيلة على اليمن بهذه الصورة المبالغ في طقوسها إلى حدّ (الهوس)، وهو ما يعني استيرادها من وراء الحدود، بما يحمله ذلك من تهديد للنظام السياسي بسماته المختلفة. ولهذا فلم يعد مستغربًا - بحسب تتبع مفاوضات الحوثيين مع السلطة

(١) المرجع نفسه، ص٨، ولمزيد معرفة راجع: نص حوار محمّد عبد العظيم الحوثي مع صحيفة الجمهورية، مرجع سابق، ص٤-٥.

السياسية - أن تعدّ مسألة (الغدير) وضرورة ممارستها واحدة من أبرز شروط الحوثيين في أي اتفاق ذي صلة بالموضوع كان يعقد بين الطرفين.

٥- خصوم قبليون (جُدد): قبائل حجور - حجّة

والمعني بهؤلاء الخصوم الجُدد تلك الجبهة الجديدة التي فتحها الحوثيون في مناطق من محافظة حجّة ككشر ومستبأ، حيث لا وجود لهم - في الأصل - يذكر فيها، ولا مسوّغ مقبول لعملياتهم المستهجنة من أطراف كثيرة، بل أحرجت بعض حلفائهم في تحالف (اللقاء المشترك)[١]؛ نظرًا لما تسببت فيه من تدمير وقتل ونزوح وخسائر كبيرة مختلفة بشرية ومادية، ولأن حجتهم التي قدّموها للوفد الإعلامي والحقوقي الذي زار مناطق المواجهات بين الحوثيين والقبائل بحجّة في الفترة من ١٠-١٣/ ٣/ ٢٠١٢م قد جاءت باهتة متهافتة، كما سنقف على ذلك لاحقًا.

وبحسب تقرير نشرته شبكة (إيرين) الإنسانية، فإن أكثر من ٣٠٪ من النازحين داخليًا لجأوا إلى خمس مدارس، فيما لجأ آخرون إلى أسر مضيفة، أو ظلوا بلا مأوى، وأن حوالى (٢٣٠) أسرة نازحة معظمهم من كبار السن والنساء والأطفال فرت إلى منطقة عاهم، بينما نجحت أكثر من (٢٥٠) أسرة في الوصول إلى خيران المحرق. ولم يفت التقرير الإشارة إلى أن موقع عشرات الأسر لا يزال مجهولاً[٢].

وواضح أن ثمّة سعيًا حوثيًا حثيثًا، بهدف إيجاد مناطق جديدة لنفوذهم، والتمدّد من خلال مديريتي كشر ومستبأ وسوق عاهم انطلاقًا إلى غيرها، للوصول

---

(١) اللقاء المشترك هو التحالف السياسي الأكبر في اليمن، حيث يتكوّن من ستة أحزاب سياسية من مختلف الأطر والأفكار والخلفيات، ثلاثة منها إسلامية هي: التجمع اليمني للإصلاح (الإخوان المسلمون)، واتحاد القوى الشعبية، وحزب الحق. وهذان الأخيران -رغم محدوديتهما العددية التي لا تقارن بتجمع الإصلاح من أيّ وجه- مصنفان على الخلفية الفكرية العامة للحوثيين، وثلاثة اشتراكية وقومية وهي: الحزب الاشتراكي اليمني، والتجمع الوحدوي الناصري، وحزب البعث العربي الاشتراكي.

(٢) عبده الجرادي، (تقرير إخباري)، الأهالي، العدد (٢٣٢)، ٢٢/ ٢/ ١٤٣٣هـ- ١٤/ ٢/ ٢٠١٢م، ص٩.

إلى السيطرة على ميناء ميدي (الاستراتيجي)، بغية تحقيق مكاسب فعلية على الأرض، حيث ستجد الدولة الجديدة نفسها - أو هكذا يبدو المخطّط - مضطرة للتسليم بالأمر الواقع، فتضطر للإقرار بسيطرتهم على ما تحت أيديهم، ليحكموها حكمًا مستقلاً أو شبه مستقل، بعيدًا عن الخضوع الفعلي للدولة المركزية، على غرار ما يحدث في صعدة حاليًا، ولا سيما أن موقف الحوثيين كان معلنًا برفض الاعتراف بحكومة الوفاق الوطني، والانتخابات الرئاسية المبكّرة ومرشحها التوافقي: عبد ربّه منصور هادي، تحت ذرائع ومبرّرات لا مفهوم لها سوى تأكيد ما يتردّد عن المضي وفق أجندة خارجية (إيرانية)، رامية لإيجاد أذرعة لها في المنطقة، بغية تمكين المشروع الإيراني من السيطرة المباشرة أو غير المباشرة على مقدّرات الأمة، وإعادة الصورة (النمطية) عن الاحتلال الفارسي ولكن بثوب جديد، هو (الرداء الإسلامي)! وذلك ما دعا أبناء منطقة كشر ومستبأ للتصدي المباشر لمحاولة دحر النفوذ الحوثي في منطقتهم، واتخذوا لهم ناطقًا رسميًّا باسم قبائل (حجور) هو الشيخ زيد علي عرجاش أحد القيادات التاريخية للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، وعضو لجنته المركزية، وأمين سرّ التنظيم في محافظة حجّة ورئيس الفرع، الذي صرّح في غير ما وسيلة إعلامية بأنّه وأبناء (حجور) يتصدّون لمواجهة حرب عنصرية - حسب قوله - من قبل الحوثيين، مستعرضًا جملة من الانتهاكات الإنسانية، كالحصار حتى من الماء والمواد الغذائية، إلى جانب تعرّض العديد من الأطفال والنساء في منطقة عاهم لعمليات قنص من قبل العناصر الحوثية المتمركزين في المعهد المهني هنالك[1]. وذكر أن الحوثيين يقومون بزرع ألغام في جثث القتلى، كما قاموا بتصفية العديد من الأسرى من أبناء القبائل، الذين يتم اعتقالهم في سجون خاصة[2].

وحول ما يتردّد في بعض الوسائل الإعلامية من أن الحرب في منطقة حجور قائمة بين طرفين، هما: حزب الإصلاح والحركة الحوثية، نفى الشيخ عرجاش في حوار صحفي مطوّل أن تكون الحرب الدائرة هنالك بين الإصلاح

(١) عبد الواسع راجح (تقرير إخباري)، صحيفة الجمهورية، العدد (١٥٤٢٠)، ٣ ربيع الآخر ١٤٣٣هـ- ٢٦ فبراير/شباط ٢٠١٢م، ص١.

(٢) صحيفة الأهالي، العدد (٢٣٤)،مرجع سابق، ص٣.

والحوثيين، متهمًا الحركة الحوثية بترديد ذلك بهدف «تضليل المجتمع، ودق إسفين بين هذا وذاك، لكي تسود، ولكنها في الحقيقة دخلت في مواجهة مع المجتمع بأكمله، ودخل أبناء كشر المواجهة التي فرضها عليهم الحوثي كقبائل فقط، وقالوا نحن هنا قبائل فقط من كل الأطياف»[1].

وفي إجابته على سؤال عن حقيقة المشكلة، وما إذا ما كانت مع السلالة الهاشمية التي ينتسب إليها الحوثي، قال عرجاش: «لا، ليس الأمر كذلك، إنما يسعى الحوثي إلى اختزال الهاشمية وتصويرها كسلالة سامية مختزلة فيه وفي أشخاص أو عائلات مقرّبة منه، فهو لا يمثّل الهاشمية ولا الزيدية. وإذا كان الحوثي يزعم أنّه يتحدث من منطلق تاريخي، فالمنطقة التي هاجمتها ميليشياته هي منطقة زيدية، لكننا نحن أبناء المذهب الزيدي نرى أنفسنا أولى بالمواجهة مع الحركة الحوثية من غيرنا؛ لأنها ستقضي على المذهب الزيدي، وكذلك نرى أن إخوتنا الهاشميين أولى بمواجهة الحركة الحوثية؛ لأنها تستعدي المجتمع ضدّ الهاشميين، وقد تأخذنا بهذه الممارسات إلى منحى عنصري نحن في غنى عنه، والمجتمع اليمني غني عنه»[2].

يذكر في هذا السياق أنّه كان تمّ توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار بتاريخ ٢٧/ ١/ ٢٠١٢م بين ممثلين عن الحوثيين وممثلين عن القبائل في مديريتي مستبأ وكشر، لكنه لم يصمد زمنًا يذكر، علاوة على إعلان عن اتفاق على تهدئة إعلامية بين الحوثي من طرف، وتحالف (اللقاء المشترك) من الطرف الآخر؛ بُغية أن يكون مقدّمة لإيقاف الحرب نهائيًا بين القبائل هناك وبين الحوثيين، لكن لم يدُم يومًا واحدًا، إذ تُرجمت التهدئة الإعلامية إلى معركة ميدانية جديدة واسعة النطاق. ثم أعلن عن عقد اتفاق جديد لإيقاف إطلاق النار في ٩/ ٢/ ٢٠١٢م بين الحوثيين وقبائل المديريتين هناك، لكنه لم يصمد يومًا واحدًا كذلك. ويشار إلى أنّ هذا الاتفاق الذي توصّلت إليه لجنة من المشايخ والشخصيات الاجتماعية كان قد تم برعاية الشيخ علي بن علي القيسي (أحد أبرز وجهاء حجّة، وقد عيّن

---

(١) زيد علي عرجاش، حوار مع صحيفة الجمهورية، (أجرى الحوار: يحيى الثلايا)، العدد (١٥٥٢٦)، ٢١ رجب١٤٣٣هـ- ١١/ ٦/ ٢٠١٢م، ص٨.

(٢) المرجع السابق، ص ٨.

محافظًا لها بعد ذلك في ٦/ ٤/ ٢٠١٢م)، وأمين العاصمة الأسبق عضو مجلس النواب الحالي أحمد الكحلاني، وممثلين للمشترك هما: زيد الشامي عضو مجلس النواب، ومحمّد مسعد الرداعي أحد أبرز قيادات (اللقاء المشترك)، ومن طرف الحوثيين القياديان في الحركة الحوثية: يوسف الفيشي، وعلي العماد.

وقد تمحور حول بنود خمسة أبرزها: التشديد على التعايش السلمي، ونبذ العمل المسلّح والتوسّع المسلّح من جميع الأطراف، والعمل على عودة المسلّحين إلى مناطقهم ومحافظاتهم[1]. لكن من اللافت - كما استغرب من قبل الناطق الرسمي للمشترك - أن ذلك لم يصمد يومًا واحدًا.

وبحسب بيان صادر عن وزارة الداخلية، فإن هجومًا من قبل الحوثيين هدف إلى محاولة الاستيلاء على جبل المشنّة بعاهم، وأن الهدف من وراء ذلك تفجير سجن عاهم التابع لمدينة كشر، وقدِّرت أضرار ذلك الهجوم بـ١٥ مليون ريال. ولعل ذلك ما دفع الناطق باسم أحزاب (اللقاء المشترك) الدكتور عبده غالب العديني في تصريح لـ(المصدر أون لاين)، ليعرب عن استغرابه من تجدّد المواجهات بين الحوثيين والقبائل في حجة، رغم اتفاق التهدئة، مشيرًا إلى أن المشترك سيعمل على التدخل لحلها.

ثم يأتي تقرير الفريق الإعلامي والحقوقي الزائر لمناطق المواجهات بين الحوثيين والقبائل بحجة في الفترة من ١٠-١٣/ ٣/ ٢٠١٢م[2]، الذي صرّح

(١) راجع: عبده الجرادي، مرجع سابق، ص٩.

(٢) دأب الحوثيون -مع الأسف- على ممارسة مسلك (الضرار)؛ لإفساد جهود المؤسسات أو المراكز أو الفِرق (المهنية)، حقوقية كانت أم إعلامية أم سواها، تلك المعتمدة على حقائق ومعطيات مدلّل عليها بالوثائق المتعدّدة والبيانات الموضوعية، كقيام هذا الفريق الحقوقي أو الإعلامي بمهمته في بؤر الصراع، فيعمد الحوثيون إلى إرسال فريق مماثل إلى المناطق ذاتها، أغلبه ممن ينتمي إليهم أو يتعاطف مع أطاريحهم -ولعل بعض أفراد الصنف الثاني قد راجع مسلكه بعدما تمادى الحوثيون في مسلك الخطأ بما يفوق التصوّر أحيانًا- كي يشغب على مهمة الفريق الأصلي، ويقلّل من صدقيته، كما حدث ذلك في دمّاج وفي حجّة، ويمكن أن يتكرّر في أي موقع آخر، والهدف تمييع مهمة تلك الفرق (المهنية) الأولى، وإفقادها التأثير المفترض لدى أطراف عدّة، ولكن صدق الله: ﴿فأمّا الزبد فيذهب جفاء وأمّا ما ينفع الناس فيمكث في الأرض﴾ [الرعد:١٧].

بجملة حقائق يأتي في مقدّمتها: الغياب التام للدولة هنالك، من حيث واجبها في حماية المواطنين وترسيخ الأمن والاستقرار. وأشار التقرير إلى زيارة الفريق إلى مدينة سوق عاهم الذي يؤمّه في العادة عشرات الآلاف كل يوم اثنين من مختلف المحافظات المجاورة، وملاحظتهم فراغه تمامًا، وإغلاق المحال التجارية فيه بشكل كامل. وجاء في التقرير: «كما وقفنا هناك في مدينة عاهم على جرائم ارتكبت بحق الساكنين وأصحاب المحلات التجارية وأماكن العبادة، حيث هدمت بيوت، وتعرّضت أخرى للقصف بمختلف الأسلحة الثقيلة، وأحرقت عدد من المحال التجارية ومخازن البضائع بكل ما فيها، وانتهكت حرمات بيوت اللّه، ومركز لتحفيظ القرآن الكريم المتضمن قسم خاص [هكذا، والصواب: قسمًا خاصًا] برعاية الأيتام».

ونقل الفريق عن قبائل حجور قولهم: «إن الحوثيين غزوا بلادهم من محافظات شتى، وقاموا بتعطيل المدارس والمساجد وقطع الطريق عليهم..». كما نقل عن مواطنين التقاهم: «إن الحوثيين يقومون بالهجوم المباشر على القرى بالمدفعية والسلاح الثقيل ومباشرتهم بالقتل والجرح، وتشريد حوالى ١٥ ألف شخص من المنطقة، حيث أصبحوا نازحين في المديريات المجاورة، بعدما أجبرتهم الحرب على مغادرة منازلهم وانقطاع معائشهم بسبب الحرب».

وأشار الفريق إلى تسلمه آخر إحصائية من (المركز الإعلامي لتكتل قبائل حجور) بالأضرار والخسائر المادية والبشرية التي لحقتهم جرّاء الحرب، وهي على النحو التالي: (٩٤) قتيلاً، و(١٥٤) جريحاً، وإغلاق (٩) مدارس، وتعطيل (٢٠) مسجدًا، وإغلاق (٧) مستوصفات، وحرق (٣٠٠٠) مصحف، وإغلاق (٩) محطات بترول، ونزوح قرابة (١٥٠٠٠) مواطن، أي ما يُعادل (٥٠٠٠) أسرة، و(٢٧٥٠) عاملاً فقدوا أعمالهم ومصالحهم جرّاء قصف سوق عاهم بقذائف الهاون والمدفعية من قبل مسلّحي الحوثي، المتمركزين في الجبال المقابلة والمعتلية منطقة أبو دوّار.

وأشار التقرير إلى جرائم خاصة بالطفولة صدرت عن الطرف الحوثي، سواء بإرغام بعض الأطفال على القتال، أو بالاعتداء المباشر على بعضهم، كما

حدث مع الطفل أمين ريان، وذلك بعد اختطافه وتعذيبه. كما تطرّق إلى حالات اختطاف وقعت لعدد من المواطنين من أبناء مديرية كـشر، كما حدث مع علي محمد قايد جحوح. بالإضافة إلى تلغيم جثث القتلى ومنازل المواطنين وبعض المؤسسات الحكومية. واختتم التقرير الحقوقي بجملة من الاستنتاجات منها: عدم وجود أيّ أضرار أو دمار في منطقة أبو دوّار، حيث يتمركز الحوثيون، وهي منطقة تابعة لمديرية مستبأ. وفي هذا السياق سجل الفريق الزائر عدم السماح له من قبل المسلحين الحوثيين بزيارة المنشآت التي يقول المواطنون إنها متضرّرة ومسيطر عليها من قبل العناصر الحوثية في مستبأ، وهو ما أكّده الفريق من جانب منع الحوثيين له من زيارة بعض المؤسسات الحكومية التي يبسط الحوثيون سيطرتهم عليها في منطقة عاهم ومستبأ.

وسجّل الفريق شهادته على الاعتداء الذي وقع أمامه على المواطن أحمد علي أبو جعران، بعد رفع صوته أمام الفريق الزائر، مطالبًا الحوثيين (المحتلّين) بالرحيل من أراضي مستبأ، فقام الحوثيون بضربه بأعقاب بنادقهم. كما سجّل الفريق ما أبلغه مواطنون هناك من أن مسؤولين في السلطة المحلية بمديرية مستبأ تواطأوا مع الحوثيين، وقاموا بتسليم المديرية لهم. ثم أوصى تقرير الفريق الزائر الحوثيين برفع النقاط والحصار المفروض على أبناء عاهم، وفتح الطرقات والسماح للمواطنين بالمرور، وعدم اعتراضهم أو اعتقالهم أو اختطافهم، وعدم استخدام الأطفال في النزاعات المسلحة والحروب، كما أوصى جماعة الحوثي بإخلاء المصالح الحكومية بشكل عام، ونزع الألغام المزروعة في المنطقة، ودعا النائب العام إلى التحقيق في الجرائم التي ارتكبت ضدّ المواطنين الأبرياء[1].

وفي حديث لرئيس فرع حزب (المؤتمر الشعبي العام) في مديرية مستبأ الشيخ أحمد بكيلي إلى الفريق الإعلامي والحقوقي، صرّح باتهامه الشيخين علي محمّد حزام وعبد الرحمن الجماعي بأنهما من أدخلا الحوثيين مديرية مستبأ، وأنّه - أي الشيخ بكيلي - حاول إبعاد الحوثيين عن المنطقة، ولكنه برّر

---

(١) راجع نص التقرير في: صحيفة الجمهورية، العدد (١٥٤٣٩)، ٢٢ ربيع الآخر ١٤٣٣هـ- ١٦ مارس/آذار ٢٠١٢م، ص٢.

عدم قدرته بعدم الإمكانات، مشيرًا إلى أنه طرق باب الدولة، فرد المسؤولون بالقول: «لدينا صلح مع الحوثيين». وأضاف: «حاولوا أن يستقطبونا إلى صفوفهم ورفضنا، ولم نكن نعرف أنهم سيجتاحوننا وينهبوا [هكذا، والصواب: وينهبون] ممتلكاتنا، ويشرّدوا [هكذا والصواب: ويشرّدون] قبائلنا»[1].

وحاصل القول بأن ثمّة ما يشبه الإجماع من كل الأطراف المحايدة داخل حجّة - قبل خارجها - على أن ثمّة مسلكيات حوثية في منطقة حجور بحجة تؤكّد أن ليس للحوثيين هنالك من مبرّر مسوّغ سوى تنفيذ تلك الأجندة المشار إليها، ومما دلّل على ذلك أكثر أنهم تحت وطأة المواجهة العنيفة التي استقبلوا بها من قبل أبناء حجور، ثمّ الضغوط المتكاثرة عليهم من أطراف عِدّة، أعلنوا -غير مرّة- قبولهم بالتهدئة وإيقاف المواجهات، ولكنهم في المرة التي يعتقد بأنها الأخيرة ما لبثوا أن حوّلوا المنطقة التي كانوا حاولوا الاستيلاء عليها، ثم خرجوا من بعضها؛ بسبب شراسة تلك المواجهة وسيل الضغوط إلى حقل ألغام في وجه أهاليها، وتهديد لهم بالموت في أي لحظة، فما أن تعود بعض الأسر المنكوبة المشرّدة إلى بيوتها - وبعضها فقد عائله أو عزيزًا عليه من أسرته أو أقربائه وأهله - حتى يفاجئها اللغم في الطريق إلى المنزل، ومن نجا من ذلك فإنه أو أيّ من أفراد عائلته قد لا ينجون من لغم مشحون في مغلقة باب المنزل أو قفله، أو أي من أجزائه في الداخل!

ولقد دعا ذلك مشائخ حجور وأعيانها إلى تجديد ندائهم في ٢٩ إبريل/ نيسان ٢٠١٢م إلى رئيس الجمهورية عبد ربّه منصور هادي وحكومة الوفاق والجهات المعنية كافة، لتضطلع بدورها تجاه ما يجري من اعتداءات على المواطنين في منطقة عاهم من قبل الحوثيين، والعمل على إيقافها. جاء ذلك عقب عقد المشائخ والأعيان هنالك اجتماعًا موسّعًا برئاسة الشيخ محمّد الزعكري ممثل مديرية كشر بمحلّي المحافظة، طالبوا فيه بسرعة إنقاذ الأطفال والنساء والمواطنين مما وصفوه بكارثة الألغام التي زرعها الحوثيون في

(١) راجع حوار الوفد الحقوقي الزائر لمناطق النزاع في حجة مع الشيخ أحمد بكيلي في: الأهالي، العدد (٢٣٧)، ٢٧/ ٤/ ١٤٣٣هـ- ٢٠/ ٣/ ٢٠١٢م، ص٨.

مساحات شاسعة، بلغ ضحاياها خلال فترة قصيرة عشرات القتلى والجرحى، معظمهم من الأطفال، محدّدين مطلبهم العاجل بإرسال فريق من مختصي إزالة الألغام لنزعها من منطقتهم؛ حماية للمواطنين، وتشجيعًا للنازحين على العودة إلى منازلهم، بعدما خلّفت تلك الألغام خوفًا وهلعًا كبيرين، منعتهم من العودة إلى قراهم والعيش في أمن وسلام[1].

فباللّه هل هذا سبيل التبشير بالفكر الحوثي (السّلمي) (العظيم)؟! أم السبيل (الأنجع) في القضاء على استكبار أمريكا وجرائم إسرائيل، ونصرة الإسلام؟! أم أخلاق الفاتحين (الجُدد)؟! وذلك وحده كفيل بكشف مدى الانحراف في المسار؛ إذ لو قُدّر أيّ تسويغ لدخولهم تلك المناطق، فباللّه كيف يسوغ ذلك بعد أن تتسبب في تلك الكوارث البشرية والمادية والنفسية والأخلاقية والاجتماعية الموثّقة بالاسم والصورة؟[2] وقد كانت المنطقة في غنى عن ذلك كلّه، لو كان ثمّة صدقية أو نزاهة أو رشد منذ البداية من قبل الطرف الحوثي بطبيعة الحال.

يوسف المداني والتبشير بالمذهب الحوثي: وقفة مناقشة جادّة

أمّا الذريعة التي لطالما ردّدها الحوثيون - ولا يزالون - لتبرير (الفتنة) في حجور بحجّة، فهي ما ورد على لسان من وصف بالقيادي في جماعة الحوثي ويدعى أبو يحيى المطري، حيث نقل عنه الفريق الإعلامي والحقوقي الزائر للمنطقة أن الحوثيين جاؤوا من صعدة بهدف حماية أحد قادتهم من أبناء منطقة حجة، ويدعى يوسف المداني، مقرًّا بأنهم بدأوا بالتبشير بأفكارهم ونشرها وتوزيع الشعارات: (اللّه أكبر، الموت لأمريكا..)، وترديدها في المساجد، فتم الاعتراض عليهم[3].

---

(١) عبد الواسع راجح (تقرير إخباري)، الجمهورية، العدد (١٥٤٨٤)، ٨ جمادى الآخرة، ١٤٣٣هـ- ٣٠ إبريل / نيسان٢٠١٢م ، ص٢.

(٢) راجع تفاصيل ذلك وتوثيقه بالأسماء والصور في صحيفتي: الأهالي، العدد (٢٤٠)، ١٨/ ٥/ ١٤٣٣هـ- ١٠/ ٤/ ٢٠١٢م، ص٨-٩، والواقع، العدد (٨)، ١٦ جمادى الأولى ١٤٣٣هـ- ٧ إبريل/ نيسان ٢٠١٢م، ص ٨-٩.

(٣) راجع نص الحوار مع (أبو يحيى المطري) في: الأهالي، العدد (٢٣٧)، مرجع سابق، ص٩.

ويفرض حديث (أبو يحيى المطري) عدم تجاوز تبريره الكلّي الذي يمثّل لسان حال الحوثيين كافة ومقالهم من غير مناقشته. وهنا يبرز تساؤل مركّب كبير، وفقًا لمنطق المطري ذاته، ومنطق الحوثيين جميعًا، وعادة ما كان - ولا يزال يُطرح - من قِبل بعض المصلحين والوسطاء، وكذا المنظمات الإغاثية والإنسانية، وفحواه على نحو مباشر أو غير مباشر: في سبيل ماذا كل ذلك الدمار؟ وما الهدف في النهاية؟ فيأتي جوابهم آنف الذكر: لحماية القيادي الميداني من جهة، والتبشير (السلمي) بأفكارنا، في هذه المنطقة أو سواها، من منطلق حقنا الشرعي والدستوري والقانوني في التفكير والتعبير، ونشر آرائنا ومذهبنا بكل الوسائل والأساليب (السلمية) من الجهة الأخرى!

وتفرض إجابتهم تلك توليد السؤال المركّب الكبير التالي:

ما موقف الحوثيين فيما لو أراد السلفيون مثلاً أن يذهبوا ليحموا فردًا منهم، ذا تأثير في مناطق كبيرة أو صغيرة كحيدان، أو ساقين أو ضحيان مثلاً، أو سواها من المناطق التي يغلب فيها الحضور الحوثي، حيث اقتنع ذلك الفرد بدعوة السلفيين وأفكارهم، وسيعلن أنّه يخشى على نفسه من خصومه المتكاثرين هنالك. وإن لم يكن هذا الفرد موجودًا اليوم، فيمكن إيجاده بسهولة غدًا، ولا أحد يستطيع أن يقف في وجهه ما دام ذلك مبرّرًا مقبولاً لدى الطرف الآخر (الحوثي). وسيتطوّر الأمر أكثر - وفقًا لنموذج الحوثيين في حجور أوغيرها - بأولئك السلفيين القادمين من خارج تلك المناطق -وإن كان أكثرهم من أبناء صعدة وقد صار لهم بعض الأنصار والأتباع- أن يبشروا بمذهبهم هنالك بطريقة سلمية - بطبيعة الحال - وسيكسبون أنصارًا جُددًا وأتباعًا متزايدين، على نحو ربما يفوق ما يحققه الحوثيون في حجّة أو في سواها لأسباب متنوّعة، دعك من أن يفتحوا لهم مراكز لبث فكرهم وثقافتهم، ويوزعوا كتبًا ومنشورات، ويهتفوا بشعاراتهم الخاصة في المساجد، أو سواها، ويرفعوا معالم مذهبهم أو دعوتهم في الطرقات وعلى أبواب المساجد، والأماكن الجامعة، حتى لو استفزّ ذلك أبناء المنطقة أو بعضهم؟! وإذا اضطّروا ليستعملوا العنف المسلّح تجاه كل من وقف في وجوههم، فلهم أسوة عملية في الطرف الآخر (الحوثي) وسيل المبرّرات لا ينفد!

وهنا جوهر السؤال :

هل سيرحّب الحوثيون في تلك المناطق بالضيوف السلفيين، فيدعوههم وشأنهم، ومن سيتأثر بدعوتهم وأتباعهم، ولينشطوا - سلميًّا - كيف شاؤوا، من منطلق الحق الشرعي والدستوري والقانوني في التعبير ونشر الفكر؟ أم سيمنعونهم بكل وسيلة، تحت دعاوى كثيرة (ربما جاهزة)، أبرزها: وصفهم بعناصر مسلّحة، وذوي (أجندة وهابية)، قادمة من وراء الحدود، والمجتمع هنالك يرفضهم؛ لأنّه (زيدي)، وحيث لاوجود لمذهب سلفي يُذكر هناك، فلا بدّ من التصدّي لهم بكل الوسائل؟!

الحق أن الجواب لا يستأهل عمق تفكير، ولا كثير ذكاء، فيما لو صدقت النيّات، وجرت مراجعة شجاعة لذلك المسلك بالنظر إلى تداعياته الفعلية المؤسفة على الأرض. لكن نأمل أن يقف الحوثيون طويلاً أمام هذا التساؤل المنطقي، وتداعيات مسلكهم في محافظة حجّة، أو سواها من المناطق (الشافعية) تقليديًّا، ولا أحسب أن هنالك سوى خيارين أمامهم (وهو ما يتوجّب كذلك على أيّ طرف آخر فيما لو أراد أن يسلك خطوات ذلك المسلك بملابساته تلك):

إمّا الكف عن ذلك المسار الداعي إلى الفتنة الداخلية في أبشع صورها، بالنظر إلى تداعياته الفعلية التدميرية التي وقعت على الأرض، ولا تزال في تصاعد مستمر، مهما قيل عن إيقاف المواجهات، أو التهدئة الهشّة، أعني: مسار التوسّع في مناطق جديدة، بدعوى حماية رموزهم، أو التبشير بمذهبهم وأفكارهم. وإمّا أن يعلنوا التزامهم بالسماح لأي طرف مختلف مع مذهبهم أن من حقّه أن يمارس الدور ذاته - لو أراد - في مناطقهم، أو أي منطقة أخرى في البلاد، حتى لو كانت منطقة زيدية تقليدية عبر التاريخ، أو حتى منطلقًا للدعوة الهادوية، وكرسيًّا للمذهب، أو ذات ولاء للحركة الحوثية، من المنطلق ذاته: الشرعي والدستوري والقانوني.

ومع أن هذا الخيار (الجواب) الثاني يبدو جدّ مستبعد، كما لا يحبّذه أي مصلح مخلص واعٍ، حريص على السلم الاجتماعي، والتعايش الأخوي بين فرقاء الدّين والسياسة في البلاد، لا سيما في ظرف حرج كالذي تمرّ به البلاد

اليوم، أثبت الحوثيون - قبل غيرهم - فشلهم الذريع في ذلك من خلال إدارتهم لمحافظة صعدة، ووصل بهم الضيق مداه خشية من إقامة شعيرة صلاة التراويح في بعض مناطق المحافظة في رمضان ١٤٣٣هـ، فاستبقوا الشهر الكريم بحملة اعتقالات في أوساط حفّاظ القرآن الكريم وأئمة المساجد؛ ليكونوا عقابًا وعبرة لكل من تسوّل له نفسه التفكير فيها ثانية[١]. وقد حدث ذلك - على سبيل المثال - في منطقة عريمة بمديرية حيدان، الذين اعتقل بعضهم، وطورد بعضهم الآخر، وذلك بتوجيه من بعض النافذين هنالك بحسب مصادر مطلعة[٢].

لكن يبدو أنّه لا مناص من ذلك (الخيار) - رغم خطيئته بالنظر إلى تداعياته التدميرية الفعلية على الأرض - فيما لو تمّ الإصرار على الاستمرار في المسلك الحالي للحوثيين في حجّة أو سواها، وتكرار مقولة: إن منع الحوثيين من التبشير بمذهبهم في مناطق لاحضور لهم يذكر فيها، وفق فكرهم الخاص، يعدّ عدوانًا على حرّية التعبير، ووقوفًا في وجه مبدأ نشر الفكر (سلميًا)! هذا لو سلّمنا أن الأمر يتم بتلك الطريقة (السلمية) سواء في حجّة أم في غيرها من المناطق، خاصة مع الأنباء الجديدة القادمة من محافظة حجّة أثناء كتابة هذا الجزء من الكتاب في مطلع شوال ١٤٣٣هـ الموافق أواخر أغسطس/آب ٢٠١٢م، تلك التي تفيد بأن الحوثيين يتداعون إلى مديرية الشاهل، على خلفية اتهام أهالي قرية القاعدة بالمديرية الحوثيين بقيامهم بقتل امرأتين، وهو ما يُوصف في العرف القبلي بـ(العيب الأسود)، وما أسفر عنه من حشد الحوثيين لعناصرهم القادمة من محافظة صعدة ومناطق أخرى؛ تمهيدًا لعمليات هجومية تنطلق من الشاهل لتحكم السيطرة على مديريات الشرفين التسع، حيث تعد أهم المديريات في المحافظة؛ لارتباطها مباشرة بميناء ميدي الذي يطمع الحوثيون منذ سنوات في السيطرة عليه[٣].

---

(١) راجع شهادة بعض من تعرّضوا للاعتقال والتعذيب بسبب ذلك، وشهادة الأطباء الذين فحصوا حالاتهم في: مراد السعيدي، الأهالي (تقرير إخباري)، العدد (٢٥٦)، ١٢/٩/١٤٣٣هـ - ٣١/٧/٢٠١٢م، ص٨.

(٢) صحيفة النّاس، العدد (٦٠٧)، ٤/٩/١٤٣٣هـ - ٢٣/٧/ ٢٠١٢م، ص٢.

(٣) موقع المصدر أون لاين، ٧ شوال ١٤٣٣هـ - ٢٥ أغسطس/آب ٢٠١٢م
www.almasdaronline.net\index.php?page=news&article-section=landnews_id=35363

ومع أنّه قد قيل إن صلحًا بين أبناء الشاهل والحوثيين قضى بإنهاء التوتر بين الطرفين؛ إلا أنه من غير المؤكّد ثبات ذلك الاتفاق، أو ضمان عدم تجدّده في أماكن أخرى من حجة أو سواها، وذلك من وحي التجارب السابقة مع الحوثيين. واللافت أن تلك التحرّكات جاءت بعد يأس الحوثيين من التقدّم في مديرية كشر، على إثر دحرهم من قِبَل قبائل حجور هنالك.

ويبقى السؤال والأمل معًا: ألا من نظرة بعيدة، يخشى فيها الانتقام الإلهي العاجل أم الأجل؟ ألا من قرار تاريخي في الانحياز لمصالح هذا البلد المنكوب بتدخلات ذوي الأطماع الخارجية من أي اتجاه، وتحت أيّ دثار عبر تاريخه؟ كي ترعى حرمات ذوي القربى من أبناء حجّة وكراماتهم، ويُحسب فيها للشعب اليمني مصالحه المشروعة، وهو الشعب الحضاري منذ التاريخ البعيد، وينبغي أن يكون اليوم أعمق تحضّرًا، وأكثر حريّة واستقلالاً؟ ألا من وقفة مراجعة تقويمية جسورة، تسمو على الجراح، وتنحاز لمصلحة البلاد العليا وكفى؟

٦- خصوم تقليديون (عسكريون): علي محسن الأحمر

ويقصد بهم من دخلوا مع الحوثيين طيلة الحروب الست من ٢٠٠٤م-٢٠١٠م في مواجهات عسكرية (رسمية)، وفي مقدّمة هؤلاء: اللواء الركن علي محسن الأحمر القائد السابق للمنطقة الشمالية الغربية، والفرقة الأولى مدرّع، الذي كان قائد العمليات تجاههم في صعدة وعمران، وأعلن انضمامه باكرًا إلى الثورة، عقب ما عُرفت بـ(جمعة الكرامة) في ١٨/ ٣/ ٢٠١١م، حيث أعلن في ٢١/ ٣/ ٢٠١١م انضمامه الكامل (مع قيادات أربعة محاور عسكرية من أصل خمسة) إلى الثورة الشبابية الشعبية السلمية. ومع أنّه كان يتوقّع أن يكون في هذا الموقف (التاريخي) ما يهدّئ النفوس المشحونة بالثأر ضدّه، لكن ذلك لم يدفع الحوثيين إلا إلى التحذير من انضمام الرجل، وبث شائعات في أوساط المعتصمين والثوار منذ اليوم الأول لإعلانه، بأن تلك مؤامرة على الثورة، مردّدين أن المحاكمة للنظام لا تستثني أحدًا، وهم يقصدون علي محسن بطبيعة الحال.

ويدرك اللواء علي محسن مدى نقمة الحوثيين عليه، فأكّد غير مرّة استعداده الكامل للمثول أمام قضاء الثورة - بعد نجاحها - شاهدًا أو متهمًا، وأن كل الجهود ينبغي أن تتركز قبل ذلك على إسقاط ما تبقى من النظام، دون أن يطالب بإدراجه في قائمة الحصانة الممنوحة للرئيس صالح وكل من عمل معه طيلة فترة حكمه، كما أنّه أبدى استعداده في حوار متلفز بث من على شاشة قناة الجزيرة يوم ٢٢/ ٢/ ٢٠١٢م للاعتذار الشخصي للحوثيين أو سواهم عما يكون قد بدر منه، مع تأكيده أن ذلك الاعتذار شخصي لا علاقة له بمسؤولياته العسكرية في إطار منظومة الحكم، وهو ما لقي ترحيبًا لدى الحوثيين، حيث عدّوه خطوة في الطريق الصحيح، بيد أن ذلك ما زاد عن تصريحهم الإعلامي؛ إذ ظلت سياستهم في الشحن ضدّ الرجل مستمرة، ولم يستثن من ذلك حتى من يوصفون من قبل بعض المراقبين بالجناح السياسي للحوثيين، أو بالمتعاطفين إلى حدّ التماهي من قبل مراقبين آخرين، مثل: حسن زيد الأمين العام لـ(حزب الحق) - وهو واحد من مكوّنات أحزاب (اللقاء المشترك) - إذ نقل عنه في ندوة عقدت قبيل الانتخابات الرئاسية المبكّرة في العاصمة صنعاء بعنوان: (الواقع السياسي في اليمن بعد المبادرة الخليجية) قوله:

«إن الرئيس علي عبد اللّه المنتهية ولايته كان متواجد [هكذا، والصواب: موجودًا] قبيل مجزرة الكرامة بيومين في الفرقة عشية الأربعاء، حسب ما أفاده ضابط في الفرقة». وأضاف أن السفير البريطاني السابق أبلغه أن الطرفين شريكان في قتل شباب (جمعة الكرامة)، وأن لديه - أي السفير - وثائق تثبت ذلك. ونقل عنه قوله في الندوة ذاتها:

«صحيح أن المبادرة مرفوضة شعبيًا وانقلاب على الثورة، لكن الانقلاب الفعلي على الثورة بنزول الفرقة أولى مدرّع». كما نُقل عنه قوله: «لولا غطاء الإصلاح لعلي محسن، لاتضح أن علي محسن أكثر قبحًا من علي عبد اللّه»[1].

وإذ يتفهم المرء - ولا يبرّر بالضرورة - حجم الثأر الذي يحمله الحوثيون

---

(١) راجع: صحيفة (التوعية الثورية) التي تصدرها الحركة الحوثية باسم: (حركة شباب الصمود)، العدد (٤٥)، ١٨ ربيع أول ١٤٣٣هـ - ١٠/ ٢/ ٢٠١٢م، ص ١،٣.

بألوانهم المختلفة: مسلّحين وسياسيين تجاه اللواء محسن، وإذ لا يلتفت من يجعل من منهج البحث العلمي، ومستندات الشرع، وفقه القانون، ومنطق العقل إلى مثل هذا الحديث المرسل الذي يطلقه الأستاذ حسن زيد؛ إلا إنّه يبدو إلى الطرافة أقرب وضع تساؤل فرضي عن حجم ردّة الفعل وأبعادها، فيما لو أنّ غير حسن زيد استشهد على دعواه في سياق مضاد بشهادة (نصراني) كالسفير البريطاني، يناجيه ويبث إليه أسرارًا نادرة في خلوة بينهما؟ ألن يغدو ذلك - وفق المنطق الحوثي في البراءة من اليهود والنصارى - آية الخيانة، ودليل الولاء والعمالة للاستعمار البريطاني (القديم)، حليف الاستعمار الأمريكي (الحديث)؟! لكن الأكثر دهشة، وما يدفع المرء ليذهب بخياله بعيدًا فيغدو حائرًا أكثر هو ما يلحظه - بالمقابل - من صمت شبه مطبق للحوثيين أنفسهم إزاء بقية أفراد عائلة صالح وأركان حكمه الآخرين، الذين ربما فاق حجم نفوذ بعضهم في السنوات الأخيرة نفوذ علي محسن، لا سيما مع زيادة التوتر في العلاقة بين علي صالح وعلي محسن، على خلفية معارضة الأخير توريث نجل صالح الأكبر أحمد مقاليد السلطة بعده، ومنحه صلاحيات واسعة على حساب نفوذ الرجل (علي محسن)، ودوافع أخرى ليس هذا مقام تفصيلها.

وقد ظل بعض هؤلاء في السلطة حتى قرابة العامين من عمر الثورة، وهم في عملية مواجهة قوى الثورة السلمية طيلة المرحلة السابقة ولا يزالون، كما أنهم وقفوا - أو هكذا أعلنوا - ضد الحوثية طيلة حروبها الست، والجميع يتذكّر تولّى العميد أحمد علي عبد اللّه صالح قائد الحرس الجمهوري حينذاك ونجل صالح الأكبر، المعارك المباشرة ضدهم في بعض جولات الحروب؛ بحجة فشل اللواء علي محسن في دحرهم. وقد كان يفترض أن يمثّل قرار رئيس الجمهورية في ١٩/ ١٢/ ٢٠١٢م بشأن إعادة هيكلة القوات المسلّحة والأمن - بما في ذلك إبعاد نجل صالح أحمد علي عبد اللّه صالح من قيادة القوات الخاصة والحرس الجمهوري، ونجل شقيقه يحيى محمّد عبد اللّه صالح من قيادة قوات الأمن المركزي - فرصة لا تعوّض لكل الثوريين، والحوثيون منهم؛ لإبعاده عن واجهة المشهد السياسي والعسكري، مع إنّه حتى على افتراض خروجه نهائيًا

من صدارة المشهد، فهو وكل أفراد العائلة محصّنون من أي مساءلة أو ملاحقة وفق بنود المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية، باستثناء اللواء علي محسن الذي رفض مسألة الحصانة ابتداء، وحتى في ظل إجراء الهيكلة، فإن من المتوقّع أن يظلوا محتفظين بمواقع بديلة، وإن جاءت دون ما كانوا عليه بكثير، هذا على افتراض قبولهم بذلك.

غير أن نموذجي محمّد صالح الأحمر وابن أخيه طارق محمّد عبد اللّه صالح في القبول بتدوير موقعيهما أكّدا مدى الغطرسة التي واجها بها قرارات رئيس الجمهورية عبد ربّه منصور هادي، وهو ما يشير من باب أولى إلى صلافة أكثر، ورعونة أعتى بالنسبة لأحمد علي. ومما عزّز من هذا أكثر ما ووجه به قرار رئيس الجمهورية رقم (٣٢) لسنة ٢٠١٢م، الصادر في ١٨ رمضان ١٤٣٣هـ الموافق ٦ أغسطس/آب ٢٠١٢م القاضي بإلحاق بعض الألوية من الفرقة الأولى مدرّع والحرس الجمهوري إلى قيادة المناطق العسكرية العاملة فيها، على طريق هيكلة القوات المسلّحة، فعلى حين رحّب اللواء علي محسن قائد الفرقة الأولى مدرّع بالقرار ووصفه بالشجاع الذي يعيد اللحمة للوحدات والمناطق العسكرية، ويحقق الانضباط، ويهيئ الظروف المناسبة لإعادة مصلحة الجيش بما يخدم مصلحة الوطن.

وأكّد في الوقت ذاته استعداده لتنفيذ أيّة قرارات تصدر عن رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلّحة[1]، وهو ما فعله كذلك مع القرار الصادر بشأن الهيكلة في ١٩/ ١٢/ ٢٠١٢م، وهو القرار الذي تضمن إبعاده من موقع كقائد للفرقة الأولى مدرّع وقائد للمنطقة الشمالية الغربية؛ فإن العميد أحمد علي صالح قائد الحرس الجمهوري والقوات الخاصة سابقًا التزم الصمت، سواء عقب صدور القرار السابق أم في القرار الأخير، في إشارة واضحة إلى حنقه على القرارين، وإذا كان حتى لحظة كتابة هذا الجزء من الكتاب قد اكتفى بصمته وبقائه في إيطاليا فرارًا من تنفيذ القرار الأخير، وتسليم قيادة الحرس الجمهوري

(١) صحيفة ٢٦ سبتمبر (الناطقة باسم الجيش اليمني)، (١٦٥٢)، ٢١رمضان ١٤٣٣هـ - ٩ أغسطس آب ٢٠١٢م، ص ٥.

والقوات الخاصة إلى القائد الجديد في إطار المواقع الجديدة؛ فإنّه عمد عقب صدور القرار الأول إلى تحريك بعض المجاميع التابعة للواء الثاني مشاة في محافظة أبين؛ لإخلاء مواقعها التي كانوا يتمركزون فيها في منطقة العرقوب وجبل يوسف الاستراتيجي ومناطق أخرى، وهو ما يعني ضمنًا دعوة أفراد تنظيم القاعدة المندحر من تلك المناطق في وقت سابق للعودة وإملاء ذلك الفراغ، لولا سيطرة اللجان الشعبية هنالك على الوضع، ويأتي ذلك كاحتجاج من تلك العناصر على تلك القرارات، ودُفِع ببعضها يوم ٢٦رمضان ١٤٣٣هـ-١٤أغسطس/ آب ٢٠١٢م للتظاهر أمام وزارة الدفاع، مع إطلاق كثيف للأسلحة الخفيفة والمتوسطة إلى جانب الإيعاز إلى بعض من يوصفون بـ(البلاطجة) لإطلاق نار متقطع من البيوت المجاورة؛ لإحداث مزيد من البلبلة وإثارة الهلع، مما أدى إلى الاشتباك مع حماية الوزارة، والذي استمر لساعات، وأسفر عنه عدد من القتلى والجرحى من أفراد حماية الوزارة وبعض المارة، علاوة على ترويع السكان والمواطنين، وذلك بهدف اقتحام الوزارة، والعبث بمحتوياتها وسرقتها، على غرار ما حدث في ١٣رمضان ١٤٣٣هـ-٣١/ ٧/ ٢٠١٢م مع وزارة الداخلية؛ مما دفع بأفراد حماية وزارة الدفاع للرد عليهم وملاحقتهم، واعتقال (٦٢) عنصرًا منهم، فيما شكّلت لجنة للتحقيق وراء الدوافع الحقيقية للحادث ومن يقف وراءه، ثم صدرت بحق أكثرهم أحكام شديدة العقوبة.

وقد عدّت اللجنة العسكرية والأمنية لتحقيق الأمن والاستقرار في اجتماعها الذي عقد في اليوم التالي ١٥أغسطس/ آب٢٠١٢م، برئاسة وزير الداخلية اللواء عبد القادر قحطان التمرّد على قرارات رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلّحة على ذلك النحو خيانة عظمى، ووجهت بتعقّب بقية الأفراد المعتدين على الوزارة، والمتسببين في إلحاق ذلك الضرر في الأرواح والعتاد.

وبحسب تصريح الناطق الرسمي باسم اللجنة العسكرية والأمنية لصحيفة الشرق الأوسط في ١٦/ ٨/ ٢٠١٢م اللواء علي سعيد عبيد، فإن (٢٠٠) جندي من قوات اللواء الثاني حرس جمهوري بأبين قد تمّ استدعاؤهم إلى صنعاء، وتمّ

استقبالهم في الحرس الجمهوري، وهم الذين قاموا بأعمال الشغب أمام وزارة الدّفاع، مصرّحًا بأن وراء ذلك دوافع سياسية، وسيكشف التحقيق كل الخيوط[1].

ويبقى السؤال المحيّر بعد ذلك كلّه: لماذا لا يمثّل أيّ من أفراد عائلة صالح الحاكمة، وفي مقدّمتهم قائد الحرس الجمهوري السابق أحمد مشكلة مع الحوثيين، في حين يتجه ثأرهم كلّه إلى اللواء علي محسن، وكأنه وحده المسؤول في العهد السابق؟ رغم كل ما قدّمه للثورة من حماية انتقلت بها مراحل متقدّمة، في وجود ظهر قويّ للدفاع عنها ضد أجهزة صالح الأمنية وقواه العسكرية و(بلاطجته) الذين وظفهم جميعًا لضرب الشباب المعتصمين وقتلهم، واختطاف من استطاع منهم.

وقد لخّص الدكتور ياسين سعيد نعمان الأمين العام للحزب الاشتراكي ذلك في إجابة له على مقترح إقالة اللواء علي محسن، مقابل العميد أحمد علي قائلاً: «إن من الصعب حقيقة أن نضع علي محسن في مواجهة أحمد علي، خلينا نقول: إن الذي حدث في هذا البلد في جيش انضم إلى الثورة ودافع عنها، وجزء من الجيش واجه الثورة وضربها في مقتل»[2].

ثمّ ألا يمثّل كل ذلك حجّة معزّزة لمن يتهم الحوثيين بالعلاقة الخفيّة اليوم مع (فلول النظام)، كما صرّح بذلك الشيخ الحسن أبكر عضو (هيئة شورى الإصلاح) ورئيس (هيئة شورى الإصلاح) بالجوف، وكذا الشيخ فيصل منّاع أحد أبرز الوجاهات الاجتماعية بمحافظة صعدة الذي ذهب إلى أبعد من ذلك، حيث يرى أن الحروب التي جرت بين الطرفين (الحوثي والنظام السابق) كانت تكتيكية ومشبوهة، بدءًا من الحرب الثالثة التي كان يخرج الحوثي فيها منتصرًا أكثر، وأن هنالك تفاهمات خفيّة بين الطرفين، ويستشهد على ذلك بأن الجيش

(١) حوار اللواء سعيد عبيد مع صحيفة الشرق الأوسط (أجرى الحوار: عرفات مدابش)، العدد (١٢٣١٥)، ٢٨رمضان ١٤٣٣هـ-١٦أغسطس/آب٢٠١٢م.

(٢) حوار الدكتور ياسين سعيد نعمان مع قناة الميادين الفضائية، ٢ رمضان ١٤٣٣هـ- ٢٠ يوليو/ تموز ٢٠١٢م المنشور في موقع الاشتراكي نت.

http://www.aleshteraki.net/news_details.php?sid=13833

كان كلما وصل إلى منطقتي (نقعة) أو (مطرة) - مركز تجمع الحوثيين الرئيس في تلك المرحلة - يتم ضربهم من الخلف بـ«نيران صديقة»، وسرعان ما تأتيه التوجيهات بالتراجع. ويؤكّد منّاع أنّه قد ثبت كذلك أن النظام السابق كان يمدّ الحوثيين بالسلاح بعد ذلك ليقاوموا المعارضين له[1].

وإذا تذكّرنا تصريح الشيخ حسن منّاع محافظ صعدة الأسبق من أن عناصر كبيرة في النظام السابق هي التي كانت تزوّد الحوثيين بالسلاح؛ فإن ذلك بجموعه يصب في قالب حقيقة قيام تلك العلاقة المشبوهة بين الحوثية والنظام السابق.

ولعلّه مما يعزّز حديث هؤلاء أكثر ما تردّد على نطاق واسع من أن أحد ضباط الحرس الجمهوري (سابقًا) ويدعى يوسف المداني، وهو رأس الحربة في فتنة حجور بمحافظة حجّة، وفق تقرير الفريق الحقوقي والإعلامي السابق، وباعتراف القيادي في الحركة الحوثية أبو يحيى المطري للفريق - وقد سبقت الإشارة إلى ذلك عند الحديث عن جبهة القبائل - يعدّ طيلة السنوات الأخيرة جليس العميد أحمد علي صالح قائد الحرس الجمهوري (سابقًا) وأنيسه! هذا علاوة على صمت الحوثيين (المريب) تجاه خصوم ظاهريين لهم تقليديين مفترضين من شركاء النظام السابق، لا يزالون أقوياء، ولا يأتي الحوثيون على ذكرهم بسوء شيئًا يُذكر!

وقبل إعلان الهيكلة كانت قد أفادت بعض التقارير العسكرية بأن أغلبية أفراد الحرس الجمهوري وضباطه باتوا من العناصر الحوثية، في تهيئة لفوضى قادمة تنطلق من عمق المؤسسة العسكرية حال الإعلان النهائي عن توحيد قيادة الجيش، ناهيك عن إعادة الهيكلة! ويبدو أن ذلك أحبط؛ نظرًا ليقظة المؤسسة العسكرية والأمنية الخارجة عن سيطرة ما تبقى من عائلة الرئيس السابق وزمرتها، وتوقع الرئيس هادي ومن ورائه مؤسستا الدفاع والأمن لكل الاحتمالات، علاوة على الرقابة الخارجية إقليميًا ودوليًا لتحركات كل طرف، وما يعني ذلك من عواقب في حال إقدام أيّ منهما على أعمال من جنس رفض

(١) حوار الشيخ فيصل منّاع مع صحيفة النّاس، مرجع سابق، ص٦.

قرارات رئيس الجمهورية علانية، فضلاً عن إعلان التمرّد المسلّح عليها، مباشرة أو غير مباشرة، كما كان يحدث في السابق.

لكن تظل أبرز تلك الدلائل جميعًا في تأكيد العلاقة أو التحالف بين الحوثيين وفلول النظام السابق، تتمثل في موقف الحوثيين من قرار رئيس الجمهورية الخاص بإعادة هيكلة القوات المسلّحة والأمن، الذي قذف بنجل الرئيس السابق أحمد علي وابن نجل أخيه يحيى محمّد خارج مركزيهما (المؤبّدين) قبل قيام الثورة الشعبية في مطلع العام ٢٠١١م، حيث وقف الحوثيون في خندق فلول النظام السابق، وفي مقدّمتهم الرئيس المخلوع ونجله أحمد، وذلك حين أبدوا انزعاجهم العلني من القرار، بل الرفض الصريح له؛ بدعوى أنّه تآمر على المؤسسة العسكرية واستجابة للمطالب الأمريكية، وهو ما شكّل (فضيحة) جديدة للحركة الحوثية أزاحت ما كان يتلمسه البعض لهم، غير مستوعب أن يحدث حلف حقيقي بينهم وبين النظام السابق على ذلك النحو، ذلك أنه تحالف يمكن وصفه بالانتهازية وانعدام المبدئية وقتل الخلق بين جماعة لطالما زايدت بتلك الشعارات، ووصفت النظام السابق بالعمالة لأمريكا وقتل أبناء صعدة، وانتهاك جرائم ضدّ الإنسانية، وبكل الموبقات التي توصف عادة بكبار المجرمين في الأرض وأعتى الأنظمة الاستبدادية، على حين أنها اليوم أضحت أبرز المتحالفين معه!

٧- خصوم خارجيون: السعودية

معلوم أن الحوثيين دخلوا في معركة عسكرية مع المملكة العربية السعودية في العام ٢٠٠٩م، أثناء الجولة السادسة من حروب صعدة، وتحديدًا في ١٣/١١/٢٠٠٩م ، بعدما هاجموا موقعًا سعوديًا في جبل الدخان، فقتلوا جنديًا، وجرحوا أحد عشر؛ بحجة أنه دفاع عن النفس ضدّ سماح قوات الحدود السعودية لقوات يمنية باستعمال الجانب السعودي من الحدود لضرب الحوثيين.

وتطور الأمر بعد ذلك حتى امتد إلى مواقع سعودية أخرى كجبال المدوّر وظهر الحمار، وكان ردّ السعودية عنيفًا، حيث استخدمت أسلحة فتاكة لإيقاف

الحوثي عن التقدّم، أو تكرار هجومه ثانية، لكن الأمر امتد إلى منطقة الغاوية السعودية، حيث استولى الحوثيون عليها، وأدّى ذلك إلى مقتل ثلاثة، وإصابة عشرين جنديًّا من سلاح الحدود السعودية. وتطورت المواجهات أكثر من ذي قبل، مما اضطر السلطات السعودية إلى إجلاء (٢٥٠) قرية سعودية على الحدود مع الأراضي اليمنية، وإيواء (١٤٠٠) أسرة بمخيمات النازحين في جيزان.

وتطوّر الأمر إلى الذروة ربما حين فرضت السعودية في نوفمبر ٢٠٠٩م حصارًا بحريًّا على جزء من الساحل اليمني على البحر الأحمر؛ لمنع وصول الإمدادات إلى الحوثيين عبر البحر الأحمر.

وفي شهر ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٩م، يفتح الحوثيون جبهة جديدة مع السعودية ما بين شدا اليمنية والجابري السعودية، ولم تتوقف الحرب بين الطرفين فعليًّا إلا مع الإعلان عن نهاية الحرب السادسة من جانب السلطة اليمنية في ١٠فبراير ٢٠١٠م، وكان أحد شروط الاتفاق مع الطرف الحوثي ضمن البنود الستة هو البند السادس - كما سبقت الإشارة - القاضي بعدم التعدّي على الحدود السعودية. هذا على رغم أن الحركة الحوثية كانت قد استبقت ذلك في ٢٥يناير ٢٠١٠م، فأعلنت - من طرف واحد - وقف الحرب مع السعودية؛ معلّلة ذلك بالحرص على حقن دماء الأبرياء، فيما أعلنت السعودية أنها ستخضع العرض الحوثي للدراسة، في الوقت الذي أكّدت أن أي تفاوض لن يتم إلا مع السلطات اليمنية الرسمية.

والواقع أن هاجس تكرار المحاولات الحوثية وتهديد الجارة السعودية، خاصة مع التطورات التي أفضت إلى سيطرة الحوثيين على محافظة صعدة، وسعيهم الحثيث للتمدّد في غيرها، وتأكّد الأنباء التي تتحدث عن تحالف أضحى قائـمًا بين رمز النظام السابق وفلوله مع الحوثيين؛ بات يشكّل عامل قلق للجانب السعودي، ربما أكثر من أيّ وقت مضى. ولعل ذلك واحد من عوامل الجدّية التي جاءت بعد أشهر من اندلاع الثورة الشعبية مطلع ٢٠١١م بغية احتواء الموقف؛ كي لا يطاول شرره جانبها، وتمثلت تلك الجدّية أكثر ما تكون في بلورة ما عُرف بالمبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية، ومتابعة عملية التنفيذ على نحو لافت.

وماذا عن إيـــران؟

نظرًا للدور الإقليمي في اليمن، سواء السعودي أم الإيراني؛ فإن من الواضح أن السلاح الحوثي الذي يتزايد الاستحواذ عليه في السنوات الأخيرة معدّ لاحتمال المواجهة مع الطرف السعودي، لا سيما مع انكشاف الدور الإيراني في اليمن في العام ٢٠١١م على نحو غير مسبوق، أي منذ بداية اندلاع الثورة الشبابية الشعبية السلمية؛ إذ ظل في المراحل السابقة يناور ويقتصر على الدعم الإعلامي على نحو محتشم نسبيًا، إذا قورن بحالة الفجاجة التي ظهر بها في الآونة الأخيرة، إلا من حالات محدودة كتلك التي صرّحت بها إذاعة طهران في ١٦/٨/٢٠٠٩م عن وجود تدخّل سعودي مباشر في الحرب ضد الحوثيين، وما نسبته إلى مصادر في المعارضة السعودية من أن الرياض تعهدت للرئيس السابق علي صالح بتغطية ميزانية الحرب ضدّ الحوثيين، أو كتلك التصريحات التي أطلقها وزير الخارجية الإيراني الأسبق (منو شهر متكي) مع اندلاع الحرب بين الحوثيين والسعودية ضد ما وصفه بالتدخل السعودي في شؤون اليمن، وتحذيره السلطات اليمنية كذلك مما وصفه بـ«قمع الشعب» عبر حملاتها العسكرية، لكنه لم يلبث طويلاً بعد رد صنعاء على تلك التصريحات الرافضة للتدخل في شؤونها الداخلية، فعاد وزير الخارجية الإيراني للتراجع وأعلن أن ما يجري في اليمن مسألة داخلية، ودعا إلى الحل السلمي.

وعلى مدى زمن الجولات الست كان يبرز بين الحين والآخر توتر في العلاقة بين البلدين قد يأتي على لسان وزير خارجية اليمن الدكتور أبو بكر القربي، أو وزير الداخلية الأسبق ثم نائب رئيس الوزراء لشؤون الأمن والدفاع الدكتور رشاد العليمي.

ويبدو أن من آخر الاتهامات الرسمية الموجهة إلى طهران في مرحلة ما قبل الثورة ما صرّح به رئيس جهاز الأمن القومي الأسبق اللواء علي محمّد الآنسي على هامش (منتدى حوار المنامة) في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٩م بقوله: «لإيران دور في اليمن، وهم يعرفون ذلك، ودورهم قائم من خلال الدعم المادي والسياسي والإعلامي للجماعة المتمرّدة.. فإذا لم يكن لهم دور

ولا يتدخلون كما يزعمون، فعليهم إدانة أعمال هذه الجماعة المتمرّدة الإرهابية مثلما دانها العالم كلّه»[1].

أمّا بعد الثورة فقد جدّد اللواء علي الأحمدي الرئيس الجديد لجهاز الأمن القومي في ثنايا مؤتمر صحافي عقده بصنعاء في ٨كانون الثاني/ يناير٢٠١٣م اتهام سلفه الآنسي ضلوع إيران ماديًّا ومعنويًّا في دعم الحوثيين في الشمال والحراكيين الانفصاليين في الجنوب.

لقد وصل التوتر في العلاقة بين اليمن وإيران في بعض المراحل إلى حدّ إغلاق بعض المؤسسات (الخدمية) للجانب الإيراني، كما جرى مع (المستوصف الإيراني) بصنعاء؛ بحجّة أنها كانت مجرّد واجهة لأغراض سياسية وتجسسية ونحوها، وبعدما شهدت مرحلة ما بعد نهاية الحرب السادسة فبراير/ شباط ٢٠١٠م مرحلة تهدئة قصيرة؛ عاد التصعيد إلى الواجهة بعد اندلاع ثورة اليمن السلمية في منتصف فبراير/ شباط ٢٠١١م، إذ عمدت السياسة الإيرانية إلى التدخل في الشأن اليمني، وظهر ذلك جليًّا عبر تدخلها الإعلامي والسياسي السافر، ولا سيما في دعمها غير المحدود للجماعة الحوثية في الشمال، والحراك الانفصالي المسلّح في الجنوب، وتصويرهما - بلا أدنى شعور بالحرج أمام الرأي العام اليمني على الأقل - بأنهما وحدهما من يقود الثورة في الشمال، ومن يمثل مطالب أبناء الجنوب كافة في الجنوب، فالحوثية - حسب تسويقها - هي المكوّن الأقوى الذي يقود الثورة الشعبية، وما بقيّة الأطراف - لا سيما الإصلاح - سوى جماعات محدودة تسعى لسرقة الثورة والانحراف بمسارها، وأنها جميعًا خاضعة للوصاية الأمريكية والسعودية، لا سيما بعد التوقيع على المبادرة الخليجية بالرياض في ٢/ ١١/ ٢٠١١م، كما أن الحراك الانفصالي هو من يستحق دعمها المطلق، ولهذا الغرض راحت تعقد تحالفات مشبوهة مع أبشع الوجوه سيئة السمعة ممن حكم الجنوب سابقًا أو سواهم، وفي مقدّمتهم علي سالم البيض!

---

(١) حوار علي محمّد الآنسي مع صحيفة الحياة، ٢٨ذو الحجة١٤٣٠هـ-١٥ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٩م، العدد (١٧٠٥٧)، ص١.

والواقع أن الحوثيين لا ينكرون علاقتهم بالسياسة الإيرانية وإعجابهم غير المحدود بها وبأدوارها في المنطقة، وإن أنكروا تبعيتهم لها. ولا ينتظر منهم أو من سواهم أن يعلنوا غير ذلك، بيد أن مجمل المعطيات على الصعيد الإعلامي والسياسي والعسكري والمالي تؤكّد فرضية ذلك التأثير، وقيام تلك التبعية، لا سيما مع التطورات الأخيرة التي أفضت إلى فتح جبهة كبيرة للحوثيين في مديريتي كشر ومستبأ بمحافظة حجة وكذا سوق عاهم، حيث لا مبرّر حقيقي لهم لإحداث تلك المجازر، وارتكاب مختلف الفظائع في القتل والاعتقال والتشـريد، وإعلان حرب ضروس شاملة بينهم وبين أبناء المنطقة من القبائل هنالك، ذهب ضحيتها العشرات أكثرهم من طرفهم، سوى تنفيذ أجندة خارجية (إيرانية).

ومعلوم أن تلك المنطقة من الحساسية الاستراتيجية بحيث تقع على التماس بالقرب من ميناء ميدي (الاستراتيجي)، الذي يؤكّد العديد من المصادر أنّ السيطرة عليه باتت مطلبًا إيرانيًا ملحًّا عبر تمكين جماعة الحوثي من السيطرة عليه ابتداء، ليغدو بعد ذلك الموقع الاستراتيجي الأبرز، حيث يضمن وصولاً سلسًا وآمنًا للدعم الإيراني بمختلف الأشكال والأنواع لأتباعهم الحوثيين، الذين سيصبحون - وفق هذا السيناريو - فارضي سيطرتهم الممتدة على الأرض، وبوسعها - بعد ذلك - إعلان دولتها الشيعية في حدود سيطرتها تلك. وبقدر ما يدحض ذلك ذريعة الدفاع عن النفس التي كان يعلنها الحوثيون في كل جولة من جولات الحرب السابقة، ويلقون تعاطفًا نسبيًا معهم بسببها؛ فإنّه كشف حقيقة علاقتهم بأجندة خارجية، بقدر ما كشف كذلك (استراتيجية) إيران ومشروعها التوسّعي في المنطقة عبر أدواتها (المذهبية)! زد على ذلك أنّ إيران باتت اليوم تعمل بالتنسيق مع الحراك الانفصالي المسلّح في جنوب البلاد، ذاك الذي يقوده علي سالم البيض، ويصرّ من بين كل مكوّنات الحراك الرئيسة على المطالبة بما يسميه بـ(فكّ الارتباط).

ومؤخرًا تحدثت بعض التقارير الاستخبارية الإقليمية عن وجود مخطط لإسقاط ثلاث مدن رئيسة، هي: صنعاء، وعدن، وتعز، بالاشتراك بين عناصر

فلول النظام السابق، والحراك الانفصالي في الجنوب، وحركة الحوثيين في الشمال، وذلك بدعم إيراني كامل. ولعلّ هذا ما يفسّر سرّ إعلان الناطق الرسمي لجماعة الحوثي محمّد عبد السلام عبر حوار صحفي في ١٨/ ٧/ ٢٠١٢م تأييد جماعته لخيار انفصال الجنوب بقوله: «نحن لن نقف ضد خيار الشعب في الجنوب حتى لو كان يسعى إلى الانفصال، فهذا خيارهم؛ لأننا نعتقد أن الشعب إذا قرر مصيره فلا أحد يستطيع مواجهته!»[1].

ويبدو أن مجمل هذه التدخلات قد دفعت الرئيس عبد ربّه منصور هادي يوم ٢٨شعبان ١٤٣٣هـ الموافق ١٨ يوليو/ تمّوز ٢٠١٢م في ثنايا محاضرته بالكلية الحربية بصنعاء لإعلان موقف حازم صريح إزاء التدخّل الإيراني في شؤون اليمن، حيث ناشد إيران بعدم التدخل في شؤون اليمن الداخلية، في إشارة منه شبه صريحة إلى دعمها للحركة الحوثية والحراك الجنوبي الانفصالي المسلّح في جنوب البلاد، وقال: «نأمل من أشقائنا في إيران عدم أيّ تدخل في شؤون اليمن، ومراعاة الظروف الدقيقة التي تمر بها اليمن في هذا الظرف الدقيق والحساس، واليمن لم يتدخل يومًا في شؤون أية دولة قريبة أو بعيدة. ونقول للجميع من هنا من الكلية الحربية: اتركوا اليمن وشأنه، وإلى هنا وكفى»[2]. وقال: «نقول بالمفتوح لهم برسالة واضحة: على أشقائنا في إيران أن يرفعوا أيديهم من اليمن. إن اليمن صعب، وإن اليمن لن يكون كما يفكّرون، مهما دفعوا من فلوس، ومهما عملوا مع ضعفاء النفوس. نقول لهم: كفى، لديهم خمس قنوات تتحدث عن اليمن (٢٤) ساعة، فاكتفوا بالقنوات، ما لم نتخذ إجراءات، وستكون إجراءات صعبة ومرّة عليهم». وأضاف: «نقول لهم من الكلية الحربية، يا أشقاءنا في إيران، ارفعوا أيديكم عن اليمن، فاليمن لن يكون ألعوبة بأيديكم». وهدّد بدفع إيران الثمن غاليًا في حال استمرّت في مسلكها «غير المسؤول» تجاه

(١) راجع حوار محمّد عبد السلام مع صحيفة الهويّة (حوار صبري الدرواني)، المنشور بنصه في موقع الصحيفة

محمد-عبدالسلام-الناطق-الإعلامي-لـ-أنص http://www.alhawyah.com/news

(٢) محاضرة عبد ربّه منصور هادي بالكليّة الحربية بصنعاء، صحيفة الجمهورية (اليمنية الرسمية)، العدد (١٥٥٦٤)، ٢٩ شعبان ١٤٣٣هـ- ١٩ يوليو/ تمّوز ٢٠١٢م، ص٢.

اليمن. وأكّد أن لدى الأجهزة الأمنية وثائق وعناصر محتجزة، وأن هناك غرف عمليات لذلك، وهدّد بكشف ذلك وفضحه أمام العالم، «وعندها نستطيع أن نردّ برد مؤلم عليهم»[1].

جاء ذلك الخطاب (الصاعق) على خلفية إعلان الأجهزة الأمنية اليمنية القبض على شبكة تجسس إيرانية، اتهمتها بأنّها تعمل في اليمن منذ سبع سنوات، ويديرها قيادي سابق في (الحرس الثوري الإيراني)، حيث تعمل على إدارة عمليات تجسس في اليمن والقرن الإفريقي[2].

وقد حاولت طهران تفادي ذلك التوتر وتداعياته، ولملمة المشكلة قبل استفحالها أكثر، فبعثت موفدها مسعود حسني على نحو عاجل إلى صنعاء في ٩/ ٩/ ١٤٣٣هـ- ٢٨/ ٧/ ٢٠١٢م، الذي أكّد أنّ بلاده مع أمن اليمن واستقراره ووحدة أراضيه وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، وصرّح كذلك بأنه يحمل رسالة من الرئيس الإيراني أحمدي نجاد إلى أخيه اليمني عبد ربه منصور، تتضمن دعوة رسمية للمشاركة في (قمّة عدم الانحياز) التي ستعقد في طهران، بيد أن المفاجأة تبدّت في رفض الرئيس عبد ربه منصور هادي استقبال المبعوث الإيراني، في إشارة واضحة إلى مدى استياء صنعاء من سياسة طهران.

وتردّدت أنباء ديبلوماسية بعد ذلك عن عدم مشاركة الرئيس هادي في (قمة عدم الانحياز) بطهران، وتخفيض تمثيل اليمن فيها، وهو ما حدث فعليًّا، إذ لم يمثل اليمن سوى القائم بالأعمال اليمني بالسفارة اليمنية بطهران. ثم تعزّز ذلك أكثر برفض الرئيس اليمني هادي استقبال الرئيس الإيراني أو مصافحته على هامش الدورة السابعة والستين التي عقدت بمقرها بواشنطن، أواخر شهر سبتمبر/ أيلول ٢٠١٢م، حسب ما تناقلت الأنباء في ذلك الحين.

ومع أنّه يمكن أن يقرأ في زيارة الموفد الإيراني إقرار ضمني بتهمة التجسس، حيث جاءت الزيارة بهدف محاولة احتوائها، لا سيما وأنّه قد تردّد

---

(١) محاضرة عبد ر بّه منصور هادي بالكليّة الحربية بصنعاء، قناة اليمن الفضائية (الرسمية)، ٢٨ شعبان ١٤٣٣هـ- ١٨ يوليو/ تموز ٢٠١٢م، ص٢.

(٢) صحيفة الجمهورية، العدد (١٥٥٦٤)، مرجع سابق، ص١.

أن الموفد الإيراني كان قد حمل عروضًا تبدو مغرية للجانب اليمني، ظاهرها تنموي وحقيقيتها - حسب متابعين - محاولة إسكات الاحتجاج اليمني، وعدم المضي في كشف خلية التجسّس أكثر، وذلك بمجمله يشير إلى مستوى الخسارة التي تُمنى بها طهران في علاقاتها بأشقائها يومًا بعد آخر، في سبيل مشروع موهوم يسمّى (المشروع الإيراني في منطقة الشرق الأوسط)، حيث بدت أول معالم تبدّد هذا الوهم من خلال تهاوي الحليف الأكبر لها في المنطقة، وهو النظام السوري، بما يعنيه من تهاوي كل حلفائه الإقليميين من القوى والأحزاب والجماعات المرتبطة بمشروعه ذاك. وفي مقدّمة الخاسرين إلى أقصى حدود الخسارة (حزب اللّه) اللبناني، ولذلك نلحظ تلك الاستماتة العمياء في سبيل بقاء النظام السوري وعائلة الأسد، وذاك الانحدار (المخزي) - مع بالغ الأسف - في خطاب من كنّا نصفه بـ(قائد المقاومة)!

وقد كشف الرئيس اليمني عبد ربّه منصور هادي في محاضرته التي ألقاها بمركز (ودرو ويلسون) الدولي بواشنطن في ٢٨/ ٩/ ٢٠١٢م عن تنامي محاولات النظام الإيراني للنفوذ في اليمن، بعد إلقاء أجهزة الأمن اليمنية القبض على ست شبكات تجسس إيرانية، بهدف زعزعة الأوضاع في اليمن. وقال: «إنها تسعى إلى تعويض خسارتها الاستراتيجية مع تزايد مؤشرات قرب انهيار النظام في سوريا، ومحاولتها تعويض تلك الخسارة في اليمن؛ انطلاقًا من أهمية موقعها الاستراتيجي، ووقوعها ما بين تجمعين سكانيين: إحداهما [هكذا، والصواب: أحدهما] غني بالنفط وهي دول الخليج، والآخر فقير ويتمثل بدول القرن الإفريقي»[١].

وأكّد الرئيس هادي على ما كان صرّح به في وقت سابق، وذلك في سياق محاضرته ذاتها بـ(مركز ودرو) الدولي بواشنطن، حيث أكّد قيام إيران بدعم بعض التيارات السياسية والمسلّحة، وتجنيد شبكات تجسسية تعمل لصالحها،

---

(١) محاضرة عبد ربّه منصور هادي في (مركز ودرو ويلسون) الدولي بواشنطن في ٢٥/ ٩/ ٢٠١٢م، انظر: صحيفة ٢٦ سبتمبر، العدد (١٦٦٢)، ١٨ذو القعدة ١٤٣٣هـ- ٤ أكتوبر تشرين الأول ٢٠١٢م، ص٤.

في إشارة شبه صريحة إلى الحوثيين، مشيرًا إلى أن شبكة جديدة هي السادسة تمّ الكشف عنها مؤخرًا، هذا ناهيك عن الدعم الإعلامي والعسكري والاستخباراتي والمالي لقوى الحراك المسلّح في جنوب اليمن وخارجه، مع محاولة دؤوبة لاستقطاب الإعلاميين والمعارضين السياسيين؛ بهدف توسيع رقعة أهداف إيران في اليمن، وإجهاض التسوية السياسية التي تمّت وفقًا للمبادرة الخليجية، التي تعدّها مؤامرة أمريكية سعودية[1].

إيران: خيبة الأمل.. لماذا؟ وفقدان التوازن.. كيف؟

ليس التوصيف السابق تجنيًا على إيران وأدوارها في المنطقة، انطلاقًا من ذهنية طائفية (دوغمائية) مغلقة، كما هو شأن بعض الكتّاب والباحثين وسواهم، فلطالما دافع كاتب هذه السطور عن مواقف إيران (الإيجابية) - أو هكذا كان يبدو ظاهرها - سواء في فلسطين أو في البوسنة، أو مع (جبهة الإنقاذ) الجزائرية أثناء انقلاب العسكر عليها في ١٩٩١م، أو في وقوفها ضد سياسات بعض الأنظمة الاستبدادية في المنطقة، أو في دعمها لحركات المقاومة كـ(حماس) و(الجهاد الإسلامي) بفلسطين، و(حزب اللّه) في لبنان وسواها، مع نقده في الوقت ذاته لمشروعها التوسّعي في المنطقة، وأخطاء سياساتها الداخلية والخارجية، لكن لا أحسبه بلغ مستوى في الغطرسة والفجاجة وسوء التقدير لمجريات الأحداث، كما وصل إليه اليوم، لا سيما مع زعمه (وأدواته) في المنطقة، وموقفهم من ثورات الربيع العربي و(ثورة البحرين) خاصة، وعدّ هذه الأخيرة أشبه بـ(ثورة الثورات)!

وفي حين يشارك النظام الإيراني حليفه النظام السوري القمع البربري لأبناء الشعب السوري عسكريًا وأمنيًا وماديًا وإعلاميًا، ويطالبه بالتوقّف عن ثورته والجلوس على مائدة الحوار للتفاهم على بعض (الإصلاحات)، وإبقاء بشار الأسد ونظامه على وضعهم في الحكم؛ فإنّه يطالب أبناء البحرين أو من ينادون بالتغيير هناك بعدم القبول بأي حوار، أو التفاهم على أيّ تسوية، حتى

(١) المرجع السابق، ص٤.

تسقط عائلة آل ثاني الحاكمة، أو بعض رموزها - على الأقل - تمامًا كما يوجّه أتباعه الحوثيين في اليمن بعدم قبول أي تسوية سياسية عبر المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية، حتى لو أدّى ذلك فعليًا إلى إسقاط رأس النظام، وكبار رجال عائلته ورموز نظامه، ولا تسمح لهم بالمشاركة في (مؤتمر الحوار الوطني) إلا بشروط تعجيزية، تحول دون المشاركة الجدّية، لتصبح مشاركتهم -إن تمّت- إعاقة للحوار من داخله، أو أقرب إلى ذلك، لا إسهامًا في نجاحه، مادامت تلك شروطهم (وستأتي الإشارة إلى أبرزها لاحقًا).

وتبرز فتاوى معلنة صريحة لبعض المرجعيات العليا والآيات ذات النفوذ والتأثير في السياسية الإيرانية كأحمد جنتي، خطيب مسجد طهران وعضو (مجلس الخبراء الإيراني)، الذي دعا في خطبته يوم الجمعة ٢٤فبراير/ شباط٢٠١٢م الشيعة العرب إلى ضرورة القتال مع النظام السوري ودعمه بكل الوسائل، تحت مبرّرات طائفية (مؤسفة)، كتبرير جنتي لدعوته تلك بأنها دفاع عن آل البيت في وجه (النواصب)!

كما لا يتورّع المرشد الأعلى للجمهورية علي خامنئي، ورئيسها أحمدي نجاد، وأدواتها في المنطقة (حزب اللّه) اللبناني وأمينه العام - بكل أسف - أن يعدّوا جميعهم الثورة السورية - من بين كل الثورات الأخرى - جزءًا من (مؤامرة كونية) على بشار الأسد وعائلته ونظامه؛ نظرًا لمواقفهم في (الصمود) و(الممانعة)، مع ما يعلمه القاصي والداني من أن طلقة رصاص واحدة لم يوجّهها هذا النظام تجاه (إسرائيل)، رغم احتلالها للجولان السورية وحدها ما لا يقل عن خمس وأربعين سنة (منذ العام ١٩٦٧م)، وأعلن غير مرّة قبوله للتفاوض مع الإسرائيليين من أجل استرداد الجولان. وكان حنقه على الذين سبقوه بتوقيع اتفاقيات الخيانة في دول (الطوق)؛ لأنهم سبقوه فحسب، ولم يديروا معه الصفقة المناسبة، لا أنه موقف مبدئي من العدو الصهيوني واحتلاله، كما يسعى اليوم يائسًا ليروّج له.

وهذا رامي مخلوف القريب المقرّب من بشار الأسد ورجل أعمال العائلة الكبير، أعلن مع بداية الثورة السورية أن أمن إسرائيل سيصبح في خطر إذا ذهب

النظام الحالي في سوريا، كما إن إسرائيل ذاتها عبّرت في غير مناسبة عن قلقها على مستقبل سوريا في حال تغيّر النظام الحالي، ثمّ لا يخجل النظام الإيراني وأدواته في المنطقة - بعد ذلك كلّه - أن يستمرّوا في ترديد معزوفة مملة سخيفة عنوانها: (سوريا الأسد: الصمود والممانعة)!

أمّا ثورة اليمن فتختزلها إيران في نصيب (أقلية) - وهذا وصف موضوعي لا مجازفة فيه، دعك من الزعم المكشوف بأنها تمثل الزيدية أو حتى صعدة - تدين بالولاء المطلق لها، تمتاز بامتلاك السلاح وتستعمله في منهجها التغييري، حتى مع رفاق الثورة، كما حدث في الجوف -على سبيل المثال- وفقًا لمنهج المجموعات المسلّحة تحت أيّ عنوان، وبأي مبرّر.

ولا تجد إيران حرجًا في رعايتها للحركة الحوثية، فتوزّع الاتهامات و(صكوك الثورة)، حيث تعطي جماعتها حق الامتياز، وتسلبها عن المكونات الحقيقية الكبرى الفاعلة الأخرى التي يشهد لحضورها وتأثيرها المنصفون، القريب منهم والبعيد، ذو اليمين وذو اليسار، بل تعدّهم دخلاء على الثورة، سرّاقًا لمنجزاتها، منحرفين بمسارها، عملاء للسياسة الأمريكية وتابعين للنظام السعودي! كل ذلك لمجرّد أن الأولى تدين لها بالولاء والتبعية المطلقة، في حين ترفض القوى الأخرى وصايتها أو سدانة سواها! وسبحان اللّه، حتى لو سلّمنا بتبعية الآخرين للسعودية أو سواها، أفلا ترى إيران أنّها بهذا تدين نفسها بنفسها؟ فكأنها تقول صراحة: إمّا أن تقبلوا تبعيتي وحدي وترفضوا تبعية غيري، وتفسحوا الطريق أمام مشروعي عبر (أدواتي) لديكم، وإلا فإنكم عملاء للسعودية والأمريكان والصهيونية، وقبائل التوتسي وواق الواق!

أَحَرَامٌ عَلى بَلابِلِهِ الدَّوْحُ   حَلالٌ للطَّيْرِ مِنْ كُلِّ جِنْسِ؟!

وبذلك فقد خسرت إيران والمرشد الأعلى للثورة خامنئي ورئيس الجمهورية أحمدي نجاد، وحزب اللّه وزعيمه الشيخ حسن نصر اللّه أغلب ذلك الجمهور الحرّ العريض في العالم؛ نظرًا لهذا السقوط المدوّي في سياساتها الخارجية، والازدواج في معاييرها في العلاقات.

تصدير الثورة: المشروع مستمر

وهنا لعله بات من نافلة القول بالنسبة إلى الباحثين في السياسة الخارجية الإيرانية أن استراتيجيتها تكاد تتمحور في ذلك الدور الذي أعلن باكرًا عن رغبته في تصدير فكرته الثورية، منذ انتصارها على الشاه عام ١٩٧٩م. ويؤكّد هذه الرغبة أو (الاستراتيجية) - بالأحرى - ما ورد في حوار أجراه الكاتب والصحافي المصري فهمي هويدي في وقت مبكّر نسبيًّا (يناير ١٩٨٤م) من عمر الثورة الإيرانية مع حجة الإسلام هاشمي رفسنجاني رئيس مجلس الشورى - آنذاك - وحاصله الإقرار أن الثورة لا تجد حرجًا في إيصال صوتها إلى الناس بعيدًا عن فرض ذلك عليهم، لا سيما «أن الأغلبية الساحقة من الشعوب الإسلامية تعاني من مظالم حكامها، الأمر الذي يدفع البعض من أبنائها إلى معارضة الطواغيت في بلادهم بصورة أو أخرى، وربما قوي الأمل لدى أولئك المستضعفين بعد النجاح الذي حققته الثورة الإيرانية...»[1].

وفي المسألة الحوثية لابد من الإشارة هنا إلى أن كل المعطيات التي بين أيدينا لا تخرج عن حدود التأثر السياسي بها، دون الفكري أو المذهبي، بالنسبة إلى المؤسس الراحل حسين الحوثي، وإن حمل ذلك قرائن الدعم السياسي والإعلامي وربما المادي، أثناء قيادة الرجل، بخلاف الأمر مع آخرين انضموا إليه، أو تدثّروا بعباءة (الحوثية) فيما بعد، ولا سيما بعدما قضى في ١٠ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٤م.

وواضح أن تحذير الراحل حسين الشديد ممن يريد التبشير بالاثني عشرية في المجتمع اليمني وفي البيئة الزيدية متّجه إلى هؤلاء وأمثالهم[2]. وقد انكشف دورهم في التستر بدعوته على نحو غير مسبوق بعد رحيله، حيث

---

(١) فهمي هويدي، إيران من الداخل، ص ٢٠٢-٢٠٣، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، الطبعة الثانية، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر.

(٢) راجع: حسين بدر الدّين الحوثي، الزيدية والإمامية، (شريط مسجّل)، د.ت. كما إن له إيماءات شبه صريحة في اختلافه مع المذهب الاثني عشري في بعض ملازمه الأخرى ومنها: «ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى»، ١٠/ ٢/ ٢٠٠٢م، ص ٩، وسورة آل عمران الدرس الأول، ٨/ ١/ ٢٠٠٢م، ص ١٩-٢١، و«فإما يأتينكم مني هدى»، د.ت، ص ١٩.

تواترت أنباء تلقيهم الدعم بكل صوره، وذلك في إطار المشروع الإيراني الذي يضع من ورقة المذهب دثارًا (دينيًّا) لبلوغ أهدافه السياسية التوسّعية، وهو ما يؤكّد استبساله في سبيل النفوذ في المحافظات الجنوبية، حيث لاوجود لأي من الشيعة هنالك. ومما يؤكّد ذلك المشروع هاتان الشهادتان، اللتان تعدّان - في اعتقاد صاحب هذا الكتاب - من أبرز الشهادات في هذا السياق.

شهادتان دامغتان

إذا كان من المألوف أن يشكك الإيرانيون أو الحوثيون أو حتّى الحراكيون الانفصاليون في تصريحات خصومهم التقليديين أو المسؤولين اليمنيين بمختلف مستوياتهم؛ فإن من الصعب جدًّا على الحوثيين كما الانفصاليين أن يشكّكوا في حديث قيادات مصنفة في اتجاه الحراكيين، أو في خانة المتعاطفين مع الحوثيين، وليس بينها وبين خصومهم التقليديين أي روابط انتماء تذكر، أو علاقات خاصة.

ولعل من أبرز الشواهد على ذلك بعض أبرز القيادات الاشتراكية، ومنها القيادي الاشتراكي في الحراك الجنوبي: محمّد علي أحمد، نائب رئيس (مؤتمر شعب الجنوب)، أو شخصيات ترتبط بعلاقة جيّدة مع إيران، قبل أن تكتشف جانبًا من الدعم الإيراني المادي لأتباعها في اليمن فراحت تحذّر من ذلك، ولعل من أبرزهم: أمين عام (الحزب الديمقراطي اليمني) أحمد صالح الفقيه. ولنستمع أولاً إلى شهادتهما تباعًا، وذلك على النحو التالي:

أولاً: شهادة محمّد علي أحمد

يمثّل الأستاذ محمّد علي أحمد أحد أبرز الوجوه التاريخية للحزب الاشتراكي اليمني، كما هو شخصية فاعلة في الحراك الجنوبي. وقد وردت له تصريحات شديدة اللّهجة، مفاجئة لكثيرين، حيث جاء في ختام (مؤتمر شعب الجنوب) في ٤/ ١٢/ ٢٠١٢م الذي عقد برئاسته تحت شعار: (الحرّية وتقرير المصير واستعادة الدولة الجنوبية)، ثمّ انتخب في نهايته نائبًا له. وهذا التصريح أشبه بشهادة تؤكّد مدى المحاولات الإيرانية لاستمالة الجنوبيين إلى مربع

التبعية للمشروع الإيراني، حيث قال: «إن المدّ الإيراني في اليمن لا يتوقف عند دعم الحركة الحوثية في شمال اليمن، بل إنها طلبت من قيادات الحراك تجنيد وتعليم وتدريب (٦٥٠٠) شاب من الجنوب».

وأضاف: «الكل من قيادات الحراك ذهبوا إلى إيران، وكان شرطها إرسال طلاب لغسل أدمغتهم، وفتح المجال لنشر عقيدتهم في الجنوب مقابل الدعم المادي، ولكن المجانين قبلوا». وهو بذلك يشير إلى أمثال علي سالم البيض وأحمد عبد اللّه الحسني. وقال عن البيض: «مثلما أخذنا إلى صنعاء وسلّم الجنوب إلى هناك، ها هو اليوم يسلّم الجنوب إلى إيران، كعادته في مغامراته العاطفية، والتي قبل على إثرها بالشروط الإيرانية».

ثانيًا: شهادة أحمد صالح الفقيه

يمثّل الأستاذ أحمد صالح الفقيه أمينًا عامًّا للحزب الديمقراطي اليمني، ويقدّم الرجل حزبه على أساس أنه «حزب ليبرالي يمني تأسس في ألمانيا.. وهو عضو في (جبهة إنقاذ الثورة)»[1]، وهي الجبهة التي يشكّل الحوثيون واحدًا من أهم مكوّناتها. يصف الفقيه أمر التبعية في السياسة اليمنية والحزبية في مقدّمتها بأنه «لم يحدث ربما في تاريخ اليمن أن بلغت التبعية للخارج والحضور الإقليمي والدولي إلى هذا الحد»[2].

وعبّر عن أمنيته في «أن يكون الوجود الإيراني حاضرًا عبر الدولة لا عبر أشخاص»، وعدّ ما تقوم به إيران في اليمن «لا معنى له»؛ قائلاً: «اليمن في نظر الجمهورية الإسلامية الإيرانية مهم؛ لأنه يشكل لهم منفذًا مهمًّا من الحصار الذي يعانون منه، خاصة بعد فشل خياراتهم في سوريا، فهم محتاجون من يسندهم في الوقت الحالي. بحر العرب قريب من هرمز بوابة الخليج، واليمن على بحر العرب، وهناك باب المندب وشواطئ طولها أكثر من (٢٠٠٠) كيلومتر، ولهذا هم يهتمون باليمن، هذا ما ينظرون إليه. واهتمامهم بالجنوب يفوق اهتمامهم

---

(١) حوار أحمد صالح الفقيه مع صحيفة الجمهورية (حوار: ثابت الأحمدي)، ٢٣ صفر ١٤٣٤هـ- ٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢م.

(٢) المرجع السابق.

بالشمال؛ لأنه إذا قامت الشمال فكما يبدو لي أنهم يهتمون أساسًا بإيجاد خلايا مرتبطة بأجهزة استخباراتهم فيه، ربما لاستغلالها مستقبلاً في عمليات تخريبية ذات بعد إقليمي. أنا أتمنى أن تكون علاقتنا قوية بمن حولنا ضد المشروع الإمبريالي الرجعي المتصهين؛ لنشكل قوة، وخاصة بعد هذه الثورات التي نشهدها اليوم، قوة قادرة على رسم مصير الشعوب باستقلالية، وبما يخدم توجهات ومصالح الشعوب، لكن ربما تلمست توجهات إيرانية مؤخرًا عن قرب لم أكن أتوقعها»[١].

ثم أردف ذلك بالقول: «من خلال هذا الحزب استطعت أن أقترب من الحقيقة الإيرانية، وهي سياسة غبية وغير صحيحة، وتعتمد على أناس فاشلين ومفلسين ثقافيًا وليسوا سياسيين».

وفجّر الفقيه قنبلة سياسية داخلية وخارجيّة مدويّة، حين صرّح من موقعه بمدى شراء الذمم لأتباع إيران في اليمن، وأن حزبه كان واحدًا ممن يتبعها عبر نافذين فيه. ومما قال الفقيه هنا: «وقد كنت من سابق أمينًا عامًّا مساعدًا، واتضح لي بعدما توليت أمانته العامة أن إيران هي من يموله بعشرين ألف دولار شهريًّا»[٢].

وحين سئل عن سبب استقالة الأمين العام الأسبق للحزب الأستاذ سيف الوشلي أجاب الفقيه: «كان الأستاذ سيف قد قام على مراحل بفصل عدد من قيادات الحزب، ولم أعرف إلا مؤخرًا أنه كان يفصل كل من نجحت الأجهزة في استقطابه وضمه إلى خلاياها الاستخباراتية. وقد ظلت الأجهزة تضغط عليه لإعادتهم إلى الحزب، وهو ما دفعه إلى الاستقالة. هو لم يخب ظني، فقد انضممت للحزب اقتناعًا مني بشخصه وسلامة نواياه وأهدافه، واستقامته وبعده عن الفساد والإفساد الرائجين في العمل السياسي. وقد اكتشفت هناك أن استراتيجيتهم في ما يتعلق بالمكونات اليمنية التي يدعمونها، هو استخدامها كوسط أو بيئة يتمكنون من خلالها تجنيد عملاء لهم عن طريق بناء علاقات

(١) المرجع نفسه.

(٢) المرجع نفسه.

شخصية مع أفراد من الحزب أو المكون، فمن خلال الدعوات والزيارات إلى دمشق أو بيروت أوطهران يتم التقاط قليلي الوعي أو ضعاف النفوس الذين لا يمانعون من التحول إلى عملاء. الإيرانيون وحلفاؤهم من اللبنانيين في (حزب الله) لا يهتمون إطلاقًا بغير ذلك، فجميع الممسكين بملف اليمن من أجهزة الاستخبارات وليس بينهم سياسي. ومن خلال هذا السيل من الزيارات والدعوات يمارس فساد مالي بأبعاد كبيرة، ولا أدري إن كان يتم لحساب حزب الله أو لحساب القائمين على العمل من إيرانيين ولبنانيين وإن كنت أرجح الاحتمال الثاني».

وعن مصدر تمويل الحزب وعلاقته بالخارج قال الفقيه: «كان المال يأتي من الأمين العام وهو لاجئ مقيم في ألمانيا، لكن استقال الأمين العام، وقد ذهبت إلى بيروت للقائه قبل شهرين تقريبًا، وهناك التقيت جماعة من أعضاء (حزب الله) اللبناني، هذا اسمه أبو علي، وذاك أبو حسن، وآخر أبو حسين، والآخر أبو مصطفى، وقد كان معي مجموعة من أعضاء الأمانة العامة للحزب، وقد كان سؤالي أمام الجميع لهم: من أنتم؟ فلم يجيبوا إلا بأسمائهم الحركية.. ورفضت التعامل معهم أو أن يكون الحزب الذي أنا أمينه العام تحت وصاية أي جهاز استخباراتي، ووجدت أن الذي يدير الملف اليمني رجل إيراني من المخابرات الإيرانية أظنه تابعًا للحرس الثوري، يتكلم العربية الفصحى، يدعى الحجي عبد الله، وينوبه شخص من (حزب الله) اسمه خليل حرب، وهما ممسكان بالملف اليمني كاملاً شمالاً وجنوبًا بما في ذلك الفضائيات في بيروت. من خلال هذا اللقاء أفهمتهم بوضوح أننا حزب سياسي ليبرالي وطني يمني، ولا نقبل التعامل مع أجهزة استخبارات ومع أشخاص ذوي أسماء حركية، وأن علاقاتنا لن تكون إلا شفافة، ومع أشخاص يحملون بطاقات تعريف (بزنس كارد) تبين أسماءهم وألقابهم والجهة التي يعملون فيها وأرقام هواتفها وبريدها.. الخ؛ حتى نكون على بينة مما نفعل أو نترك، وأننا لا نقبل أي تدخل في شؤون الحزب، ومن ثم قطعت كل علاقة للحزب بهم»[1].

---

(١) المرجع نفسه.

توظيف التشيّع السياسي في التدخّل الخارجي

إذا غضضنا الطرف عن التراثين الجعفري الاثني عشري الإمامي والزيدي بما فيه الهادوي، من حيث الخلاف الكلّي الشهير بين المذهبين، لتتجه أنظارنا صوب الواقع السياسي - على مدى العقود الثلاثة الماضية تحديدًا - فسنلفى تقاربًا تلقائيًا أو مقصودًا ملحوظًا بين فرقة (الزيدية الهادوية) المعاصرة حينًا، و(الزيدية الجارودية) حينًا آخر، وبين الفرقة الأشهر والأكثر اتساعًا في العالم وهي الشيعة (الإمامية الجعفرية الاثني عشرية)، من خلال أرضية التشيّع، ورأسه الإمامة «التي هي مدار اهتمام فرق الشيعة كلّها، ومحور عقائدهم السياسية»[1]، بصرف النظر عن اختلاف طبيعة المذهبين، وفلسفة كل منهما، والموقف التاريخي لكل فرقة تجاه الأخرى.

وذلك إن دل على شيء فإنّما يدل على تلك الحقيقة المرّة، وهي توظيف المذهب الشيعي لخدمة المشروع السياسي الإيراني، واستغلال كل عوامل التشيّع السياسي في المذاهب الشيعية المتطرّفة منها أو المعتدلة لتحقيق تلك الغاية، مهما كلّف الأمر، وأيًّا كان الثمن، وما الاهتمام بالجنوب اليمني على ذلك النحو إلا تأكيد على تلك الغاية (المشروع).

وكي يزول الالتباس الذي قد يعتري أذهان البعض ممن لا يحققون في دلالات النصوص ومقاصدها، وطبيعة المواقف الفكرية السياسية وخلفياتها؛ فإنّ مسألة حصر الخلافة أو الإمامة - على سبيل المثال - من المسائل المشتركة بين الفرقتين الكبريين في العالم الإسلامي، وهما: أهل السنة والجماعة من جهة، والمذهب الشيعي على نحو عام بمن فيه (الجعفرية الإمامية الاثني عشرية)، و(الزيدية الهادوية) من جهة أخرى، من حيث عدم الالتفات إلى معايير العدالة والكفاءة والمساواة والحرية من الأساس؛ إذ تعدّها الإمامية - على سبيل المثال - محصورة في اثني عشر إمامًا معصومًا، أولهم: علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وآخرهم: محمّد بن الحسن العسكري المختفي - حسب اعتقادهم - في

---

(١) إسماعيل بن علي الأكوع، الزيدية: نشأتها وعقائدها، ص١٢، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

سرداب بسامراء العراق لحين خروجه؛ فيملأ الأرض عدلاً بعدما ملئت جورًا، وبذلك فهو المهدي المنتظر عندها. كما تحصرها (الزيدية الهادوية) في البطنين، أي سلالة الحسن والحسين أبناء علي بن أبي طالب رضي اللّه عنهم من زوجته فاطمة الزهراء رضي اللّه عنها، في حين لا يلتفت جمهور فقهاء أهل السنة القدامى - بوجه خاص - إلى تلك المعايير إلا بعد توافر شرط القرشية أولاً في الخليفة أو الإمام، لكن سيغدو من قبيل تسطيح الأحداث والأفكار والمواقف: استنتاج أن الأمر متشابه لدى المدرستين من كل الوجوه، وعلى سبيل المثال فلا وجود نظري - على الأقل - لدى المدرسة السنيّة لفكرة المرجعية البشرية (المقدّسة) سوى للنبي ﷺ على تفصيل معروف بين الفقهاء وأهل العلم والفكر من أصحاب هذه المدرسة، بل تنظيرها الشهير قائم على أساس مقولة الإمام مالك بن أنس الشهيرة: «كل يؤخذ من قوله ويردّ إلا صاحب الروضة الشريفة». أو مقولة الإمام أبي حنيفة النعمان: «هم رجال ونحن رجال».

وبحث مسألة الإمامة أو مؤهلات الحاكم وشروطه مندرج في باب الفقه وليس الاعتقاد، ومن ثمّ فالخلاف حولها لدى هذه المدرسة لا يخرج عن الخلاف الفقهي الاعتيادي، على خلاف الأمر لدى المدرسة الشيعية بكل فرقها ومدارسها، كما في الفكر السياسي الاثني عشري الإمامي الجعفري، فإنّه يرتكز صراحة على أساس النص الجلي لاثني عشر إمامًا (معصومًا)، أولهم: علي بن أبي طالب رضي اللّه عنه وكرّم وجهه، وآخرهم: محمّد بن الحسن العسكري الغائب في سردابه بسامراء العراق. علاوة على كون مسألة الإمامة لديها مسألة أصولية عقدية كليّة، أي متعلّقة بأصول الدّين ومسائل الاعتقاد الكلّي، وليست مسألة فرعية أو عقدية جزئية أو فقهية عامة، كما هو الشأن في الفكر السياسي السنّي حتى القائل باشتراط القرشية.

أمّا الأمر بالنسبة إلى (الزيدية الهادوية) القديمة والمعاصرة - ناهيك عن (الجارودية) - فعلاوة على كونه مسألة عقدية كليّة تدخل في إطار أصل من الأصول (الزيدية) الشهيرة، ومنها: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ فإن ثمّة تداخلاً بين المذهبين: (الاثني عشري الجعفري الإمامي) و(الزيدي الهادوي

الجارودي) في سياق الحديث عن تداخل العوامل الداخلية بالخارجية، أي إنها حين تحصر حق الخلافة أو الحكم في البطنين: (الحسني والحسيني) - كما نصّ على ذلك وجوبًا كبار أئمتها كأحمد بن يحيى المرتضى (ت: ٨٤٠هـ) في أبرز مصدر زيدي هادوي معتمد حتى اليوم، وهو كتاب «متن الأزهار»[1]، أو الإمام يحيى بن حمزة (ت: ٧٤٩هـ) في «الرسالة الوازعة للمعتدين عن سبّ صحابة سيّد المرسلين»[2] - تكون قد التقت مع الاثني عشرية في مسألة الحصر النسبي، والمشروعية الخاصة، وإن اختلفت معها بعد ذلك في فلسفة ذلك وتفصيلاته.

وحاصل القول هنا: إن أرضية التشيّع بين المذهبين (الجعفري الإمامي الاثني عشري) وبين (الزيدي الهادوي) قد ساعدت على تقارب في الوجهة بين المذهبين في الجانب السياسي لدى بعض المعاصرين من المنتمين إلى الزيدية، مما نتج عنه علاقة تبعية لهؤلاء الأخيرين، تبدو مباشرة أحيانًا على نحو ما يحدث اليوم في الحالة الحوثية، عبر الدعم الإيراني المتنوّع لها، ومن ذلك دعمها لهم لمواجهة محتملة مع السعودية، ولا سيما في ضوء بعض التقارير، وبعض المعطيات الفعلية الأخيرة على الأرض التي تؤكّد قيام علاقة حقيقية بين نظام الرئيس السابق علي صالح تعود بداياتها إلى ما بعد مرحلة تفجّر الثورة السلمية بأشهر قليلة وبين جماعة الحوثيين، متضمنًا وعدهم بتسليمهم مقاليد السلطة في حال تأكّد أن خصومه في (اللقاء المشترك) وبالأخص (الإصلاح)، وخصميهما المشتركين علي محسن الأحمر وحميد بن عبد الله الأحمر (سيرثون) نظامه!

ولئن صحّت بعض الأنباء والتحليلات التي صاحبت زيارة الرئيس عبد ربّه هادي منصور إلى الرياض للمشاركة في القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة التي انعقدت في الرياض في الفترة من (٢١-٢٢يناير/

---

(١) راجع النص في: محمّد بن علي الشوكاني، السيل الجرّار المتدفق على حدائق الأزهار (تحقيق: محمود إبراهيم زايد)، جـ٤، ص٥٠٣، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، الطبعة الأولى الكاملة، بيروت: دار الكتب العلمية.

(٢) راجع نصه الصريح في هذا في: يحيى بن حمزة، الرسالة الوازعة للمعتدين عن سبّ صحابة سيّد المرسلين، ص٥١، مكتبة دار التراث: صنعاء، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

كانون الثاني ٢٠١٣م) من أن فتورًا شاب العلاقة بين البلدين على خلفية استياء السعودية من تحقيق الحوثيين انتشارًا أوسع في ظل قيادته للبلاد؛ فإن ذلك يعني تنامي الإحساس السعودي باستمرار التهديد المباشر للحدود السعودية من قبل الحوثيين، ومن ورائهم - باعتقادها على الأقل - تقف إيران، خاصة بعد دخولها معهم في حرب طويلة نسبيًا في ٢٠٠٩م.

وقد يكون من معزّزات استنتاج ذلك الإحساس بالتهديد ما لوحظ قبل ذلك من جدّية سعودية نسبية في الفترة الأخيرة السابقة لمرحلة التوقيع على المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، من حيث التعاطي مع مواقف علي صالح (المراوغة)، بعدما ظل عندها أشبه بـ(الطفل المدلل) الشهر بعد الآخر!

وبناء على ذلك كلّه: يبدو أنّه قد بات ثمّة إدراك الآن بأنّ مستقبل الحوثية رهن بجملة عوامل، أبرزها: عامل التشكّل الذاتي من حيث الإيمان بالمشروعية الخاصة من عدمه، والموقف من الدولة القائمة بعد الثورة، وتحديد موقف وطني من التدخّل الخارجي الإيراني في توجهاتهم، وبمدى تعامل الحوثيين مع تلك الخصومات المتعدّدة التي أسهموا في تفجيرها إلى حدّ كبير من جهة، وبمدى تعامل الأطراف الأخرى - وفي مقدّمتها الدولة - معها في ضوء ذلك كله من جهة أخرى، وما لم يُجد الحوار الوطني المزمع انعقاده في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٢م؛ للخروج بحل حقيقي لحل مشكلة صعدة، فمعنى ذلك أن خيار الحل السلمي يتضاءل إلى حدّ كبير، لتفرض الحركة خيارًا صعبًا على الدولة، وهو خيار السلاح، وحينها - لا قدّر اللّه - ليس من المستبعد أن يتكرّر (سيناريو) أبين في صعدة!

المبحث الثالث

المستقبل السياسي التنظيمي

إن الحديث عن المستقبل السياسي التنظيمي للحوثية يقتضي العودة إلى أصول الفكر السياسي الحوثي. وقبل الوقوف عند جوانب من إشكال الفكر السياسي في فكر المؤسّس الراحل حسين بدر الدّين الحوثي (ت:٢٠٠٤م)؛ يحسن البدء بحديث والده العلّامة بدر الدين الحوثي (ت: ١٨/ ١٢/ ١٤٣١هـ الموافق٢٤/ ١١/ ٢٠١٠م)، حيث يمثّل المرجع الأعلى للزيدية الحوثية.

وفي الحوار الصحفي الشهير الذي كان قد أدلى به العلامة الحوثي مع صحيفة الوسط (اليمنية)، ورد تأكيده على حقيقة الاعتقاد بثبوت مشروعية خاصة محصورة في البطنين: الحسني والحسيني. ورغم إنّه حاول استعمال إجابات (ديبلوماسية) في بعض المواطن؛ إلا أن إجابات أخرى جاءت واضحة الدلالة، بيّنة المقصود، ولنتابع جانبًا مهمًّا من ذلك الحوار:

- الوسط: هل مازلت تعتقد أن الإمامة هي في البطنين؟

- العلامة الحوثي: نعم في البطنين إذا كانوا مع كتاب اللّه، وكانوا مع صلاح الأمة، فهم أقوى من غيرهم في هذا الشأن.

- الوسط: ولكن من هم خارج البطنين ألا يحق لهم أن يحكموا ونحن نحتكم للدستور؟

- العلامة الحوثي: يحكم بالدستور نعم، ولكن بالعدالة.

- الوسط: حتى وإن كان من غير السلالة الهاشمية؟

- العلامة الحوثي : نعم.

- الوسط: أعتبرها فتوى منك أنّه يجوز أن يحكم أيًا كان، ولو من غير آل البيت؟

وهنا برز وجه الإشكال وجوهره؛ إذ تبيّن مدى التشبث بشرط البطنين بوصفه هو الأصل والوضع الطبيعي والسليم في الفكر السياسي الحوثي، وكشف كذلك أن حديث العلامة الحوثي المشعر بمرونة نسبية في عدم اشتراط البطنين، إنما يشير إلى حالة استثنائية طارئة، وذلك ما يُعرف في الفكر السياسي الزيدي عامة بـ(نظرية الحسبة)، وهي عندهم الوضع الاستثنائي غير السويّ - كما سبقت الإشارة - ولذلك جاء جوابه على السؤال السابق بالقول: «هناك نوعان: نوع يسمّى الإمامة، وهذا خاص بآل البيت، ونوع يسمّى الاحتساب، وهذا يمكن في أيّ مؤمن عدل..».

- الوسط: كيف نوفق بين هذين النوعين؟

- العلامة الحوثي: لا يوجد تعارض؛ لأنّه إذا انعدم الإمام يكون الاحتساب.

- الوسط: وفي ظل وجود الإمام؟

- العلامة الحوثي: هذا يكفي؛ لأن الإمام هو أقوى على القيام بحماية الإسلام وإصلاح الأمة.

- الوسط: طيب كيف نوفق بين كلامك بضرورة وجود إمام، وبين الاحتكام للدستور الذي يقوم على أسس الاختيار الديمقراطي؟

- العلامة الحوثي: ما نقدر نوفق بينهم، ولا إلينا منهم. (أي لا علاقة لنا بذلك التوفيق بين الأمرين).

- الوسط: الديمقراطية في الانتخابات: كيف تنظر إليها؟

- العلامة الحوثي: الانتخاب والديمقراطية طريقة، لكن الإمامة طريقة ثانية.

- الوسط: هل أنتم مع الديمقراطية؟

- العلامة الحوثي: نحن مع العدالة، ولا نعرف الديمقراطية هذه.

- الوسط: ولكن ولدك وصل إلى مجلس النواب عن طريق هذه الديمقراطية، وليس لأنه من آل البيت أو هاشمي!

- العلامة الحوثي: نعم نحن لا نعرف إلا اسم العدالة[1].

- الوسط: أنت كمرجع شيعي موجود: هل تقرّ بشرعية النظام القائم؟

- العلامة الحوثي: ما علينا من هذا الكلام لا تحرجني[2].

والحق أن الدلالة واضحة، والتعليق لا ضرورة منهجية تقتضيه، بيد أنّه سيأتي متضمنًا ضمن الوثائق الواردة تحت العنوان التالي:

بين حوار الوسط ورسالة إرشاد الطالب والوثيقة الفكرية

يعتقد بعض الباحثين أن أبرز وثيقة (حوثية) مثبتة تكشف حقيقة هذا الاتجاه وطبيعته هي المتضمنة في هذا الحوار لصحيفة (الوسط) للعلامة الحوثي، بيد أن هذه النظرية شهيرة في الفكر الزيدي بعامة، ولدى المدرسة الحوثية بخاصة. كما أن حديث العلامة الحوثي المشار إليه آنفًا ليس بالجديد، إذ له تقرير سابق لهذه المسألة وغيرها منذ ما يقترب من العقدين من الزمان على زمن إجراء ذلك الحوار. ففي رسالته الموسومة بـ«إرشاد الطالب إلى أحسن المذاهب» في العام ١٤٠٧هـ (ما يوافق ١٩٨٧م) صرّح بذلك المعنى على نحو أكثر وضوحًا ودلالة مما ورد في الحوار، حيث عقد فصلاً لذلك قال فيه:

«والولاية بعد رسول اللّه ﷺ لعلي بن أبي طالب عليه السلام؛ بدليل حديث الغدير وحديث المنزلة وغيرهما، كما ذكرناه في الدفتر الذي يأتي. ولم تصح ولاية المتقدّمين عليه: أبي بكر وعمر وعثمان. ولم يصح إجماع الأمة عليهم، بل اختلف الصحابة بعد موت رسول اللّه ﷺ خلافًا محققًا، ولم يثبت

---

(١) راجع : بدر الدين الحوثي، حوار مع صحيفة الوسط (اليمنية)، (أجرى الحوار: جمال عامر) انظر: موقع الوسط نت، ٩ مارس/ آذار ٢٠٠٥م.

(٢) المرجع السابق.

بعده إجماع»[1]. ثم عقد فصلاً جديدًا عقب ذلك قال فيه: «والولاية من بعده (أي الإمام علي) لأخيار أهل البيت: الحسن والحسين وذريتهما الأخيار، أهل الكمال منهم.. والولاية لمن حكم الله لها له في كتابه وسنة رسوله ﷺ رضي الناس بذلك أم لم يرضوا، قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا ﴿٣٦﴾﴾ وقال تعالى: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ فالأمر إلى الله وحده، وليس للعباد أن يختاروا غير من ولاّه الله في شريعته»[2]. ثمّ عقد فصلاً عقب ذلك استهله بالقول: «ولا دخل للشورى في الرضى بحكم الله أوردّه؛ لأنه ما لهم من دونه من ولي ولا يشرك في حكمه أحدًا»[3].

ومع هذا التأكيد والتأصيل الموثّق، فإن العجب لا يكاد ينقضي من موقف عبد الملك الحوثي نجل العلامة بدر الدين الذي عدّ حديث والده لصحيفة الوسط، ليس بأكثر من رأي فردي أو شخصي، أو حديث عن نظرية تاريخية، على حدّ تعبيره[4]؛ إذ من الواضح أنّ حديث والده قد أحرجه جدًّا، ومن ثمّ راح يفسّره بما لا يحتمل في لغة العرب، ولا عند ذوي الحدّ الأدنى من الثقافة السياسية، في محاولة لدرء التناقض السافر بين الطرح الإعلامي الحوثي لمفهوم الدولة لديهم، من حيث دعوى اعتماد مبادئ الكفاءة والعدالة والمساواة والحرّية، والحق في تكافؤ الفرص، كما تقول النظرية السياسية الإسلامية العامة عند جمهور المسلمين، وفي الدساتير الحديثة، بعيدًا عن معايير النسب والمشروعية الخاصة، ومصادرة حق الأمة في الاختيار الذي كشفه هذا الحديث البيّن لوالده، مرجع الجماعة الأعلى، غير المحتمل للتفسير المتعسّف، أو التأويل الباطني،

---

(١) بدر الدين الحوثي، إرشاد الطالب إلى أحسن المذاهب (طباعة استنسل)، ص١٩، ١٤٠٧هـ د.م،د.ن.

(٢) المرجع السابق، ص٢٠.

(٣) المرجع نفسه، ص٢٠.

(٤) يمكن مراجعة مقالة عبد الملك الحوثي تحت عنوان: (المرحلة ليست مرحلة الإمامة) في الوسط نت:

www.alwasat-ye.net/modules.php?name=News&file=article&sid=3669-32k-

ولا سيما بعدما صرّح بدر الدين بالقول كما تقدّم: «والولاية لمن حكم الله لها له في كتابه وسنة رسوله ﷺ رضي الناس بذلك أم لم يرضوا.. وليس للعباد أن يختاروا غير من ولاّه الله في شريعته.. ولا دخل للشورى في الرضى بحكم الله أوردّه؛ لأنه ما لهم من دونه من ولي ولا يشرك في حكمه أحدًا».

باللّه أليست هذه هي (الثيوقراطية الكهنوتية)، أو (نظرية الحق الإلهي) الكنسية في (ثوب إسلامي)؟!! لكن عبد الملك ذاته – ويا للمفارقة!– ما لبث أن كشف عن مراده باستدراكه السابق –وفق طريقته الخاصة المذهلة– بعدما تبنّى ذلك الإشكال أو تلك النظرية في أحدث وثيقة فكرية ثقافية سياسية جامعة للحوثيين وغيرهم، وصفها الحوثيون أنفسهم بـ«الوثيقة الفكرية والثقافية»، استهلت بعد الديباجة بالقول: «فإنه في يوم الجمعة الموافق ١٧/ ٣/ ١٤٣٣هـ اجتمعت اللجنة المكلّفة لصياغة الاتفاق بين أبناء الزيدية عمومًا، ومن جملتهم وفي مقدّمتهم السيّد/عبد الملك بدر الدّين الحوثي وبعض علماء الزيدية وأتباعهم ...». وختمت بجملة:

هذه رؤيتنا وعقيدتنا

وكتب عبد الملك بدر الدّين الحوثي

وقد وقّع عليها آخرون من رموز جماعته، بل حتى من خصومه المؤيدين للشيخ محمّد عبد العظيم الحوثي، وهم: حسين مجد الدين المؤيدي، وحسين بن يحيى حسين الحوثي، وعبد الرحمن شايم، وعلي مسعود الرابضي[1]. وحتى مرجعيات زيدية (تقليدية) شهيرة، لايتردّد بعضها في التوقيع على الشيء ونقيضه (كما ستأتي الإشارة إلى ذلك لاحقًا).

---

(١) لا يلتفت إلى حديث الشيخ محمد عبد العظيم الذي أدلى به إلى صحيفة الجمهورية في ثنايا حوار صحفي معه، حيث يشعر لأول وهلة باعتراضه أو تحفظه على تلك الوثيقة، لكنه حين سئل عن وجه اعتراضه عليها لم يزد عن الإعراب عن استيائه من الطريقة (القهرية) التي اضطر إليها مؤيدوه المشار إلى أسمائهم أعلاه للتوقيع عليه، أما مضامين الوثيقة فلم يبد أي اعترض نحوها، رغم إلحاح محاوره على ذلك. راجع نص الحوار في: حوار محمّد عبد العظيم مع الجمهورية، مرجع سابق، ص ٤-٥.

وفي الوثيقة هذه التأكيد على ذلك الامتياز الخاص والاستحقاق المتفرّد، بل تكاد تكون في بعض جوانبها نسخة مكرّرة من رسالة والد عبد الملك «إرشاد الطالب» حيث ورد في الوثيقة: «وأن الإمام بعد رسول الله ﷺ هو أخوه ووصيه أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، ثم الحسن، ثم الحسين، ثم الأئمة من أولادهما كالإمام زيد، والإمام القاسم بن إبراهيم، والإمام الهادي، والإمام القاسم العياني، والإمام القاسم بن محمّد، ومن نهج نهجهم من الأئمة الهادين»[1]. قارن هذا النص الحديث بالنص القديم في رسالة والده: «والولاية من بعده (أي الإمام علي) لأخيار أهل البيت: الحسن والحسين وذريتهما الأخيار، أهل الكمال منهم.. والولاية لمن حكم الله لها له في كتابه وسنة رسوله ﷺ رضي الناس بذلك أم لم يرضوا..». أي إنّه لا مجال في الوضع الطبيعي السوي - وفق تصوّرهم - لأيّ كان من خارج هذه السلالة في الحكم، بوصفه حاكمًا أعلى (رئيسًا أو ملكًا أو خليفة أو نحو ذلك)، ومن ثمّ فإن مسألة (الحكم المدني) وأبرز مدلولاته: حق الاختيار والترشيح، وإقامة النظام السياسي الذي يتولاه الأكفاء بصرف النظر عن سلالته وعرقه ونسبه غير وارد ولا مقبول مطلقًا في نظر المرجع الأعلى وولده وجماعته؛ لكونه يتعارض مع إرادة الله ومشيئته القاضيتين باجتباء أفراد أو سلالة لمقام هداية الناس وسياستهم، بصرف النظر عن رضاهم واختيارهم، رغم ما سبق من تأكيد عبد الملك - تعقيبًا على حوار والده مع صحيفة الوسط - بأن تلك الرؤية القائلة بالبطنين مجرّد نظرية تاريخية لا تصلح لزماننا!

ثم يأتي التأكيد في تلك الوثيقة على اصطفاء الحوثيين ضمن من زعموا بأن الله اصطفاهم. وواضح أن ذلك الاصطفاء للحكم قبل أي مدلول آخر، فكما اصطفى الله رسلاً وأنبياء لهداية الناس، فقد اصطفى آل البيت وذريّاتهم من (البطنين) لسياسة الناس ورياستهم وحكمهم مع وظيفة الهداية ووراثة الكتاب، وذلك فحوى ما ورد في الوثيقة المشار إليها، إذ بعد ورود النص السابق المصرّح بأن الإمامة لا تكون إلا في ذريّة رسول الله ﷺ من البطنين، جاء النص الاصطفائي التالي: «..ونعتقد أن الله سبحانه اصطفى أهل بيت رسول الله ﷺ

(١) عبد الملك الحوثي وآخرون، الوثيقة الفكرية والثقافية للحوثية، صادرة بتاريخ ٢١/ ٣/ ١٤٣٣هـ- ١٣ فبراير ٢٠١٢م، ص ٤، ط الأولى، د. ن، د.م.

فجعلهم هداة للأمة، وورثة للكتاب من بعد رسول الله إلى أن تقوم الساعة، وأنّه يهيئ في كل عصر من يكون منارًا لعباده، وقادرًا على أن يقوم بأمر الأمة والنهوض بها في كل مجالاتها (إن عند كل بدعة تكون من بعدي يكاد بها الإسلام وليًا من أهل بيتي موكلاً يعلن الحق وينوّره ويرد كيد الكائدين، فاعتبروا يا أولي الأبصار وتوكّلوا على الله) ومنهجيتنا في إثباته وتعيينه هي منهجية أهل البيت عليهم السلام»[1].

ولم يعد ثمّة مجال للتساؤل عن طبيعة تلك المهام والوظائف لهؤلاء المصطفين، خاصة إذا تذكّرنا أن جذور التشيّع كله سياسي، وأن الحوثية لا تختلف عن غيرها، لا سيما وقد ورد النص في منهج الحكم - وقد سبق - ثمّ جاء التأكيد عليه في آخر مسألة الاصطفاء بالقول: «ومنهجنا في إثباته وتعيينه هي منهجية أهل البيت عليهم السلام».

ولا تنازع الحوثية في نسبة ذلك إليها، ولا في مدلوله المتناقض مع أبجديات دولة العدالة والمؤسسات التي يدبّجون بها خطاباتهم وتصريحاتهم الإعلامية، معلنين إيمانهم بها، بل غاية ما يزعجها أن وثيقة داخلية كهذه غير قابلة للنشر العام؛ تسرّبت ووصلت إلى الصحافة والرأي العام، فكشفت جانبًا جوهريًّا مستورًا من فكر الحركة السياسي، ومعتقدها الكلّي المتناقض مع خطاباتها وتصريحاتها الإعلامية تلك ليس أكثر!! وذلك وفقًا لحديث الأستاذ محمّد عبد السلام الناطق الرسمي باسم الحركة الحوثية الذي أفضى به إلى العميد محسن خصروف المحلل الاستراتيجي والعسكري، حيث صرّح هذا الأخير بما دار بينه وبين الأول عقب صدور الوثيقة ونشرها، بعدما اتصل العميد خصروف بالناطق الرسمي للحركة الحوثية متسائلاً مستغربًا: كيف حدث ذلك؟ ومدى نسبته الفعلية إلى الحركة؟ فأجابه عبد السلام بتأكيده على صدور ذلك عن الحركة، مقرًّا بأنه أساء إلى الحركة وشوّه صورتها على نحو غير مسبوق، خاصة وأن الوثيقة غير قابلة للنشر الخارجي، بل هي محض تثقيف داخلي لأفراد الحركة[2].

---

(١) المرجع السابق، ص٧.

(٢) راجع: برنامج الحكمة يمانية، قناة سهيل الفضائية، حوار قدّمه: مختار الفقيه، ضم كلاً من العميد محسن خصروف والأساتذة: رشيدة القيلي، وعلي الصراري، وعلي الذيب.

رأي نظري مخالف، ولكن..

مع ما تقدّم فلا مناص - موضوعيًّا ومن جانب غير الذي تمت مناقشته آنفًا - من الإشارة إلى أنّه كانت قد ظهرت بعض الأصوات العلمية (التقليدية) التي عدّت مثل ذلك الرأي القائل بـ(الحق الإلهي) أو (الاجتباء السلالي) مجرّد نظرية تاريخية لا تنسجم مع روح العصر، وعدّت مقياس الكفاءة - وليس النسب - هو المعيار الأساس في ذلك، وأصدرت بيانًا بهذا المضمون في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٠م[1].

ومع أن ذلك التوضيح لم يكن كافيًا من وجهة نظر بعض الباحثين؛ إذ البيان لديهم لا يخرج عن تعزيز الاعتقاد المبطن بمشروعية خاصة[2]، كما ذهبت إحدى الباحثات إلى أن غياب أيّ من أسماء علماء المذهب بصعدة وتوقيعاتهم في ذلك الحين عن الأسماء الموقعة على البيان المشار إليه آنفًا، تعبير عن رفض علماء صعدة (وفي مقدّمتهم: مجد الدين المؤيدي رئيس الهيئة العليا لـ(حزب الحق) وقتذاك، ونائبه: بدر الدين الحوثي) لفحوى البيان ومنطوقه، وهو ما يمكن تفسيره وفقًا لهذه الوجهة بأنه تعبير عن التمسك بأحقية آل البيت في الحكم، وعدّ البيان تراجعًا كبيرًا عن الإطار الفكري للزيدية[3].

وقد كنت واحدًا ممن يدفع باتجاه تعزيز مثل هذا البيان، كونه صادرًا عن شخصيات علمية ذات ثقل في الوسط الزيدي بعامة، وكان يمكن أن تكون لمثل ذلك البيان صدقية أكبر لو لم تحدث انتكاسة مخيّبة للآمال تؤكّد صوابية تلك التحفظات السابقة وبُعد نظر أصحابها، وذلك بعدما وجدنا شخصيات

---

(١) راجع: بيان الإمامة الذي وقّع عليه بعض علماء المذهب الزيدي؛ صحيفة الوحدة (اليمنية)، وانظر نصّه الكامل في: عبد الفتاح البتول، عصر الإمامة الزيدية في اليمن، ٢٨٤-١٣٨٢هـ ص٣٥٣-٣٥٦، مركز نشوان الحميري للدراسات والنشر: صنعاء، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

(٢) راجع: محمّد عبد الله زبارة، قراءة نقدية في بيان الإمامة، صحيفة الوحدة، انظر: نص المقال في المرجع السابق، ص٣٥٧-٣٦٨.

(٣) أشواق أحمد مهدي غليس، التجديد في فكر الإمامة عند الزيدية في اليمن، ص١٧٥، مكتبة مدبولي: القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

من مثل: العلامة حمود بن عباس المؤيّد، والعلامة محمّد بن محمّد المنصور اللذين وردت أسماؤهم ضمن هذا البيان الداعي إلى اعتبار معيار الكفاءة وليس النسب شرطًا للحكم، لا يلبثون أن يتراجعوا بعد أكثر من عشرين عامًا، وذلك حين سارعوا إلى التوقيع على تلك الوثيقة الموسومة بـ«**الوثيقة الفكرية والثقافية**»، حيث وردت أسماؤهم وتوقيعاتهم ضمن المقرّين بها، وهو ما دعاني قبلاً للتعليق على ذلك بالقول: إن بعض الموقّعين على الوثيقة من الشخصيات العلمية التقليدية لا يتردّدون في التوقيع على الشيء ونقيضه!

ومهما عزا البعض هذا الاضطراب في الموقف والتناقض في الرأي إلى وضعهم (الذهني) و(النفسي) و(البدني) اليوم، حيث تجاوز كلا المرجعين المذكورين: (المؤيّد والمنصور) التسعين، مما يسهل معه استدراجهم إلى مواقف مؤسفة كهذه؛ فإن الأمر سيترك أثرًا سلبيًا، لو لم يكن إلا من حيث إعادة الجدل جذعًا، وكأن جهدًا كان يُنظر إليه بتقدير لم يتم، علاوة على ما قد يجر إليه ذلك من تقوّلات لا يخلو بعضها من نبز بالاتهام أو طعن في النوايا، مع أنّا كنا في غنىً عن ذلك كلّه!

ومع كلّ ذلك فليس أمام كل من ينتمي إلى ذلك الإطار بصدق وجدّ إلا السعي نحو درء الفتنة، وتحقيق السلم الاجتماعي، وبسط الوئام والتآلف بين أبناء المجتمع، وتفويت الفرص على المتربصين بالمجتمع من كل اتجاه؛ سوى أن يستتبع دعاويه برفض مثل تلك الآراء التاريخية (المؤسفة) بجملة من الإجراءات النظرية والعملية الصريحة في رفضها لكل دعوى نظرية أو مسلك عملي، عبر أيّ نشاط أو فعالية ثقافية أو علمية أو تربوية أو سياسية تكرّس ذلك المنزع، أو تدفع للاعتقاد بامتلاك (عقدة) التفوّق الخاص. وفي مقدّمة كل هذا إعلان موقف صريح وواضح من الاحتفاء بـ(عيد الغدير) على ذلك النحو الذي يتم في السنوات الأخيرة؛ إذ إن أبرز مدلولاته - بموضوعية تامة - تأكيد ذلك المعنى السلبي بكل ما يحمله من آثار وتداعيات في الصراع السياسي والفكري مستقبلاً.

اتجاهان: سلمي ومسلّح

بالعودة إلى بعض أبرز المؤسسين الأوائل لتنظيم (الشباب المؤمن)؛ يجد الباحث اختلافًا بينهم في تحديد ملامح المستقبل السياسي والتنظيمي للتنظيم، قبل أن يصبح حركة مسلّحة، ويغدو اتجاهين: اتجاه سلمي فقد السيطرة الفعلية على التنظيم، وأعني بهم من تبرّأ من الدخول في مواجهة عسكرية مع الدولة، أي الأمين العام الأسبق لتنظيم (الشباب المؤمن) محمّد عزّان، ومن ظل معه في اتجاه الدعوة السلمية. واتجاه مسلّح قاده منذ المراحل الأولى لتشكّله الراحل المؤسس حسين بدر الدين الحوثي، ووالده من بعده، وإخوانه ورفاقه ومن تابعه في اتجاه المواجهة والتصعيد، وهم الذين غدا وصف الحوثية – وليس (الشباب المؤمن) – ملازمًا لهم، بعدما بلغ الخلاف مع السلطة ذلك المدى من المواجهة المسلّحة. هذا على رغم أن محمّد عزّان يصف الوضع بعد خروج الخلاف إلى العلن وتحديد قسمات كل اتجاه ومساره بأن الذين ذهبوا مع حسين ليسوا ٩٠٪ كما ورد في سؤال وجّه إليه بهذا الخصوص، بل أكّد أن ٢٠٪، فقط يمكن أن يكونوا مع حسين الحوثي، في حين أن ٨٠٪ من أعضاء المنتدى معتدلون، مضيفًا: «ولو جئنا بإحصائية ستجد أن بعضهم يواجه المتمردين، والبعض الآخر جالس في بيته. أما الآن ولا ٥٪ ممن كانوا يعرفون في التنظيم مع عبد الملك الحوثي، وأكثر من ٩٥٪ من الذين معه لم نعرفهم في حلقات درس ولا في مراكز»[1].

ومع الإشارة المهمة إلى أن حديث عزّان توصيف للوضع في حينه – من غير علاقة له بالضرورة بالتطوّرات اللاحقة التي أعقبت عملية الانفصال بين تنظيم (الشباب المؤمن) النخبوي التربوي العلمي، ناهيك عن ما حدث من تطوّرات أكثر (دراماتيكية) بُعيد اندلاع الحرب في ٢٠٠٤م، ثمّ بعدما قضى الحوثي في الجولة الأولى منها، حيث أصبحت الحوثية بعد ذلك ملاذًا لكثير ممن يحمل السلاح وكفى، بعيدًا عن اشتراطات تنظيم (الشباب المؤمن) وقواعد

---

(١) حوار محمّد عزان مع صحيفة الناس (أجرى الحوار: عبد الباسط القاعدي) في ٩ إبريل- نيسان ٢٠٠٧م، وانظره كاملاً في: مأرب بريس.
http://marebpress.net/articles.php?id=1501

الالتحاق به، ذات الصبغة الفكرية والتربوية بالدرجة الأساس - مع الإشارة إلى ذلك، فلعلّه مما يعزّز هذا الاستنتاج لعزّان ما سلف من حديث للشيخ فيصل منّاع من أن الحوثيين لا يمثّلون سوى ١٠٪ من مجموع مكوّنات مجتمع صعدة، مع الإشارة كذلك إلى الفارق الجوهري بين حديث عزّان ومنّاع؛ إذ الأول يتحدّث عن نسبة من تبقى مع الحوثي من أصل تنظيم (الشباب المؤمن)، في حين أن الثاني يتحدّث عن مكوّنات المجتمع هناك على نحو عام، والجامع بينهما المحدودية العددية لجماعة الحوثي، على خلاف ما يصوّر الأمر من قبل الجماعة وبعض المتعاطفين معها!

وفي حوار آخر، وفي سياق جواب للأستاذ عزّان على سؤال: «هل ما يزال منتدى (الشباب المؤمن) قائمًا حتى الآن؟" أجاب: "(الشباب المؤمن) لم يعد قائمًا الآن كمؤسسة وإدارة وما أشبه ذلك، لكن كون هناك شباب مؤمنين [هكذا، والصواب: مؤمنون] بالفكرة الحمد لله، مازالوا موجودين، وهؤلاء لم يعودوا متقوقعين، فقد ذهبوا إلى الجامعات، والانتماء لهذه المؤسسة لا يعني أنها صنم، لقد كانت فكرتنا أن نصلح الفرد، ثم نتركه لأي حزب أو مؤسسة شاء، المهم أن يكون صالـحًا في ذاته فكريًا»[1].

عزّان للعمل الحزبي: وداعًا

في سؤال مباشر وجّه إلى الأستاذ عزّان في الحوار السابق ذاته نصّه: «هل ستعاود مجدّدًا لإحياء منتدى (الشباب المؤمن)؟» وكانت إجابته: «أنا الآن صارت لديّ قناعة بأنّه يستحسن العمل من خلال مؤسسات الدولة، بحيث نفعل باعتبارها ملك الجميع، ولا تكون بيد حزب أو فئة أو طائفة، وتكون مؤسسات لليمنيين كلهم، بحيث يعود كل اليمنيين إلى الفكر الصحيح والاستقامة، ويتفعّل دور الإرشاد والثقافة؛ لأن إلغاء المذاهب أمر صعب جدًّا»[2].

وفي آخر هذا الحوار سئل عزّان: «الآن ماذا سيفعل محمّد عِزّان؟»

---

(١) حوار محمّد عزان مع صحيفة الوسط (لم يُذكر المحاور)، الوسط نت، في ٦ يوليو ٢٠٠٥م.

(٢) المرجع السابق.

فأجاب: «لقد قضيت ثمانية عشر عامًا طفولة ومراهقة، وعشر سنوات قضيتها في عمل حزبي ومذهبي، خرجت منه بتهم وفتاوى وإدانات، وعشر سنوات من أجل تشجيع الناس مع الدولة ومع النظام والديمقراطية والدستور، وأخيرًا حُبست (إشارة إلى سجنه الذي امتدّ من ١١/ ٧/ ٢٠٠٤م إلى ٢٦/ ٤/ ٢٠٠٥م) فلا هذا تأتّى ولا ذاك حصل. أفضّل أن أعيش ما بقي من عمري لأولادي وأهلي، وأن أكتب ما ينفع اللّه به، بعيدًا عن أي خلفيات سياسية أو حزبية، وأتمنّى أن أعمل شيئًا يؤدّي إلى التقارب بين المذاهب»[1].

وفي ضوء ما تقدّم بالوسع استخلاص أن التفكير بالعودة إلى الاتجاه السلمي تنظيم (الشباب المؤمن) وفق الصيغة (العزّانية)، بات مستبعدًا تمامًا بعد حديث المؤسس الفعلي لذلك الاتجاه، على ذلك النحو من الصراحة والوضوح، وهو ما يعني أن فكرة تنظيم (الشباب المؤمن) بكل أبعادها التربوية والفكرية والتنظيمية والسياسية غدت جزءًا من التاريخ القريب، ومن ثمّ فإن هذا الطرف قد حدّد رؤيته وموقفه المستقبلي من التنظيم.

ويبدو أن ذلك الموقف صريح وجدّي، غير تكتيكي أو اضطراري، فرضته طبيعة المرحلة، بل يمكن الذهاب إلى شبه الاعتقاد بأن ذلك موقف نهائي، لا مراوغة فيه.

الحوثي للعمل السلمي: مرحبًا ولكن..

وإذا كان من المحال أن يجد الباحث في هذا الشأن حديثًا بأي معنى لحسين الحوثي؛ نظرًا إلى أنه قضى في نهاية الجولة الأولى من المواجهة المسلّحة؛ فإن حديث بعض إخوانه يكشف عن مسألة جوهرية ذات صلة عضوية بمستقبل الحوثية، ولكن على نحو لا يخلو من التعارض، فعلى حين ينادي يحيى الحوثي- على سبيل المثال - في رسالته إلى العلماء بضرورة «صدور موافقة رسمية بتأسيس حزب سياسي مدني في ظل الدستور والقانون، على أن ينتهي التأسيس في مدة أقصاها شهرين [هكذا والصواب شهران] من صدور الموافقة،

(١) المرجع نفسه.

على أن لا يتم وضع شروط تعجيزية لذلك»[1]، وهو عرض ظل قائمًا من قبل السلطة حتى اندلاع الثورة الشبابية منتصف فبراير ٢٠١١م، وفقًا لحوار الرئيس السابق علي صالح بهذا الخصوص، حيث كان قد قال بهذا السياق: «وإذا أرادوا أن ينشئوا لأنفسهم حزبًا سياسيًّا فلا مانع لدينا، وطبقًا للدستور والقانون، ومثل بقية الأحزاب، والوطن يتسع للجميع من دون اللجوء إلى العنف أو الإرهاب أو التخريب»[2]. وهو عرض أحسبه اليوم أكثر جديّة من أي وقت مضى بالنسبة إلى السلطة، بالنظر إلى أن القائمين عليها هم نتاج الثورة، وليسوا الخصوم التقليديين المفترضين للحوثيين.

لكن الشقيق الأصغر لحسين ورئيس الجماعة اليوم: عبد الملك، لا يوافق شقيقه يحيى الرأي، إذ يقول في بيان شمل جملة مطالب – وإن كان ليس بين يديّ ما يفيد أيّ الأمرين (الرسالة والبيان) سابقًا على الآخر؛ نظرًا لإغفال تاريخ هذا البيان – من بينها موضوع تأسيس حزب، حيث ورد قوله: «بخصوص موضوع الحزّية، لا نرغب على الإطلاق في تشكيل حزب، وليس للدولة أن تلزمنا بذلك، كما ليس لها أن تحرمنا من حرّية الكلمة، بحجّة عدم تشكيلنا لحزب؛ لأن الدستور يكفل لنا كمواطنين حريّة الدين والمعتقد والفكر والكلمة، كما إن الدستور لا يلزمنا بالتحزّب، حتى نحصل على حق حرّية التعبير»[3].

والذي يظهر أن رفض فكرة الحزب جاءت في الظرف ذاته الذي ظهر فيه البيان باسم المظلومين، بقرينة أن تلك الموافقة الواردة في رسالة يحيى جاءت أثناء استعار المعارك في الحرب الثانية عام ٢٠٠٥م، متزامنة مع انعقاد اجتماع لبعض علماء اليمن لتدارس أزمة صعدة، وكذلك جاء بيان عبد الملك في الظرف

---

(١) يحيى الحوثي، رسالة إلى العلماء في ٢٠٠٧\٥\١٦م، موقع ناس بريس، www.nasspress.com.

(٢) حوار علي عبد الله صالح مع صحيفة الحياة (اللندنية) في ٢٠٠٩/٠٣/٢٨م، وانظر موقع صحيفة الحياة

http://www.alhayat.com/special/dialogues/03-2009/Item-20090327-493b6d70-c0a8-10ed-000c- e0bb323a44f6/story.html

(٣) بيان باسم المظلومين من أبناء صعدة، حرّره عنهم عبد الملك الحوثي، عادل الأحمدي (وثائق)، الزهر والحجر، ص ٤٠٧، مركز نشوان الحميري للدراسات والنشر: صنعاء، الطبعة الثانية، ٢٠٠٦م.

ذاته، بدليل أنه وردت فيه الإشارة إلى مطلب السلطة المتصل بـ«وصول بدر الدين وأولاده إلى صنعاء»، وأنه قد استجيب لذلك إذا وفّت السلطة بمطالبها باستثناء «وصول بدر الدين بنفسه، لظروف إنسانية وصحيّة...»(٤).

ومعلوم أن ذلك إنما حدث أثناء الحرب الثانية، أي بعد عودة بدر الدين من صنعاء، وبعد حواره الشهير مع صحيفة الوسط، وهو الظرف ذاته، الذي تردّد فيه أن بدر الدين يقود المعركة، بعد أن قتل ولده حسين في الجولة الأولى. وليس لدى الباحث ما يجعله قادرًا على ترجيح ما إذا كانت تلك الموافقة السابقة تمثّل رأي الجميع، أم إن الرفض هو السابق ثم بدت مرونة بالموافقة؟ وما إذا كان كل من الموقفين تكتيكًا أم استراتيجية أم تعبيرًا عن نزاع حقيقي بين آل الحوثي؟!

ولعل من المرجّح أن الأمر قد استقرّ على الرفض، إذ لو كانت المسألة تحلّ سياسيًا - من وجهة نظر الحوثيين أو بعضهم على الأقل- بتشكيل حزب سياسي؛ فإن ذلك متاح لهم ولغيرهم، كما أن بإمكان (حزب الحق) أن يستجيب لمطالبهم إلى حدّ بعيد، فيعودوا إلى الانضواء في إطاره، وهو حزبهم الأصلي، قبل أن يقدّم معظمهم وفي مقدّمتهم حسين الحوثي استقالتهم منه. وللحزب تسجيل قانوني سابق في لجنة الأحزاب، ولا يستدعي سوى إعلان هذه الأخيرة رفع الحظر عنه، بعدما طلب منها أمينه العام الأسبق أحمد الشامي حلّه، نظرًا لصعوبات فنية وقانونية واجهته، مع أنّه عمليًا قائم يمارس نشاطه، كأي حزب علني مشروع آخر.

يؤكّد هذه الوجهة - أعني عدم الجدّية في الإعلان عن حزب سياسي- تصريح حديث جدًّا نسب لعبد الملك الحوثي مفاده أن مسألة تشكيل حزب سياسي للحوثيين لم يحن أوانها بعد، وأنها قد تعلن متى رأت قيادة الحزب الجو مهيأً لذلك.

أنصار اللّه: المغزى والواقع

يذهب بعض المختلفين مع الحوثية بعيدًا حين يغرقون في نظرية المؤامرة

---

(٤) المرجع السابق.

إلى الحد الذي يدفع بعضهم ليستنتج أن تسمية الحركة الحوثية بـ(أنصار اللّه) يعود إلى منتصف القرن العشرين الماضي، أي إلى ثورة ١٩٤٨م الدستورية ضد الإمام يحيى حميد الدّين الذي اغتيل في ١٧ فبراير ١٩٤٨م، وذلك حين يعمدون إلى ما يصفونه بالوثيقة المتمثلة في صورة رسالة موجّهة من الإمام أحمد بن يحيى حميد الدّين إلى قائد حركة الثورة حينها عبد اللّه بن أحمد الوزير، جاء فيها: «من أمير المؤمنين الناصر لدين اللّه أحمد بن أمير المؤمنين المتوكّل على اللّه يحيى بن أمير المؤمنين المنصور باللّه محمّد بن يحيى حميد الدّين إلى الناكث الذليل الحقير عبد اللّه بن الوزير، لقد ارتقيت مركبًا صعبًا على طريق الغدر والخيانة، وإنك ستسقط إلى الهاوية في القريب ذليلاً حقيرًا.. وإني زاحف إليك بـ(أنصار اللّه) الذين سترى نفسك تحت ضرباتهم معفرًا فريدًا (ولا يحيق المكر السيئ إلا بأهله)»[1].

ويذهب آخرون إلى أنّ توقف ما عُرفت بالحرب السادسة قد كان بداية تحوّل حوثي نحو إعلان حزب سياسي[2]، وربما يدعم هذا الاتجاه الثاني أن الحوثيين كانوا قد أعلنوا في تلك الأثناء مشاركتهم أحزاب (اللقاء المشترك) عبر توقيع تحضيرية الحوار الوطني بداية إبريل على وثيقة مشتركة بين الجانبين تضمنت أهم المحاور الأساسية، التي ستبنى عليها خطوات تؤدّي إلى حوار وطني شامل، وتضمن الاتفاق بنودًا منها نبذ العُنف، واعتماد النضال السياسي السلمي، ومؤتمر الحوار الوطني، ووثيقة الإنقاذ، طريقًا لحل قضية صعدة وآثارها، والتمسك بالتسامح والتعدّد والمواطنة المتساوية والوحدة الوطنية والدستور والقانون[3].

والواقع أن لا صلة مطلقًا - من وجهة نظر صاحب هذه الدراسة - بين التسمية الجديدة (أنصار اللّه) وبين ما وصف بالوثيقة التي ترجع إلى سنة ١٩٤٨م، وذلك محض توافق ليس أكثر، وليس ثمّة ما يدعو الحوثيين إلى ذلك بعد مضي

---

(١) انظر: صحيفة الناس، العدد (٦١٦)، ١٥/ ١١/ ١٤٣٣هـ- ١/ ١٠/ ٢٠١٢م.

(٢) المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي اليمني للعام٢٠١٠م، ص١١٧، د. ط، ، د.ن: صنعاء.

(٣) المرجع السابق، ص ١١٩.

كل ذلك الزمن، كما أن الاتجاه الثاني القائل بأن تقديم الحوثيين أنفسهم تحت عنوان (أنصار اللّه) يشير إلى الرغبة في الإعلان عن حزب سياسي مدني، بل إن المعطيات التي بين أيدينا إنما تشير إلى تأثر بيّن بـ(حزب اللّه) اللبناني، وزعيمه (حسن نصر اللّه)، حيث الدمج غير المباشر بين تسمية الحزب وزعيمه من جهة، خاصة بعد أن نلحظ ذلك التقمّص اللافت لقائد الجماعة عبد الملك الحوثي الذي يحاول التماهي مع زعيم حزب اللّه، في الشكل والخطاب، لولا تعذر ارتداء عمامة كعمامته؛ حيث ستغدو مستنكرة، بل دليل التبعية لو حدثت.

ومن جهة أخرى - ولعل هذا هو الأهم - فإن الحرص على التسمية الجديدة قد يغيّر من تلك الصورة النمطية التي عُرف بها الحوثيون طيلة حروبهم الست، ولم تكن بمستوى السمعة (الحسنة) التي يطمح الحوثيون أن يحققوها في نفوس الشعب. غير إن من الملاحظ إعلاميًا وسياسيًا أن تسمية الحوثيين ظلت هي المتداولة، ولا يكاد يُذكر هذا العنوان الجديد إلا في بعض الإصدارات الإعلامية الحوثية، أمّا الصورة فلعلها زادت تشويهًا منذ العام ٢٠١١م أكثر من أي وقت مضى، وبخاصة لدى الفئة المتعلّمة، حيث تزايدت المسلكيات الحوثية التي تسببت في فقدان الحوثيين بعض الأنصار والمتعاطفين، لا سيما على خلفية حصار دمّاج، وقتال القبائل في حجور بمحافظة حجّة. أمّا خطوة الانضمام إلى إطار تحضيرية الحوار الوطني وما تضمنته من عناوين إيجابية، فعلى الرغم من الأهمية النظرية لذلك؛ فإنها لم تحقق ما تمناه كثير من المخلصين الحريصين على سيادة السلم الاجتماعي، والاحتكام إلى تلك الوثائق المشار إليها في اتفاق الطرفين. ومرّت فترة كافية من دون أن تتحقق تلك الأمنيات، ثم تفجرت الثورة السلمية، وعلى رغم أن الحوثيين أعلنوا مساندتهم لها منذ الأيام الأولى؛ إلا أنهم ما لبثوا أن اختلفوا مع أكبر مكونات المؤتمر الوطني وأحزاب (اللقاء المشترك)، وهو (التجمع اليمني للإصلاح)، على نحو قسم المشترك أو يكاد، ذلك أن ثمة متعاطفين مع الحوثيين داخل ذينك الإطارين، بل يذهب بعض المراقبين إلى وصفهم بـ(حلفاء الحوثيين)، وربما وُصف بعضهم الآخر بأنّه أشبه بـ(الجناح السياسي) للحوثيين.

موقف مفصلي: هل يتحقّق إلقاء السلاح والاعتراف بالآخر؟

ويبقى السؤال الأهم قبل ذلك وبعده، ورغم التصريحات التي تبدو متعارضة بين إقدام وإحجام: هل يمتلك الحوثيون قرارًا تاريخيًا شجاعًا حاسمًا، فيعلنون حزبًا سياسيًا مدنيًا، وفق رؤيتهم الإسلامية الخاصة؟ على أن يكون ذلك متضمنًا بعض الإجراءات العملية المؤكدة لصدقية الإعلان وفاعليته العملية، ذلك أن الجماعة (الحوثية) أو من يؤمن بمسارها، أو يدعم خطّها المسلّح، جماعة ذات خصوصية، حيث من المفترض أن إعلان حزب سياسي لها يعني أن تنتقل من العمل المسلّح إلى العمل السياسي السلمي، وهو ما يقتضي تلك الإجراءات الإضافية الخاصة لانخراطها فعليًا في العمل السياسي السلمي، تمامًا كما لو أعلنت جماعة ما (كالقاعدة مثلاً) إيمانها بالعمل السياسي المدني، بعدما كانت تحمل السلاح في وجه الدولة أو خصومها، أو تؤيّد حامليه وتبرّر لهم ذلك، ولهم جميعًا (حوثيون وقاعدة وغيرهم ممن يؤمنون بمنهج حمل السلاح لتحقيق مطالبهم) مبرّراتهم الخاصة، بمعزل عن مدى كونها مقبولة أو مرفوضة من الطرف أو الأطراف الأخرى أمام منطق القانون وسلطانه، فلا يُعقل أن تظل بعض فعالياتهم وأنشطتهم السابقة لإعلانهم الانتقال إلى العمل السياسي المدني قائمة بمدلولاتها المنافية لذلك الإعلان، بما يحمله بقاؤها من مدلولات مرحلة سابقها كان طابعها الصراع والعنف والإقصاء والادّعاء لمشروعية خاصة ونحو ذلك، لا سيما مع ما ورد من حديث صريح للمرجع الأكبر للجماعة العلامة بدر الدين الحوثي، أو للشيخ محمّد عبد العظيم الحوثي الذي زاد - كما تقدّم - أن اشتراط البطنين من أصول الدّين عند الزيدية، وأن الطرف الآخر الذي يعلن قبوله بـ(الديمقراطية) والإرادة الشعبية عبر الانتخاب إنما (يغازل) - هكذا وصف الأمر- الحكومة، بغية الحصول على مكاسب، وليس ذلك بالمقبول في المذهب بل مخالف لأصوله.

لذلك لا بد من تأكيدات نظرية وعملية لمثل هذه الاتجاهات الجديدة، إن كان ثمّة جديّة في الانخراط في العملية السياسية السلمية، بحيث تثبت حقيقة عدم تعارضها مع الدستور الحالي أو المستقبلي، والقوانين النافذة في البلاد،

ويثبت كل من يبغي الانخراط في العملية السياسية وهو قادم من تلك الخلفية - كائنًا من كان - أن لديهم قدرة على التخلّي عن العنف تمامًا، فيلقوا السلاح، ويطلّقوا فكرة الثأر، ويحتكموا إلى مؤسسات الدولة، ويرتقوا في خطابهم بعيدًا عن الازدواجية والاضطراب.

والواقع أن هذا التشديد ليس رأيًا خاصًا بكاتب هذه الدراسة، أو لشخصيات تنتمي تقليديًّا إلى إطار فكري مغاير لاتجاه الحوثيين، بل هو رأي بعض حكماء اليمن وكبار قادة الرأي فيه، ولعل ذكر أحدهم في هذا السياق ذو دلالة لا تخفى؛ نظرًا لاتسامه بالصفة السابقة من جهة ولكونه نائبًا لرئيس لجنة الاتصال مع القوى والفعاليات المعنية بمؤتمر الحوار الوطني المزمع عقده في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١١م من جهة أخرى، وذلكم هو الدكتور ياسين سعيد نعمان الذي أكّد أن كل من يتمسّك بالسلاح «لا يجوز له التحدّث عن الحوار أيًّا كان؛ لأنه في تناقض جوهري». فسئل مباشرة: «حتى لو كان الحوثي؟» فأجاب: «أيّ أحد، أيّ أحد يتمسك باستخدام السلاح لا يجوز له أن يتحدّث عن الحوار؛ لأنّه في تناقض حقيقي بين مفهوم الحوار وبين مفهوم فرض الشروط أو الموقف بالسلاح». وقال: «عندما يقبل أيّ طرف بالحوار، معنى هذا أنّه يتنازل عن استخدام السلاح». مصرّحًا أن المرحلة الحالية تقتضي استخدام أدواتها.

وفي رده على سؤال بشأن مزاعم بعض تلك الجماعات التي تحمل السلاح من أن هناك تدخلاً خارجيًا في شؤون اليمن يدفعها للتشبث بترسانة الأسلحة، أجاب الدكتور نعمان: «الذي يواجه هذا التدخّل الخارجي هي الدولة وليس الفئات»[1].

حسين الحوثي: إشكال حقيقي حول التعدّدية والقبول بالآخر

سبق القول بأن حديثًا عن الدولة المدنية أو دولة العدالة والمؤسسات القائمة على مبادئ المؤهلات والكفاءة والعدالة والحرية والمساواة وتكافؤ الفرص، لا ينسجم مطلقًا مع حديث آخر يؤمن بالمشروعية الخاصة، واحتكار

(١) حوار الدكتور ياسين سعيد نعمان مع قناة الميادين، مرجع سابق.

الحقيقة والادّعاء بالاجتباء الإلهي، فإنه وعلاوة على كل ما تقدّم نجد ألف حجة وحجّة لمن يطالب بتلك الشروط، خاصة إذا استرجعنا فكر الراحل المؤسّس حسين بدر الدّين الحوثي الذي يعزّز كل ما تقدّم بحديث مفزع أشدّ عن إيمانه العملي بـ(نظرية الاجتباء لآل البيت) ليس ذلك فحسب، بل وفق رؤيته الشخصية وحده، دون أن يجعلها مجرّد اجتهاد، بل هي الحق والحق وحده!!

وتجد له حديثًا صريحًا لا لبس فيه في رفض التنوّع الفكري، وتجريم التعدّد السياسي وفي أي مجال، ولا يذكر ثوابت في هذا، بل لا يعترف بمشروعية لآخر سواه في أي وضع وبأي معنى (وسيأتي جانب من نصوصه بهذا الخصوص في سياق الحديث عن المستقبل التربوي).

وسأورد عليك - قارئي العزيز - لاحقًا الشواهد النصيّة المؤكّدة لحقيقة الضيق المفرط بالآخر المختلف، سواء كان قريبًا مسلمًا أم بعيدًا غير مسلم، وذلك من خلال أحاديث المؤسس حسين، تلك التي يتصل بعضها بالمستقبل السياسي التنظيمي، فيما يرتبط بعضها الآخر بالمستقبل الفكري التربوي، وهي التي يعمل الحوثيون اليوم على توزيعها على أكبر نطاق، وهو ما يجعل من مسألة التأكّد من صدور ذلك عنه أمرًا متاحًا لكل أحد، ليتم مناقشته في ضوء الثوابت الشرعية والوطنية العامة والقواسم المشتركة، وذلك بفضل هذا التوزيع اللافت اليوم لدروس المؤسس حسين عبر ما يُعرف بـ(ملازم السيّد حسين بدر الدّين الحوثي).

رفض التعدّدية جملة وتفصيلاً

يرفض حسين الحوثي التعدّدية بأي معنى من معانيها في الفكر أو في الفروع الفقهية أو في الاعتزاز ببعض الأعلام والرموز في تاريخنا الإسلامي ممن ليس راضيًا عنهم، بل يوسعهم اتهامًا وتشنيعًا وطعنًا وذمًّا في معظم دروسه. وهو يعتقد أن لاسبيل أمامنا إلا منهج أهل البيت وفق فهمه الخاص وحده، وجمع المذاهب جميعها سنيّها وشيعيها في مذهبه الخاص وحده، ما لم فإن الأمة ستتشتت وستفترق وستنهزم.

وقد تناول هذا المعنى في أكثر من درس أو ملزمة، ومن ذلك قوله في

درس (الوحدة الإيمانية): «عندما يتحرك أبناء هذه الأمة وهم طوائف متفرقة، مذاهب متعددة مختلفة في عقائدها، مختلفة في أحكامها الفقهية، مختلفة في تشريعاتها، مختلفة في مواقفها، مختلفة في أعلامها، أليسوا هم من سيوصلون الدّين إلى أي بقعة أخرى بشكل مفرّق؟ تصوّر أنه جيش مكوّن من مائة ألف، أو حتى خمسمائة ألف، وباعتباره جيشًا إسلاميًا فيه الزيدي والجعفري والشافعي والمالكي والحنبلي كل هذه المذاهب، عادة يكون بين الجيوش علماء ومثقفين [هكذا، والصواب: ومثقفون] ومتعلّمون أليس كذلك؟ عندما يفتحون منطقة – هذا فرض – يفتحون منطقة من المناطق في العالم، ما كل واحد (أي: أليس كل واحد) سيتحرّك ليعلّم الآخرين بمذهبه من منطلق أنّه يريد أن يعلّمهم دين اللّه ويعلّمهم الحق؟! إذا سيوصل [هكذا، والصواب: سيصل] دين اللّه مفرّقًا إلى الآخرين، فيوسّعوا الفرقة، فلا يمكن لهم أبدًا أن يحظوا بنصر اللّه؛ لأنهم هم فيهم خلل كبير. إذا كانت الوحدة على النحو هذا الذي رسمه اللّه لعباده المؤمنين في القرآن الكريم (يشير إلى الآية الكريمة: ﴿ وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ ﴾) هي ضائعة في أوساطهم، أليس هذا خللاً كبيرًا جدًّا؟ أي إنهم سيحملون الدِّين إلى مناطق أخرى، فينشرون العقائد الباطلة، وينشرون الأقوال الباطلة، والنظرات الباطلة، والمواقف الباطلة إلى تلك الشعوب الأخرى. هل سينصر اللّه أمّة من هذا النوع؟»[1].

ومما يؤكّد خطورة فكرته آنفة الذكر أكثر استدعاؤه التاريخ اليوم بطريقته الخاصة، حين اتهم – من حيث لم يقصد – الإمام علي بن أبي طالب رضي اللّه عنه بالقعود والـجُبن والتخلّف عن المشاركة في الفتوحات الإسلامية، لأن الإمام عليًا – بزعمه – وبحسب طريقته: «يعرف أن أيّ تحرّك من جانب أمّة قد أصبح الخلل فيها كبيرًا، هي لن توصل دين اللّه إلى الآخرين، ستوصل دينًا مشوّهًا، دينًا ناقصًا إلى الآخرين، واللّه يريد من عباده أن يوصلوا دينه هو، الدين الذي شرعه لهم، الدّين الذي أنزله إليهم، أن يوصلوه إلى الأمم الأخرى. متى سيكونون جديرين بنصر اللّه؟ عندما تتوحد كلمتهم على منهج واحد، وتحت قيادة واحدة»[2].

(١) حسين بدر الدّين الحوثي، ملزمة الوحدة الإيمانية، د.ت، ص٢-٣.

(٢) المرجع السابق، ص٣.

وهذا الاتهام في الواقع لا يطال عليًا وحده، بل ينال من مقام النبي ﷺ قبل ذلك؛ لأنه لو صح ما زعمه في حدوث ذلك الخلل الكبير، على ذلك النحو؛ لكان خللاً ينال من قدرات المربي الأول، أي النبي ﷺ؛ إذ فشل - حاشاه - في تربيته للرعيل الأول من الصحابة، وهم حملة الرسالة، ومبلغو الدّين، وسبيل إيصال الإسلام إلينا وإلى العالم، وكيف يمكن أن يتحقّق ذاك في ظل الخلل الكبير المزعوم؟ وأنى يؤتمنون، أو يوثق بهم بعد ذلك؟! هذا مع ما ورد في القرآن من تبرئة لذلك الجيل في عمومه، لا سيما السابقون الأولون.

لا تجتمع الحرية ووحدة الأمّة

يعتقد حسين الحوثي أنّه لا تجتمع الحرّية (حرّية الرأي - التفكير - العمل السياسي (الحزبية) - الصحافة ..إلخ) ووحدة الأمة، ولهذا يظل يردّد بأن الاعتصام بحبل اللّه يتنافى وهذه الأنواع من الحرّية، وهنا يتساءل مستنكرًا: «إلى أيّ شيء نحن محتاجون؟ إلى ﴿ وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ ﴾ أو إلى العناوين الأخرى: حريّة الاجتهاد، وحريّة الرأي والرأي الآخر، وحريّة التحزّب؟ ما الذي يمكن أن يجعلنا أقوياء في مواجهة أعدائنا؟ هل أن نكون على النحو الأول؟ معتصمين بحبل اللّه جميعًا غير متفرّقين؟ أم نكون فرق [هكذا، والصواب: فرقًا] آراء متباينة، فرق [هكذا، والصواب: فرقًا كذلك] أفكار [هكذا، والصواب: أفكارًا] متعدّدة، كل واحد يعرف، بل كل واحد من الناس، حتى نعرف أننا أحيانًا نرضى لديننا بالشيء الذي لانرضاه لقبيلتنا، أيّ شيخ في القبيلة، أيّ إنسان عاقل في قبيلته يقول للقبيلة: المجال مفتوح، الرأي والرأي الآخر، وحرّية الأشوار، وكل واحد، يمشي على ما طلع في رأسه!»[1].

أحسب أنه غدا من الواضح الآن مدى التصوّر الغريب لفكرة التعدّدية في فكر حسين الحوثي ومنهجه، حتى في الفروع والفقهيات، ومن يمتلك الحقيقة المطلقة؟ ولأن سنة اللّه قد قضت بالتعدّد والاختلاف فكأن الرجل يقول لنا: كتبت عليكم الهزيمة الأبدية، ما دمتم لم تتابعوا منهج أهل البيت، وفق فهمه الخاص الذي تثبت أحاديثه المختلفة أنه ليس راضيًا عن أحد، فهو ينال من

(١) حسين بدر الدين الحوثي، ملزمة الإسلام وثقافة الاتباع، مرجع سابق، ص١٠.

علماء الزيدية، دعك من الآخرين، لأنهم يخالفونه الفهم، ويعدّهم متراجعين جبناء مستذلين! وفي النص التالي إشارة إلى عدم الرضا عن أحد بدعوى نقد التراث، وأيّ نقد ذلك؟[1].

يقول حسين الحوثي: «فمن يعملون على توحيد الأمة يجب أن يسلكوا هذه الطريقة: أن تبيّن الخلل الذي حصل في أوساط المسلمين من بعد موت الرسول ﷺ إلى الآن، وعندما تبيّن الخلل بطريقة منطقية فعلاً، سيحصل ردود أفعال متباينة، منهم من يعتقد أن موقفك تعصب مذهبي، مذهب ضد مذهب، أو لسنا ننقد حتى تراثنا نحن؟ نحن ننقد تراثنا، ننقد كتبًا قرأناها هي من تراثنا، باعتبارنا لمسنا فيها أخطاء، جاءتنا من جانب الآخرين، أوصلوها طلاب العلم، وعلماء من صنعاء ومن ذمار، ومن كل منطقة.. وعندما نتحدث - مثلاً - عن أبي بكر وعمر، ونتحدث عن العقائد الأخرى، ليس من منطلق تعصب مذهبي، من منطلق أنّه يجب أن نبيّن الخلل، أن نبيّن الأخطاء سواء داخلنا أو داخل الجميع، لنعود جميعًا، فمن هم منصفون هم من سيتأملون حقيقة، وليعودوا إلى القرآن الكريم، وسيجدون شواهد تأملاتهم، بأن هناك أخطاء في داخلنا جميعًا، سواء زيدية أو شافعية، أو مالكية، أو حنبلية، أو كيفما كانوا»[2].

مفارقة بين ذهنيتين

لك الآن - قارئي الفطن - أن تقارن ذلك الموقف الدوغمائي (المغلق) الغريب السابق - بعيدًا عن المنطق الطائفي والذهنية المدرسية - بموقف الإمام مالك بن أنس (ت: ١٧٩هـ)، ذلك الموقف العقلاني المستنير حقًّا، حين اعتذر عن تلبية مطلب أمر الخليفة العباسي أبي جعفر المنصور بعدما خاطب مالكًا

---

(١) تطفح ملازم حسين الحوثي بتقريع علماء المذهب الزيدي واتهامهم بالخنوع والتراجع، وفضلاً عن إشارته إلى ذلك في نصه التالي في المتن؛ فإنه يصرّح في غير موطن من ملازمه بذلك بحدة وشدة لافتتين، انظر على سبيل المثال: ملزمة الإسلام وثقافة الاتباع، المرجع السابق، ص٢٤، و ملزمة سورة آل عمران: الدرس الأول، ٨/ ١/ ٢٠٠٢م، ص ١٦-٢١، وكذا ملزمة معرفة الله ووعده ووعيده، الدرس الخامس عشر، ٨/ ٢/ ٢٠٠٢م، ص ١٨، وملزمة وإذ صرفنا إليك نفرًا من الجن، ١١/ ٢/ ٢٠٠٢م، ص٣.

(٢) حسين بدر الدّين الحوثي، ملزمة الوحدة الإيمانية، مرجع سابق، ص ٣-٤.

قائلاً: «ضع كتابًا في العلم نجمع الناس عليه، واجتنب فيه شواذ ابن عبّاس، وعزائم ابن عمر، ورخص ابن مسعود». فأجاب عليه مالك بقوله: «ما ينبغي لك يا أمير المؤمنين أن تحمل الناس على قول رجل واحد يخطئ ويصيب، وإنّما الحق من رسول اللّه ﷺ وقد تفرقت أصحابه في البلدان، وقلّد أهل كل بلد من صار إليهم، فأقر أهل كل بلد على ما عندهم»[1]. وحدث له مثل ذلك مع الخليفة هارون الرشيد، حيث طلب منه أن يعلّق كتابه «الموطّأ» في الكعبة ويحمل النّاس على ما فيه، فقال له مالك: «إن أصحاب رسول اللّه ﷺ اختلفوا في الفروع وتفرّقوا في الآفاق، وكل عند نفسه مصيب»[2].

هذا على رغم ما قيل في مالك وعلمه وكتابه من المناقب والثناء، وحسبنا الإشارة هنا إلى مقولة الإمام محمّد بن إدريس الشافعي (ت: ٢٠٤هـ) عن كتاب مالك «الموطّأ»: «ما في الأرض كتاب بعد كتاب اللّه عزّ وجلّ أنفع من «موطّأ» مالك»[3]. ولا يغير من قيمة «الموطّأ» وتميّزه، كون ذلك الوصف صدر عن الشافعي قبل ظهور صحيحي البخاري ومسلم، كما نبه إلى ذلك أحد الباحثين[4]، ذلك أن الكتاب يظل متميّزًا بين جملة المصادر الحديثية باستثناء البخاري ومسلم من زاوية شروطهما الصارمة في الرواية.

والواقع أن هذا المنطق المتواضع هو كلام أئمة الهدى المحققين، حيث لاجزم بتحريم أو حكم صريح صارم إلا في مسائل متناهية قطعية، وإنما التحوط والاحتراز بألفاظ متواضعة مثل: أرى، ولا أرى، وأحب، ولا أحب، وأكره، ويظهر لي، ولا بأس، ونحو ذلك[5].

---

(١) انظر: عيسى بن مسعود الزواوي، مناقب الإمام مالك بن أنس (تحقيق: الطاهر محمّد الدرديري)، ص١٢٠، ١٤١١هـ- ١٩٩٠م، ط الأولى، المدينة المنورة: مكتبة طيبة.

(٢) المرجع السابق، ص ١٢٧.

(٣) المرجع نفسه، ص٦.

(٤) الطاهر محمّد الدرديري (محقق) كتاب مناقب الإمام مالك بن أنس، المرجع السابق، ص٦.

(٥) راجع – على سبيل المثال- : ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله، جـ٢، ص ١٠٧٥ (تحقيق: أبو الأشبال الزهيري)، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م، ط الثالثة: الدمام: دار ابن الجوزية، و ابن قيم الجوزية، إعلام الموقّعين عن ربّ العالمين، جـ١، ص٦٣، جـ٤ ، ص١٥٣، ٢٢٤-٢٢٥د.ت، د.ط، القاهرة: دار الحديث، والقاضي عياض اليحصبي، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، ص١٤٥ (تحقيق: أحمد بكير محمود) ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م ، د.ط، بيروت: دار ومكتبة الحياة، طرابلس – ليبيا: دار الفكر .

أنشطة عملية مستفزّة

إذا كان ما تقدّم نصوصًا مثيرة للإشكال حول إمكان تحويل الجماعة الحوثية إلى جماعة مدنية سلمية تمارس العمل السياسي كأي مكوّن اجتماعي وسياسي قائم في البلاد؛ فإن ثمة إشكالات عملية أخرى تبرز عبر أنشطة وممارسات عملية مناسباتية، كالإصرار أو حتى التبرير أو التساهل في الاحتفاء سنويًا بـ(عيد الغدير)، خاصة إذا تذكّرنا ذلك الحرص وتلك الاستماتة في سبيل إحياء ما يصفه الحوثيون بـ(عيد الغدير) في الثامن عشر من شهر ذي الحجة من كل عام، ذلك أنّ أصل ذلك الاحتفاء إنما هو الدعوة إلى حق الادّعاء بامتلاك مشروعية سياسية خاصة وردت في (خطبة الغدير) التي تعدّ من أعلى الوثائق السياسية، وأهم المصادر الفكرية في الفكر السياسي الشيعي الاثني عشري والزيدي الجارودي معًا، وفيها: «..**اسمعوا وأطيعوا فإن اللّه مولاكم وعليًا إمامكم، ثم الإمامة في ولده من صُلبه إلى يوم القيامة، لا حلال إلا ما أحلّه اللّه ورسوله، ولا حرام إلا ما حرّم اللّه ورسوله.. النور من اللّه فيّ، ثمّ في عليٍّ، ثمّ في النسل منه إلى القائم المهدي عليه السلام**»[1]. بما يتضمنه ذلك من تأكيد لتلك المشروعية الخاصة، وهو جوهر فكرة الغدير وأساسها. ولا ننسى أن العلامة بدر الدين الحوثي قد صرّح في رسالته المشار إليها سابقًا «إرشاد الطالب» إلى ذلك المعنى حين قال: «**والولاية بعد رسول اللّه ﷺ لعلي بن أبي طالب عليه السلام؛ بدليل حديث الغدير..**».

ثم تأتي بعد ذلك احتفاءات أخرى كإحياء ذكرى استشهاد الإمام الحسين رضي اللّه عنه، وكذا مناسبة جديدة على مجتمعنا، باتت تُعرف بذكرى استشهاد الإمام علي كرّم اللّه وجهه، على ذلك النحو الاستردادي لمآسي التاريخ، لإثارة الأحقاد والضغائن والثارات، عبر القرون المتطاولة، على حين أن من مقتضيات دولة العدالة التي ينادي بها الجميع اليوم الدعوة إلى المصالحة الوطنية، والسلم الاجتماعي، وتناسي الثارات والضغائن، والسمو على الجراحات أيًا كانت للمصلحة العامة، كما دعا إلى ذلك عبد الملك الحوثي في آخر خطاب له

(١) محمّد عبد العظيم الحوثي، خطبة الغدير، (شريط مسجّل)، د.ت.

بمناسبة ذكرى المولد النبوي، حيث تحدّث عن ضرورة «الدخول في مرحلة انتقالية، تبدأ بمصالحة وطنية تهيئ للدخول في مرحلة جديدة، بعيدًا عن العداوات والأحقاد ومخلفات المراحل الماضية، وفتح باب الشراكة الوطنية لبناء البلد، على قاعدة أن اليمن يتسع لجميع أبنائه بما يضمن مستقبل [هكذا، والصواب: مستقبلاً] أفضل لكل اليمنيين»[1].

والحق أن حديثًا ممتازًا كهذا الذي دعا إليه عبد الملك الحوثي يقتضي لتطبيقه وتحويله من شعار (يستوي وجوده وعدمه) إلى ممارسة فعلية تُخرس كل لسان متربّص ترك إحياء تلك المناسبات الثارية المشار إلى أهمها آنفًا. وإذا كان زعيم الحوثيين يتحدث اليوم عن ضرورة المصالحة الوطنية وتناسي الثارات والأحقاد عبر العقود الماضية، فكيف يقبل أن يحيي في العام خمس مناسبات على الأقل كلها ثارية - أو هكذا توظّف - مرّت عليها قرون متطاولة، وأفضى أصحابها إلى ربهم ظالمهم ومظلومهم، محسنهم ومسيؤهم، فنستدعي التاريخ ليحل بيننا بمآسيه ومشكلاته، بدلاً من أن نقف عند أحداثه لأخذ العبرة، كي لا نعيد إنتاج فصوله المأسوية ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [الحج: ١٧]. وهو - جل وعلا - العدل المطلق، وإلا فماذا أبقينا له إذا أبينا إلا أن نأخذ بالثأر من الأموات عبر القرون؟ باللّه أنى ينسجم هذا التنظير الممتاز لعبد الملك مع واقع الإقرار أو الدعوة إلى الاحتفاء ذاك، على ذلك النحو؟ أحسب أنّه آن أوان أن ننتقل من الوحي إلى الواقع، ليهدينا سبلنا، وليس من مآسي التاريخ إلى إعادة إنتاج أحداثه المؤسفة تلك في صورة جديدة (معاصرة)، فلكل طرف تاريخه ومآسيه ومشكلاته وثأراته وحساباته مع خصومه، إن أصر بعضنا إلا على المضي للعيش على هامش التاريخ ومآسيه!

إلى الحداثويين (الحوثيين):

وإذا كان من المفهوم - في عالم السياسة وتاريخها - أن يقع ذلك الادّعاء بالتميّز والتصريح بحق التحكم في مصير الخلق لجماعة تزعم تمثيلها للدّين، أو

(١) حميد رزق، صحيفة (التوعية الثورية)، عرض لخطاب عبد الملك الحوثي بمناسبة المولد النبوي، مرجع سابق، ص٤.

لطبقة من الخلق تزعم اصطفاء اللّه - أستغفر اللّه - لها، وقضاؤه على الخليقة كلها بأن تخضع لحكمها فتسمع وتطيع، دون إرادة منها ولا اختيار، ولا حق في الاعتراض أو حتى إبداء التساؤل، بوصف ذلك يعارض إرادة اللّه ومشيئته، وأن يقع بعد هذا - نظرًا لطبيعة العصر وصحوة الناس ووعيهم - ذلك الاضطراب والحيرة والتناقض الصارخ لدى دعاة الحوثية، وفي مقدّمتهم عبد الملك الحوثي؛ فإن ما هو غير مفهوم بمرّة، ولامعقول بحال، تغاضي بعض دعاة التحرّر، سواء من الليبراليين أو اليساريين، خصوم الجمود والكهانة (الدينية) أو سواها ممن يحلو لهم وصف أنفسهم بـ(الحداثويين) والعصرانيين، دعاة (الدولة المدنية الحديثة)، ذوي الصوت الصارخ ضدّ مايصفونه بـ(الإسلاموية) أو (الإسلام السياسي)، أو (الكهانة) وادّعاء (الوصاية) على الناس، تغاضيهم عن خطورة فكر كهذا، لا سيما حين ينتقل بعضهم من طور المهادنة له، أو إبداء التعاطف غير المفهوم معه، إلى طور التبني لأطاريحه، والمكابرة في أن ذلك منسجم مع (حداثويتهم)، وأن منهجًا كهذا ليس من قبيل (الثيوقراطية) البابوية، والفكر (القروسطي)، بلا أدنى شعور بالحرج، أو إحساس بالتناقض، خاصة بعد أن يقفوا على مثل هذه الوثائق، وتلك لعمر اللّه هي الفجاجة بعينها، أو أزمة المثقف (الفجّ) - بتعبير أكثر دقّة - تلك التي قل ما يسقط في براثنها مثقف (مسؤول)، أو ذو نصيب مقدَّر من المعرفة الناضجة!

وأكثر من ذلك أن يستمروا على موقفهم بعد أن يقفوا على مثل هذه الأفكار المتناقضة كليّة مع أفكار الحداثة والعصر، المهينة للعقل وكرامة الإنسان، الداعية إلى نمط من الفكر (الديني) لا يختلف عن أي أفكار كهنوتية (ثيوقراطية). ثمّ يأتي عبد الملك الحوثي الذي حسبوه شابًا عصريًا من خلال دعوته إلى (الدولة المدنية) في خطاباته، والمستدرك على الحديث الصحفي لوالده قبل ست سنوات حواره الصريح في الإيمان بـ(نظرية الحق الإلهي)، وفي أجواء من التسابق بين أطياف العمل السياسي في البلاد نحو الحكم الشوروي الذي يصرّح الحوثيون برفضه مطلقًا، فضلاً عن (الديمقراطية) ليخرج علينا عبد الملك بإعادة تلك النظرية جَذِعة اليوم، عبر ما وصفها بـ«الوثيقة الفكرية

والثقافية»، وقبل ذلك وبعده ذلك الحديث الصريح الجلي للمؤسس الراحل حسين الحوثي، المختلف مع أبجديات التحرّر، المناقض لأوليات العمل المدني المعاصر!!

وماذا عن حزب الأمة ؟

ومع الخلاف الذي عصف بـ(حزب الحق) وأدّى إلى استقالات العديد من قياداته بمن فيهم أمينه العام الأسبق العلامة أحمد الشامي، ومؤسس الحركة الحوثية الراحل حسين الحوثي وشقيقه يحيى وآخرون، ومع الاعتقاد السائد لدى العديد من المراقبين والمهتمين، بأن الحزب هو الجناح السياسي للحركة الحوثية على نحو ما، ودافعهم إلى ذلك هو التعاطف الملحوظ الذي يبديه أمين عام الحزب الحالي حسن زيد في تصريحاته وحواراته الإعلامية، والدفاع عن مواقف الحوثية بالمجمل، ومع ذلك كلّه فقد تبلور مؤخرًا حزب جديد أعلن عن نفسه تحت عنوان (حزب الأمة) يقوده الأستاذ محمّد مفتاح الذي كان عضوًا في (حزب الحق) كذلك، ثمّ قدّم استقالته كغيره، وإن جاء هذا متأخرًا جدًّا بالنسبة إليه (قبل سنتين فقط من إعلانه إشهار حزب الأمة مطلع العام ٢٠١٢م)، حسبما صرّح بذلك[١].

ولا يتردّد مفتاح في إعلان ولائه للحوثيين، وكان حكم عليه ثماني سنوات بالسجن على خلفية ذلك قبل سنوات، ثم أفرج عنه في إطار عفو رئاسي، بعدما قضى مع رفيقه الشيخ يحيى الديلمي الذي كان محكومًا عليه بالإعدام بتهمة التخابر مع دولة أجنبية (إيران) جزءًا من العقوبة في السجن.

ويؤكّد مفتاح في غير ما موضع من حوار صحفي أجري معه بعيد الإعلان عن إشهار الحزب أن جديد حزبه أنّه يمني خالص، فكرة ونشأة وتكوينًا، لم تستقدم فكرته من الخارج – حسب تعبيره-. وعن رؤية الحزب للدولة المدنية قال: «الدولة المدنية هي مطلب لنا، ومفهومنا للدولة المدنية هي المؤسسات الحقيقية الفاعلة التي توفّر العدالة والعزّة والرخاء لجميع المواطنين».

---

(١) حوار محمّد مفتاح مع صحيفة الجمهورية، (أجرى الحوار: فهد سلطان)، العدد (١٥٣٨٠)، ٢٤ صفر ١٤٣٣هـ - ١٦ يناير/كانون الثاني ٢٠١٢م، ص٧.

وقد عدّ من يتبنى نظرية الحكم في البطنين واقعًا في الرؤية الضيّقة التي «تنطلق من نفسية متأزمة»، وأن الحكم في برنامج الحزب ومشروعه الأساسي «للأكفاء الذي تلتقي عليه إرادة اليمنيين، بعيدًا عن أيّ تصنيف»، مؤكّدًا أن الحزب مفتوح للجميع، وليس مغلقًا على فئة المتمذهبين بالزيدية، ومشيرًا إلى أن (حزب الأمة) ليس بديلاً لـ(حزب الحق) ولا أنّه الجناح السياسي للحوثيين. ونقل عن الحوثيين أنه بعد عرضه عليهم فكرة المشاركة في تأسيس الحزب، ردّوا بأنهم «يحملون مشـروعًا وطنيًا شاملاً، وأنهم يدرسون الخيارات».

وحين سئل عن موقفهم في الحزب من أمر التدخل الإيراني في الشأن اليمني، مثل دعم الحركة الحوثية ومساندتها، برّأ إيران من ذلك التدخّل، محمّلاً السعودية والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا ذلك وقال: «التدخل في الشأن اليمني ملاحظ من قبل السعودية وأمريكا فقط، ولم ألحظ أيّ تدخل إيراني، الملاحظ هو التدخل السعودي والأمريكي والأوروبي. إلى الآن لم ألحظ أيّ تدخل إيراني إلى هذا المستوى. المبادرة الآن حصلت بين أحزاب (اللقاء المشترك) وبين (المؤتمر الشعبي العام) هي سعودية ثم خليجية ثم بمباركة أمريكية، ولم يكن لإيران أيّ رأي في ذلك، واستضافة الوفود تتم في هذه الدول وليس في إيران».

ولفت إلى أن الحزب قد تلقى أول برقية ترحيب من (الحزب الاشتراكي اليمني)، نافيًا أن يكون حزبه قد تلقى برقية ترحيب من (التجمع اليمني للإصلاح)، وإن جاءت برقية باسم (اللقاء المشترك) الذي يشمل الإصلاح[1]. ومن المعلوم أن الحزب كان قد تلقى برقية تهنئة وترحيب كذلك من زعيم الحوثيين عبد الملك الحوثي، في الوقت الذي لاقى انتقادات وتعريضات بفكرته وبشخصية رئيس لجنته التحضيرية، من قبل بعض أعضاء قياديين في (حزب الحق).

والواقع أن فكرة (حزب الأمّة) جيّدة من حيث المبدأ في نظر كثير من المتابعين، وقد رحب بها مؤسس (الشباب المؤمن) الأستاذ محمّد عزان، لكونها تتماشى مع القواعد الدستورية والقانونية، وتمنى أن يمضي الحزب وفق

(١) المرجع السابق، ص٧.

مبادئه التي أعلن عنها أهدافًا ومبادئ، وإن كان استبعد إمكان الفصل بين مذهبية الحزب وأدائه السياسي؛ «لأن العاطفة المذهبية تغلب الجانب السياسي»[1].

وأعتقد أن خطاب الحزب النظري جيّد يستحق المشايعة والتشجيع، إذا شفع بجملة من الضمانات أو الآليات العملية التي أشير إليها سابقًا عند الحديث عن ضمانات إعلان حزب سياسي حوثي، حيث لا يأخذ (حزب الأمة) أو قياداته على الحوثي أيّ مأخذ من حيث نظرية الثاني السياسية المنافية لأبجديات العمل السياسي المدني، هذا على فرضية أن (حزب الأمة) ليس واجهة من واجهات الحوثية، كما يذهب بعض المراقبين إلى ذلك، على خلفية الاعتقال الذي طاول رئيس لجنته التحضيرية محمّد مفتاح بتهمة الحوثية، وإقراره بدعم توجهها، وعدم ظهور أي تحفّظ منه على مسارها اليوم بعد إعلان حزبه، بل كانت أولى المباركات لإعلان الحزب قد جاءت من عبد الملك الحوثي.

ولعل مما قد يعزّز وجهة نظر كهذه أن اللافت هنا هو ما يبدو تناقضًا لافتًا بين التأكيد على يمنية الحزب فكرة ونشأة وتكوينًا، ونفي تبعيته لأية جهة خارج اليمن - وهو ما يحمل تعريضًا ضمنيًا بأحزاب أخرى - في الوقت الذي حمّل السعودية وغيرها مسألة التدخل في الشأن اليمني، ونزّه إيران من أي تدخل فيه، كما نفى عنها أيّ صلة بمشكلات اليمن وأزماته، ولا أحسب أن متابعًا منصفًا، أو باحثًا موضوعيًا يجهل المحاولات الإيرانية للتدخل في اليمن وفي سواه - كالعراق مثلاً - سعيًا وراء تحقيق مشروعها التوسعي، ويا ليته وقف ضدّ أيّ تدخل - بما في ذلك ما يصفه بالتدخل السعودي عبر المبادرة الخليجية - لكنه ما زاد عن تسويق الخطاب الإيراني الغاضب من تفرّد السعودية ودول الخليج بالتدخل من دون أن يتمكّن الإيرانيون من فعل دور ما، أو الدفع بالأمور في اتجاه أجندتها الخاصة، عبر أدواتها (الحوثية) ومن يدور في فلكهم، وتلكم هي أزمة (ازدواجية المعايير) في أسوأ نماذجها، وقد سبق مناقشة ذلك سابقًا.

وصفوة القول: إن مستقبل الحركة الحوثية السياسي التنظيمي رهن

---

(١) حوار محمّد عزّان مع صحيفة الناس (أجرى الحوار: ثابت الأحمدي)، العدد (٥٨٠)، ٢٢/٢/١٤٣٣هـ- ١٦/١/٢٠١٢م، ص٥.

بمراجعة خطابها الفكري التربوي، وجهازها المفاهيمي ابتداءً، ذاك المتمثّل في الاعتراف بكونها جماعة سياسية لا تختلف عن أي جماعة يمنية أخرى بامتياز (إلهي)، أو اصطفاء (سلالي) أو تميّز من أيّ نوع، وتحديد موقفها عمليًا من السلاح وحمله، والعنف والتعاطي معه، وفق ضمانات حقيقية تثبت عدم اللجوء إليه مستقبلاً، سواء في وجه النظام السياسي، أم مع الفرقاء السياسيين أو الفكريين وسواهم، على مستوى فردي أو جماعي، بوصف امتلاك السلاح والحق في استعماله حقًّا حصريًا للدولة، وفق موجهات الدستور والقانون، هذا إلى جانب تحديد الموقف بدقّة من العامل الخارجي (الإيراني) وتدخلاته السافرة في الشأن اليمني.

المبحث الرابع

المستقبل التربوي الفكري

على رغم أنه تمّ إرجاء الحديث عن المستقبل التربوي الفكري للحوثية إلى هذا الموطن من الدراسة لأسباب فنية وموضوعية؛ إلا أن الإشارة جديرة بأنه سيظل البُعد التربوي والفكري في الظاهرة الحوثية جوهر الأزمة ولحمتها وسداها. والواقع أن كلاً من البُعدين العسكري الميداني من جهة، والسياسي التنظيمي من الجهة الأخرى؛ ليسا بأكثر من وسيلتين من وسائل التعبير عن منطلقات هذا الاتجاه وانعكاساته السلوكية، مهما بدا في أيّ لحظة من اللحظات أو مرحلة من المراحل أن الأمر على خلاف ذلك. ومن هنا تبدو خطورة الفكر التربوي حين يوجّه في مسار خاطئ.

ومن يتتبع نشأة الحوثية منذ بداياتها ممثلة في حركة (الشباب المؤمن)، سيدرك أن منطلقاتها الفكرية تتصل اتصالاً مباشرًا بالفكر التربوي للقائمين على قيادتها، وذلك عبر جميع المراحل والتطوّرات.

ويبدو أن أسلوب التعلّم بالحَدَث أو الموقف هو الذي تم في التعامل مع الظاهرة الحوثية، فإذا غضضنا الطرف عن ملابسات دعم الظاهرة وتعزيز حضورها؛ فإن بعض مدخلاتها كانت تشي بمخرجات مستقبلية قريبة أم متوسطة أم بعيدة، لا يمكن الاطمئنان إلى عواقبها، لكن أحدًا ممن يعنيه الأمر سواء في وزارة التربية والتعليم أو التعليم العالي لم يلتفت إلى ضرورة التزام القائمين على إدارة منتديات (الشباب المؤمن) منذ بداياتها، بالقانون العام للتربية

والتعليم رقم (٤٥) لسنة ١٩٩٢م، وما نصّ عليه من فلسفة للتربية، وتنظيم لشؤون التعليم الأهلي والخاص - وهو ما يندرج ضمنه التعليم المذهبي ونحوه - وكل الأدبيات والوثائق واللوائح ذات الصلة، بيد أنه لم يوقظ المعنيين بالأمر إلا دوي المدافع وأزيز الرصاص عام ٢٠٠٤م.

في هذا السياق كان الرئيس السابق علي عبد اللّه صالح قد أكّد في لقائه ببعض علماء الزيدية في٣/ ٧/ ٢٠٠٤م، أي أثناء اندلاع الجولة الأولى من المواجهات بين الجيش والحوثيين أن قانون التعليم سيطبّق «على كل أنحاء الجمهورية»[(١)]، مع أنّ القانون صدر منذ عام ١٩٩٢م. كما أكّد في لقائه التشاوري بجمعية علماء اليمن بتاريخ ١٤/ ٥/ ٢٠٠٥م، أي أثناء المواجهات العسكرية في الحرب الثانية، أن الدولة سوف تشرف على المراكز التعليمية، إشرافًا كاملاً، سواء ما يتعلّق منها بالتعليم الأهلي أم الخاص، بهدف تنشئة جيل وطني معتدل، بعيدًا عن التعصّب والتطرّف المذهبي[(٢)].

شروط الحوثيين التربوية والفكرية

وإذا استثنينا الطرف المؤسس لتنظيم (الشباب المؤمن) ممثّلاً بمحمّد عزّان ومن شايع اتجاهه؛ فإن جملة المعطيات العلنية الرسمية السابقة للحوثيين تؤكّد أنهم كانوا يشترطون لتوقّفهم عن المسار المسلّح الاستجابة لبعض المطالب التربوية والفكرية، وإن اتضح بعد ذلك أنّه حتى تلك المطالب ليست نهائية، وأن مشروعهم في التوسّع آخذ بالتمدّد في كل اتجاه يمكن أن يصلوا إليه على نحو سلمي أو عسكري!

ومع أن إجابة عبد الملك الحوثي في سؤال مباشر وجّه إليه بهذا الخصوص ونصّه: «ما هو مشروعكم المستقبلي؟» قد جاء في اتجاه عام،

---

(١) خطاب رئيس الجمهورية (السابق) مع بعض العلماء المصنفين على المذهب الزيدي في ٣/ ٧/ ٢٠٠٤م، وانظر: عادل الأحمدي (ملاحق)، ص٢٥٩-٢٦٠، مرجع سابق.

(٢) راجع: كلمة رئيس الجمهورية (السابق) في لقائه التشاوري بجمعية علماء اليمن، في ١٤ مايو ٢٠٠٥م، موقع ٢٦ سبتمبر، وهي منشورة في : عادل الأحمدي (ملاحق)، مرجع سابق، ص٣١٢.

فقال: «لدينا مشروع ذو صبغة ثقافية قرآنية تنويرية لإصلاح واقع أمتنا، ونحن نتحرك في إطاره ونقوم بنشره، وليس مشروعًا سريًا ولا تآمريًا، وليس المستقبل بمنفصل عن الحاضر، ولكنه امتداد مرحلي»[1]؛ إلا أن شقيقه يحيى لخص مطالب الحوثيين في رسالته إلى العلماء على النحو التالي[2]:

- صدور قرار بإنشاء جامعة معتمدة لأهالي المنطقة في شتى المجالات المعرفية، مع ضمان حق أبناء المذهب الزيدي في تعلم المذهب بحرية في الكليات الشرعية.
- إنشاء لجنة نزيهة لحصر واستعادة وإدارة الأوقاف الزيدية وبإشراف لجنة الضمناء.
- إعادة اعتماد المذهبين الشافعي والزيدي كمذهبين رئيسين للدولة، واحترام فكريهما وفقهيهما والمناسبات المتعارف عليها تاريخيًا في تراث كل منهما (المولد النبوي، الإسراء والمعراج، النبي هود، الغدير... الخ). ومراجعة المناهج الدراسية الدينية لجميع المراحل بحيث لا تتصادم مع أصول أي من المذهبين الرئيسيين، واعتماد ما اتفق عليه الطرفين [هكذا، والصواب: الطرفان] وتجنب ما اختلفا عليه في هذه المناهج الرسمية.
- ضمان الحرية الفكرية بما يكفله الدستور والقانون اليمني، وعدم التضييق على طباعة ونشر وتوزيع سائر أنواع الإنتاج الفكري والفني الشافعي والزيدي تحت أي مبررات عنصرية أو طائفية تتصادم مع الدستور اليمني والأعراف الدولية لحقوق الإنسان. وتفرج أجهزة الدولة عن كل المصادرات التي قامت بها خلال الأحداث منذ عام ٢٠٠٣م.

والحق أن جوهر هذه المطالب يتركّز على المشكلة التعليمية ذات الصلة بفلسفة المناهج، وهو أمر- في تقديري - جدير بالتأمّل والمناقشة، أيّاً تلبس بإشكالات وذرائع أخرى، وذلك بغية الخروج من المأزق الوطني الذي تعاني

---

(١) حوار عبد الملك الحوثي مع الديار، في ٢٦ نوفمبر- تشرين الثاني- ٢٠٠٨م، مرجع سابق.
(٢) راجع رسالة يحيى الحوثي إلى العلماء، في موقع ناس بريس في١٦/ ٥/ ٢٠٠٧م.

منه البلاد برمتها، حتى بعد المستجدات الكبيرة وأبرزها الثورة الشبابية الشعبية التي كشفت عن مواقف للحوثيين صادمة في نظر كثير من المراقبين.

ويظهر أنّه سيظل مشكل التربية والتعليم واحدًا من أبرز المفردات المطلبية للحركة الحوثية التي قد تطرح على مؤتمر الحوار الوطني، كاستحقاق رئيس ناتج عن تطبيق المرحلة الأولى من المراحل المنصوص عليها في المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية الموقّع عليها بالرياض في ٢٣/ ١١/ ٢٠١١م، وذلك في حال تأكّدت مشاركة الحوثيين في المؤتمر - وهو الأرجح - وإن لم يعن ذلك الكثير عمليًا، على صعيد الاستجابة لبعض المطالب (التعجيزية) التي كشف عنها بيانهم بهذا الخصوص[1]، إذ يمكن استنتاج أنّ شروطهم تلك تذكّرنا بالمثل الشامي القائل: «اللي ما بدو يزوّج بنته يغلّي مهرها». وبالمشاركة (الشكلية) في حال الإصرار على بعض تلك الشروط يتم التخلّص من سيل الضغوط المباشرة وغير المباشرة التي وجّهت إليهم واضطرتهم إلى إعلان القبول بالمشاركة ولكن وفق تلك الشروط!! هذا مع أن لجنة الاتصال المعنية بالتواصل مع الحوثيين قد أعلنت يوم ٣١/ ٥/ ٢٠١٢م قبولهم المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني، بيد أن هاجس الشكوك حول جدّيتهم في المشاركة لا يزال يكتنف الوضع من هذه الزاوية، خاصة وأن مداهمةً لمقر (التجمع اليمني للإصلاح) بمديرية رازح قد تمّت بعد يومين من إعلانهم موافقتهم على المشاركة، مما يشير إلى ضعف الجدية في الإعلان.

والواقع أنّه لم ينقل عن الحوثيين عند موافقتهم على المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني المزمع انعقاده في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٢م تراجعهم عن اشتراطاتهم، أو سحبهم لها. كما لم ينقل عنهم إصرارهم عليها أمام لجنة الاتصال، وهو ما يجعل باب التكهنات مفتوحًا على مصراعيه، بما في ذلك أسوأها تقديرًا.

وبحسب تصريح أحد أعضاء لجنة التواصل معهم وهو الدكتور ياسين

---

(١) راجع خلاصة البيان الحوثي بخصوص المشاركة في الحوار الوطني الشامل في: صحيفة الجمهورية، العدد(١٥٤٩٥)، ٢٠ جمادى الآخرة ١٤٣٣هـ- ١١مايو ٢٠١١م، ص١.

سعيد نعمان حين وضع عليه سؤال يفيد تراجع الحوثيين عن تلك الشروط. ومما قاله الدكتور نعمان بهذا السياق: «النقاط التي قدّموها حقيقة لم تهمل ولم يتنازلوا عنها، ولكن قيل حينها إن هذه النقاط هي شرط لإنجاح الحوار وليس للمشاركة في الحوار»[1].

ويبدو أن بوادر علامات ضعف الجدية في التعاطي مع مؤتمر الحوار الوطني الشامل بدت من خلال عدم الحضور الشخصي لممثليهما الرسميين: صالح هبرة ومحمّد عبد السلام، منذ أول اجتماعات اللجنة الفنية التحضيرية للحوار الوطني في مطلع شهر آب/أغسطس٢٠١٢م، مما اضطر رئيس الجمهورية لإصدار قرار شمل استبدالهما بآخرين من الإطار الحوثي نفسه.

وأيًا كانت نوايا الحوثيين تجاه مؤتمر الحوار الوطني، فقد أعلنت بعض قبائل صعدة أن موافقة الحوثيين تلك لا تعنيهم، ليس لاعتراضهم على المشاركة في الحوار، ولكن من حيث إن الحوثيين لا يمثلون سوى أنفسهم سواءً في هذا الموقف أم في ما عداه. ويبدو أن ذلك أخذ مأخذ الجد من قبل لجنة الاتصال، حيث أعلنت في مؤتمرها الصحفي في ٩/٦/٢٠١٢م وعلى لسان رئيسها الدكتور عبد الكريم الإرياني أن موافقة الحوثيين على المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني لا تمثل سوى مكونهم الخاص.

وبعيدًا عن الشروط العامة التي قدّمها الحوثيون للمشاركة في مؤتمر الحوار الوطني، وبالعودة إلى بعض تلك المطالب التفصيلية التي أشار إليها يحيى الحوثي في أولويات رسالته يتضح أن فيها من التعجيز أو المناكفة السياسية ما قد يعكّر على مسار المصالحة والحوار الوطني، بعدما تأكّد أن ذلك المطلب الذي أفصح عنه يحيى قبل نحو خمس سنوات (في شهر مايو/أيار ٢٠٠٧م) لا يزال يحتل تلك الأهمية، بل ربما ازداد المطلب اليوم أكثر، أعني مطلب الجامعة (الزيدية)، حيث أشارت بعض المصادر مؤخرًا على أنّ اسم الجامعة سيكون (جامعة آل البيت)، ومقرها منطقة (آل شليل) مديرية سحار، على بُعد كيلومترات من مدينة صعدة عاصمة المحافظة. أمّا الشخصية الموكول

---

(١) حوار الدكتور ياسين سعيد نعمان مع قناة الميادين، مرجع سابق.

إليها إدارة الجامعة المقترحة فتردّد بقوّة أنّه محمّد مجد الدين المؤيدي، نجل مرجع الزيدية الراحل مجد الدّين المؤيّدي، ويقال إنه قد بدأ بتأسيس نواة لها في منزل متواضع إلى جوار مسكنه، ورفع على سقفه اسم (جامعة آل البيت) وشعارها[1].

عزّان يناقش الحوثي حول المطالب التربوية والفكرية

وقبل أن أسترسل في قراءة المشهد المستقبلي المتصل بالبُعد التربوي والفكري لهذا الاتجاه ومساره؛ أرى أن من المفيد إيراد جانب من حديث الأمين العام الأسبق لتنظيم (الشباب المؤمن) محمد عزان، في تعقيبه على بعض ما أدلى به صديقه القديم يحيى الحوثي، في بعض حوارات الأخير المتلفزة، وما ورد في تعقيب عزان حيث قال فيما يتصّل بهذا الشأن[2]:

«... ٣- إن الدولة كانت ولا تزال الداعم الوحيد للمدارس الدينية الزيدية، كغيرها. وقد كان لجماعة (الشباب المؤمن) دعمًا خاصًّا [هكذا، والصواب: دعم خاص] من الأخ رئيس الجمهورية؛ لما تميزت به من وسطية واعتدال، قبل أن ينشق عنها الحوثيون ويذهبوا في اتجاه آخر، ولكن الأوراق اختلطت ووُضِع الفرقاء في سلة واحدة. ونحن نؤكد للأخ الرئيس ولكل من عرفنا في السابق أننا لا نزال على موقفنا القديم من الوسطية والاعتدال والتسامح، والحفاظ على الأمن والاستقرار، وأن ما قلناه للأخ الرئيس في عام ١٩٩٧م من أننا ننتمي إلى الوطن، ونحب الخير للناس، هو نفس موقفنا اليوم، وأن دعمه يومها لنا لم يذهب أدراج الرياح، ولن يعكره انشقاق الحوثي وذهابه في اتجاه آخر، وستثبت الأيام ذلك.

ولعل الأخ يحيى الحوثي لم ينس أن الدولة هي التي وجهت بطباعة مناهج مراكزنا سواء التراثية كما في (دار العلوم العليا)، أو المعاصرة كما في

(١) فائز الأشول (تقرير إخباري)، صحيفة الجمهورية، العدد (١٥٤٦١)، ١٥ جمادى الأولى ١٤٣٣هـ- ٧ إبريل ٢٠١٢م، ص١.

(٢) محمّد عزّان، تعقيب على مقابلة يحيى الحوثي مع قناة الحوار، موقع نيوز يمن، ٢٠٠٧\٣\١٧م.

(منتدى الشباب المؤمن)، وصادف أن الأخ يحيى نفسه هو الذي جلب الأمر بطباعة المنهج في مطابع الكتاب المدرسي.

فليس لأحد من أتباع المذهب الزيدي مشكلة مع الدولة بسبب المذهب طيلة العقود الماضية، وكنا ولا نزال نقيم الندوات، وندرس في الحلقات، ونفتح المراكز، ونخطب في المساجد ونقيم الشعائر بلا اعتراض من أحد ما دمنا نتحرك وفق الدستور والقانون. وإنما نشأت بعض الإشكالات والمضايقات بسبب الفتنة التي فرضت نفسها على الفكر الزيدي وأوقعت أبناءه في شبهة، فلولا الفتنة لما حدث شيء من ذلك، ولولا الفتنة ما سفك الدم ولا هدمت الدور ولا شردت الأسر ولا اعتقل الناس.

٤- إن المطلع على أهم الكتب التي تولت طباعتها وزارة العدل في فترات مختلفة يجد أنها من أمهات كتب المذهب الزيدي، مثل كتاب «**شرح الأزهار**» في عشرة مجلدات، وكتاب «**الثمرات اليانعة**» في خمسة مجلدات، وكتاب «**البيان الشافي**» في أربعة مجلدات ضخمة، وكذلك كتاب «**ضوء النهار**» في أربعة مجلدات، ولم يجد الأخ الرئيس حرجًا من أن تُهدى تلك الكتب إليه وتوضع صورته في مقدمتها، ويوضع عليها توجيهه بطباعتها. كما إن الدولة منحت تراخيص وتصاريح لكثير من مراكز البحوث والدراسات، والمؤسسات الثقافية والمكتبات، ودور الطباعة والنشر، والصحف والمجلات، بل لم ينتشر المذهب الزيدي ويسمع في عصور الأئمة كما هو اليوم. وقد قمت إلى مجموعة من المهتمين بنشر التراث، بتحقيق ونشر كثير من أمهات كتب الزيدية، وكان آخرها قبل أسابيع كتاب «**شرح التجريد**» للإمام المؤيد بالله أحمد بن الحسين الهاروني المتوفى (٤١١هـ) في ستة مجلدات، طبعه مركز التراث والبحوث اليمني في مصر، ودخل اليمن بطريقة مشروعة ووزعناه في مختلف محافظات اليمن ولم يعترض عليه أحد».

حسين الحوثي وعقدة التربية المدنية والحضارية

ولا يمكن تجاوز المستقبل التربوي الفكري للحوثية من غير الوقوف أمام قضية محورية في أصول التربية الفكرية والسياسية لأي جماعة فكرية أو

سياسية أو مدرسية، وتلكم هنا هي موقف الراحل المؤسس حسين الحوثي من الآخر القريب أو البعيد، أي ما يصفه التربويون بـ(التربية المدنية والحضارية)، في إشارة إلى أن الأولى (المدنية) تتصل بالآخر القريب، أي المواطن الذي يجمعك به الولاء للوطن وكثير من قواسم الاشتراك الأخرى، لكنك تختلف معه في جوانب أخرى إثنية كليّة كالمعتقد الديني، أو الاتجاه الفكري أو السياسي، أو مسألة جزئية كبعض الرؤى التفصيلية الفقهية أو السياسية، أو أساليب المعالجة لبعض المشكلات الاجتماعية، في حين أن الثانية (التربية الحضارية) تعني الآخر البعيد، أي الإنسان خارج حدود الوطن، وهو المختلف معه كذلك في قضايا كليّة كالدّين أو الاتجاه الفكري أو السياسي، أو الحضاري بعامة، بيد أن ثمة قواسم للاشتراك تمثّل أسسًا كليّة للقبول به، والتعايش معه، والتسامح إزاءه، بصرف النظر عن معتقده الديني أو مذهبه الفكري أو السياسي، ومن ثم فكلا المجالين في التربية (المدنية والحضارية) معنيان بالبحث عن طبيعة عملية التنشئة على قبول الآخر بنوعيه، من جوانب الاتفاق لبناء أسس التعارف للتعايش بسلام، بعيدًا عن الصراعات الإثنية، بالنسبة إلى الآخر القريب، أو الحروب العسكرية بالنسبة إلى الآخر البعيد.

وليست تلك المعاني بالدخيلة أو الغريبة على أصول تربيتنا الإسلامية، أو إنّها من قبيل الغزو الفكري، أو الانهزام الحضاري، والبحث - من ثمّ - عن تسويغات لقبول ذلك الآخر بمستوييه: القريب والبعيد، بل إن متضمنات المعاني السابقة مبثوثة في كثير من آي القرآن الحكيم، كما هي كذلك في السنة النبوية الصحيحة بشقيها النظري التوجيهي، والتطبيقي العملي، للمربي الإنساني الأعظم محمّد ﷺ.

ولأن الحديث هنا عن التربية المدنية والحضارية يقتضيه السياق، وليس مقصودًا بحد ذاته، فنكتفي بالإشارة إلى أسّ الأسس في التربية المدنية والحضارية، وهو قول الحق تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾ (الحجرات: ١٣).

على أن تتم الإشارة إلى بعض الآيات الأكثر تفصيلاً عقب إيراد موقف المؤسس الحوثي من الآخر البعيد، ولكن قبل ذلك لامناص من التأكيد على أن الآية السالف ذكرها من سورة الحجرات تؤسّس لكلا النوعين من التربية (المدنية والحضارية)، حيث مدلول الآية صريح بأن الغاية من الخلق – فيما يتصل بأصول العلاقة بين بني الإنسان – هو التعارف ابتغاء التعايش، لا التعارك، والتسامح لا التعصب، والبناء المشترك للمجتمع الإنساني لا الهدم والنسف لكل ما من شأنه تحقيق الغاية المثلى في أصول العلاقة بين أبنائه.

كما أن الآية واضحة كذلك على أن التعارف يتضمن النّدية، لا قبول أوضاع يتغوّل فيها القوي على الضعيف، والكبير على الصغير، أو أن ذلك التعارف يشمل الرضا بأوضاع الاحتلال والاغتصاب للأرض أو الوطن، والقهر للإنسان وصاحب الأرض والديار، تحت أي ذريعة، وبأي عنوان، على نحو ما يجري اليوم في فلسطين السليبة – على سبيل المثال – من قبل الكيان الصهيوني وحلفائه المستكبرين الكبار، وفي مقدّمتهم الولايات المتحدة الأمريكية.

وكي يكون الأمر واضحًا صريحًا لا لبس فيه ولا غموض؛ فإن ما يوصف اليوم – زورًا وبهتانًا – بثقافة السلام، أو تربيتها؛ إنما يراد منه قبول التطبيع مع المحتل والغاصب الصهيوني، كما قبول غيره – تبعًا لذلك – من المحتلين لهذا القطر أو ذاك، على أيدي حلفاء المحتل الصهيوني، ولهذا ترد مصطلحات (ملغومة) لتحقيق الهدف ذاته من مثل: الشرق الأوسط، الذي يوصف بـ(الجديد) حينًا وبـ(الكبير) حينًا آخر، ليشمل الكيان الصهيوني الغاصب، ومحاولة تنشئة الجيل على القبول بذلك، كواقع جغرافي جديد، لا مجال لرفضه أو التمرّد عليه، وإذ لا تُعرف دولة للصهاينة أو كيان سياسي له بأي معنى عبر تاريخ الوطن العربي المديد وجغرافيته العريضة، فيتم الترويج لذلك المصطلح، ويتداوله بعض المحلّلين والسياسيين العرب والمسلمين بسذاجة وتسطيح في أحسن الأحوال، وبخبث وتواطؤ في أسوئها، وأهم من هذا وذاك أن ليس ذلك كلّه من التعارف الذي دعت إليه الآية الكريمة في شيء، ومن ثم فليس مندرجًا في إطار حديثنا عن التربية المدنية والحضارية من قريب أو بعيد.

وبالعودة إلى موقف الراحل حسين الحوثي من الآخر بمستوييه: القريب والبعيد؛ فلنبدأ بموقف حسين الحوثي من التربية المدنية في إطار أبناء المجتمع اليمني (المسلم)، قبل الانتقال إلى التربية الحضارية مع غير المسلم.

أولاً: حسين الحوثي والتربية المدنية

من المحزن هنا أن نكتشف موقفًا سلبيًا للمؤسّس الراحل حسين الحوثي من التربية المدنية أقرب إلى الموقف (العَدَمي)، إذ بدلاً من أننا نباهي اليوم كأفراد وأحزاب، وجماعات سياسية ومنظمات مجتمع مدني ومثقفين، بالتسابق إلى تبني التربية المدنية لتنشئة الجيل على الاعتراف بالمكونات الأخرى وقبول الرأي والرأي الآخر - في ظل الثوابت والمحدّدات المشار إلى طرف منها آنفًا - ونسعى لإدارة الخلاف بأفضل الأساليب وأنجعها، عوض الاحتراب والصراع الذي استنزفنا بما فيه الكفاية، مؤكّدين في الوقت ذاته أن لا قدسية لرأي بشر لا يوحى إليه؛ مع تفهم كل الآراء واحترامها، إذا بحسين الذي يقدّم نفسه كيانًا اجتماعيًا وسياسيًا وفكريًا جديدًا على هذا النحو من التنظيم والوضوح؛ يسعى لتحذير الجيل من قبول التنشئة على التعدّد وقبول الرأي الآخر، بمستوييه: القريب قبل البعيد.

ومع أن حديث حسين التالي جاء على خلفية النزاع الذي جرى بينه وبين بعض رفاقه كمحمّد عزّان - على سبيل المثال - في المراكز التي عرفت بداية الأمر بمراكز (الشباب المؤمن)؛ إلا أن حديثه هنا تعميمي لا لبس فيه، بدليل تأكيده الاستمرار في التشنيع على أصول الفقه وقاعدة (كل مجتهد مصيب)، وتلك مسألة كليّة ثابتة عنده لا يكاد يفوته التشنيع عليها تصريحًا أكثر من التلميح، في معظم دروسه ومحاضراته المنشورة عبر ملازمه، وفي هذا يقول: «الآن تقوم تربية في بعض المناطق، في بعض المراكز توجيهات لبعض الشباب أنّه ولا حتى ما أوجب اللّه على رسوله، يمشي عليه، ما يمشي بعد أحد، ولا يتبع أحدًا، ولا ينطلق وراء أحد إطلاقًا! هو فقط وما طلع في رأسه، ما وصل إليه اجتهاده، يجب على اللّه أن يقبله، هذا هو المنطق، يجب على اللّه أن يقبله.

منطق (كل مجتهد مصيب) هذا المنطق يقضي بأن الباري ما معه إلا هذا الذي يطلع في رأسي يقبله يتعبد به، وقد قالوا هكذا ، وقالوا: إن مراد اللّه تابع لمراد المجتهد، عليه الآن يقبل ما أدّت إليه أنظارهم. لماذا ياجماعة؟ قالوا: ما معه إلا هكذا! يا جماعة، اللّه قدّم لرسوله قائمة، وقال له: امش بعدهم وهو في نفس الوقت يوحي إليه مباشرة، بواسطة ملك من ملائكته.

هذا المنطق هو الذي سيفرّق الأسرة الواحدة، خلّي عنك القبيلة الواحدة، لو ينشأ الطلاب في قبيلة واحدة على هذا النحو، لما بقي لا دين ولا حتى قبيلة، أتحدى طلاب [هكذا، والصواب: طلابًا] ينشأوا [هكذا، والصواب: ينشأون] على هذه الروحية، أن يبقوا قبائل، تجتمع كلمتهم على موقف يشرّفهم كقبيلة واحدة، لا يجتمع لهم رأي يطلعوا كلهم، كل واحد رأيه من قرنه (أي من بنات أفكاره) لا يجتمع لهم شور، وكل واحد عنده إنما طلع في رأسه هو الصواب! فلا يجتمع للناس شور ، لا في قبيلة ، ولا في دِين...»[1].

وقال في السياق نفسه: «مركز نقيم فيه دورات، وكلما جاء من سنة طلعنا أكثر تفرّق وتباين [هكذا، والصواب: تفرّقًا وتباينًا] في النفوس. هل هذا بناء لأمة، أو أن هذا هدم لأمة؟ ننطلق إلى مساجدنا، نختلف في داخلها، كما اختلفنا في مدارسنا، ننطلق في كل قضية تواجهنا، نختلف أمامها، كما نختلف في مساجدنا ومدارسنا وهكذا»[2].

وشن حملة على الديمقراطية شكلاً وموضوعًا، من غير تمييز بين جوهر فلسفتها وآلياتها - مثلاً - أو تقديم نظام الشورى بديلاً عنها، أو القبول بالرأي القائم على دليل شرعي أو نحو ذلك، بل يصوّر الديمقراطية على النقيض تمامًا من الإسلام؛ لأنها تخالف منهج النبي ﷺ الذي لم يأمر أصحابه بأن يتدربوا على الأساليب الديمقراطية هذه، يقول: «فكيف نأتي بعد غياب رسول اللّه ﷺ، ونفتح لكل واحد يجتهد، وليس هناك صمام أمان؟! هل نحن كالديمقراطيين على أقل تقدير؟ ألف عام مجتهدين، وكل واحد له رأي، لك هم يقولون في

(١) حسين الحوثي، الإسلام وثقافة الاتباع، مرجع سابق، ص١٥-١٦.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٠.

الأخير: يجب أن نجتمع في قاعة واحدة ونصوّت على رأي واحد، ونخرج بحكم واحد في المسألة الفلانية.

ليس هناك صمام أمان في المسألة، وليس هناك أي ضمانة إطلاقًا، كلها فوضى، بينما الديمقراطيين [هكذا، والصواب: الديمقراطيون] يحسمون موضوع الفوضى بضـرورة ماذا؟ التصويت في قانون واحد، لمادة واحدة، في مجال التشريع، نُظُم وقوانين»[1].

وقال: «**نحن في مرحلة يجب أن نبني أنفسنا أمّة واحدة، لا مجال فيها لمتعدّدي ومتأرجحي الأقوال والآراء والأفكار والمضطربين، يجب أن يجتمعوا هم لوحدهم، في بيئة واحدة يفصلوا أنفسهم عن النّاس، المتأرجحين المتردّدين المضطربين، ليس هذا عصرهم ، هذا الزمن في مواجهة أعدائنا، لا يسمح لنا أن نكون على هذا النحو**»[2].

سلفية ماضوية شيعية طالبانية مقاتلة

إيضاح لابدّ منه:

قد يبدو العنوان الفرعي أعلاه مثيرًا بل مستفزًّا، ربما لمن لا معرفة لديه بخلفية الفرق والمدارس الإسلامية ومناهج التفكير لدى أصحابها، لذا فإن ذلك يقتضي الإشارة إلى أن مصطلح (السلفية) الذي يتم تداوله اليوم في صورة ثنائيتي: التقديس والتبخيس؛ ليس محمودًا بإطلاق ولا مذمومًا بإطلاق عند التحقيق، ولا سيما إذا عُدنا إلى أصوله اللغوية، ومفادها أن لكل قوم سلفهم، أي من تقدّمهم من آبائهم وذوي قرابتهم، ومن هذا القبيل قول طفيل الغنوي يرثي قومه:

مَضَوْا سَلَفًا قصْدُ السَّبِيلِ عَلَيْهِمُ   وصَرْفُ المنَايَا بالرِّجَالِ تَقَلَّبُ

«أراد أنهم تقدّمونا وقصدُ سبيلنا عليهم، أي نموت كما ماتوا فنكون سلفًا لمن بعدنا، كما كانوا سَلَفًا لنا»[3].

---

(١) المرجع نفسه، ص١٩.

(٢) المرجع نفسه، ص٢٠.

(٣) راجع: ابن منظور، لسان العرب (تنسيق وتعليق: علي شيري)، ج. ٦، ص٣٣١ (مادة: سَلَف)، ١٤٠٨هـ -١٩٨٨م، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

ويمكن القول كذلك إن لكل جماعة أو مدرسة أو اتجاه فكري مسلمًا كان أم غير مسلم سلفه كذلك، بصرف النظر عما إذا كانت تلك المدرسة أو الاتجاه أو الجماعة تعترف بذلك أم تنكره، تعلن عنه أم تخفيه، فالعبرة هنا بالمسلك العملي، قبل أن يكون بالشعار النظري، ومن ثمّ فإن السلفية تصبح مصطلحًا محمودًا حين يظل التواصل الكلّي المعرفي والوجداني والسلوكي - وليس الجحود أو النكران - قائمًا بين السلف والخلف، على أساس من التراكم المثمر الإيجابي النامي المفيد، وهنا يتم الاقتداء بالمنهج الكلي العام للسلف (الصالح)، من حيث منهجه الكلّي في معالجة مشكلاته وتحدّياته في زمنه، للانتقال من خلال كليّات ذلك المنهج إلى معالجة مشكلاتنا المعاصرة في ضوء معطيات العصر ومنطقه وتحدّياته، وبذلك يتعمق منهج التربية المدنية ويترسّخ أكثر. بيد أنّ مصطلح (السلفية) يغدو مذمومًا حين يتحوّل إلى عودة حرفية أو (منغلقة) إلى الماضي بعجره وبجره، لاجترار مآسيه ونكباته وإعادة إنتاجها اليوم جذعة، وقد يكون سلفها في ذلك (غير صالح)، لكن الإغراق في التاريخ أحيانًا على نحو غير مستبصر، تعويضًا لا شعوريًّا عن التفريط في الانشغال بالحاضر؛ ربما يقود إلى عدم القدرة على التمييز بين الصالح والطالح من السلف!

وقد يقتصر بعضها على تقليد طريقة حياة الآباء والأجداد (السلف) التفصيلية، وذلك في حياتنا المعيشية، وأساليب تفكيرنا الخاصة، ومعالجة مشكلاتنا المتصلة بظرفنا الزماني، رغم اختلاف مشكلات العصر التفصيلية وطبيعة المشكلات والتحدّيات المعاصرة، وبذلك فإن أنسب وصف لأمثال هؤلاء وأولئك وصف السلفية (التقليدية الماضوية)، في مقابل السلفية المنهجية الكليّة، والسلفية المقاتلة، وهنا ستنصدم التربية المدنية بهذا النوع من التفكير، وتتراجع كل جهود الإصلاح التربوية والمجتمعية ذات الصلة بالتعايش وبناء المجتمع على أيادي فرقاء الدين والسياسة من أبنائه.

وإذا عرفنا أن السلفية المنهجية الكلية هي القسم المحمود من السلفية، فإنه تبقى السلفية القتالية تلك التي تعلن الحرب الحقيقية (المقدّسة) ضدّ مخالفيها، ولا سيما من الحكام والقادة السياسيين، مسلمين كانوا أم غير مسلمين، محتلين

أم مسالمين، معاهدين مستأمنين أم جواسيس مخرّبين، مواطنين عاديين في بلدانهم أم مواطنين ذميين في بلداننا، وقد لا تتورّع أن تصيب أبرياء ومدنيين نساء وأطفالاً وشيوخًا ليسوا طرفًا في المواجهة، وقد يكونون مسلمين موحّدين، وسيل التبريرات والمعاذير والشبهات لا ينتهي، وأدق وصف لهؤلاء حتى إنهم ليصفون به أنفسهم في بعض الأقطار (السلفية القتالية) وتنظيم القاعدة جزء منها.

وهنا لا محلّ لتربية مدنية من أي نوع، بوصف ذلك عند هذا النموذج من السلفية انهزامًا عقديًّا، واستسلامًا للغزو الفكري، ووقوعًا في مخطط المتآمرين على الإسلام، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية!

لكن تبقى الإشارة الأهم في هذا السياق بأن السلفية وإن غلب عليها أو ربما تم تصنيفها حقًّا حصريًّا للاتجاه السنّي ذي الأصل (النجدي) وحده؛ فإنما يرجع ذلك لإعلان جماعات سنيّة ذلك، وربما تفاخر بعضها على الآخرين بسببه، على حين ينكر الآخرون ذلك، أو إنهم لا يولونه من الاهتمام ما يوليه أولئك، لكن تظل العبرة في مثل هذه القضايا بالممارسة والتطبيق، قبل الشعار والتنظير، ولذلك فإن (السلفية) من زاويتي الذهنية (التحريمية) والمسلك التطبيقي (العنيف) منهج عام، تشترك فيه كثير من الجماعات والفرق والمدارس الإسلامية وغير الإسلامية في القديم والحديث، لعل أبرز من يمكن الاستشهاد به اليوم – في الإطار الإسلامي -: جماعة (الطالبان) في أفغانستان بالنسبة للاتجاه السنّي، وحركة الحوثية في اليمن بالنسبة للاتجاه الشيعي، حيث لا تُعرف جماعة (الطالبان) الأفغانية بكونها جماعة سلفية حنبلية (نسبة إلى الإمام أحمد بن حنبل ت:٢٤١هـ)، أو هكذا يُنظر إلى الأمر، وتوصف أحيانًا بالأثرية (تلتزم مدلول النص الشرعي على ظاهره أو أقرب إليه)، من حيث الشعار والمنهج المدرسي، بل هي على خلاف شهير مع ذلك المنهج، يعرفه الدارسون للجماعات والفرق الإسلامية، وإن انتمت إلى فكر أهل السنّة العام، ولكنها حنفية (نسبة إلى الإمام أبي حنيفة النعمان ت:١٥٠هـ) في فروع الأحكام، وإلى المدرسة الماتوريدية (نسبة إلى الإمام أبي منصور الماتوريدي ت: ٣٣٣هـ)، أوالمدرسة الأشعرية (نسبة إلى الإمام أبي الحسن الأشعري ت:٣٣٠ هـ ونيف)، وكلتاهما

(الماتوريدية والأشعرية) على خلاف فكري وعقدي شهير مع السلفية الحنبلية (النجدية) الشهيرة اليوم[1].

بيد أن حركة (الطالبان) تلتقي مع السلفية تلك في الذهنية (الحدّية) والمسلك (العنيف) مع الآخر المذهبي (القريب) قبل الآخر غير المسلم (البعيد). أما الحوثية فلا تخرج عن هذا التوصيف (السلفية)، بل هي نسخة (سلفية) بامتياز من هذه الزاوية، حيث جمعت وصفي التقليدية الماضوية والقتالية العسكرية، وذلك إذا ما عدنا إلى أدبياتها النظرية، ومصادر معرفتها التي يتم توزيعها اليوم على نطاق واسع، ممثلة بملازم حسين بدر الدين الحوثي: المؤسس الأول، ناهيك عن الأدبيات التي تحدث بها أو كتبها والده الراحل بدر الدّين الحوثي، علاوة على مسلكها الفعلي على الأرض من حيث حمل السلاح، ولا سيما في الآونة الأخيرة، حيث غدا عدوانًا صارخًا، وتوسّعًا غير مبرّر ولا مقبول، إلى جانب مسلك القهر، وفرض توجهاتها في المناطق التي سيطرت عليها بالقوّة (قوّة السلطة).

وتتم عملية تنشئة على مسلكيات العنف والصراع وبث الكراهية في أوساط المجتمع الصعدي خاصة واليمني عامة، حين - حسب رواية بعض أبناء صعدة - يتم تلقين التلاميذ في مراحل دراستهم الأولى هذه المضامين في دروس الحساب. فبدلاً من التربية الجمالية حيث الحديث عن تفاحة وتفاحة، أو مادة مفيدة نافعة وأخرى لتعليم الطفل مبادئ الحساب؛ يتم الحديث عن قنبلة أو لغم أو نحوه، يجمع أو يطرح أو يقسم على مثيله فكم يساوي؟ وأمثلة لمسائل حسابية أخرى، من جنس إذا قاتل المجاهدون (أي الحوثيون) مائتين من المنافقين (أي خصوم الحوثيين) فقتلوا خمسين، وفرّ خمسون ، واستأسروا عشرين، فكم يتبقى منهم؟

وترد أخبار متواترة من محافظة صعدة حيث يحكم الحوثيون سيطرتهم على نحو كامل أو شبه كامل عليها، لتمثل نموذجهم العملي في الحكم، الذي

---

(١) راجع التفصيل في: أحمد محمّد الدغشي، الفكر التربوي لتنظيم القاعدة مع التركيز على الحالة اليمنية (دراسة تقويمية)، ٢٠١٢م، ص٩٩- ١٠٢، الطبعة الأولى، بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، والرياض: مركز الدّين والسياسة.

كان قد صفّق له كثيرون بسبب فساد السلطات الحكومية، لكنه بعد ذلك يذكرك بنموذج (طالباني) جديد، وفق نسخة أكثر تشويهًا، وإن جاء هذه المرّة على الطريقة (الشيعية) حيث تأتي مسلكيات مصادرة حقوق الآخرين الفكرية والسلوكية والتعبدية، كمنع صلاة التراويح في رمضان ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م في بعض مناطق صعدة بالقوّة، والاعتقال والتعذيب الوحشي لمن لا يلتزم بذلك المنع - كما سبقت الإشارة في موطن سابق من الكتاب - وفرض اجتهاد الحوثيين الخاص في مسائل الفن (والفن المسموع بوجه خاص)، ونمط العلاقة بين الرجال والنساء، وفرض الجبايات والمكوس، ورسوم الزكاة (التعسفية) على المواطنين التي بلغت في رمضان ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م، حسب بعض الإحصاءات مئات الملايين من الريالات، خارج إطار صندوق الدولة المركزية، وعلى غير تقديرها.

وعادة ما تتكرر صور الجباية مرات كثيرة في العام، بعناوين عدّة، ودعاوى مختلفة، ومن تردّد أو جأر بالشكوى فإن مصيره الإهانة والاعتقال، وربما ما هو أسوأ إذا استلزم الأمر، ناهيك عن تحديد نوعية مقرّرات التعليم الشرعي في المدارس الحكومية، وفي مقدّمتها فرض ملازم حسين الحوثي على عموم التلاميذ والطلبة، والصـرخة المتمثلة في الشعار الحوثي الشهير: (اللّه أكبر، الموت لأمريكا، الموت لإسرائيل، اللعنة على اليهود، النصر للإسلام) وجعلها شعار طابور الصباح في كثير - إن لم يكن كل- مدارس صعدة، وتعطيل الدراسة يوم العاشر من محرّم بدءًا من العام ١٤٣٤هـ، بوصفه يوم عاشوراء الحسين، وكذا يوم الثاني عشـر من ربيع الأول بوصفه يوم الاحتفال بالمولد النبوي، وكل ذلك خلافًا للتقويم المدرسي وقانون الخدمة المدنية الساريين في عموم البلاد.

هذا علاوة على التعامل العنيف مع الخصوم الفكريين والسياسيين، لا سيما من المعلمين والقيادات التربوية والفكرية، أو من يشتبه بأنهم ينتمون إليهم. وقد تجلى ذلك أبرز ما يكون في الموقف من الانتخابات الرئاسية التي تمت يوم ٢١ فبراير ٢٠١٢م، وقبل ذلك وبعده في الموقف العنيف من المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية وحكومة الوفاق الوطني.

وللمرء أن يتساءل حقًّا: كيف للحوثيين أن ينظموا مظاهرات ومسيرات لاحصر لها، وأن يتنادوا من كل قرية ومدينة ومحافظة لتجوب شوارع العاصمة صنعاء، وتمرّ أو تتوقف أمام بوابة منزل رئيس الجمهورية عبد ربّه منصور هادي، منكّسة صورته، وتطالبه بالرحيل، ثم تكمل مسيرتها في أمان تام، وتنسى أنه لا يخطر على قلب حوثي أو معارض لسياسته أن يفعل مثل ذلك في محافظة صعدة، حيث السيطرة الكاملة للحوثيين فيها، أي أن يفكّر بمسيرة تعبر عن رأي مخالف لتوجّه الحوثيين، ناهيك عن أن يحمل صورة عبد الملك الحوثي - مثلاً - منكّسة ويجوب بها المدينة مطالبًا إياه بالرحيل!!

أمّا عن الموقف من المنظمات الإغاثية والصحية والإنسانية فأكثر من أن تذكر، وشكاوى القائمين على تلك المنظمات التي ذهبت إلى هناك خير دليل، وكل ذلك بدعوى أنها منظمات تبشيرية، أو ذات أجندة خاصة!! فهل نصدّق بعد ذلك الحديث البراجماتي الاستهلاكي المرسل الذي يتسابق إلى تدبيجه اليوم سياسيو الحركة، وفي مقدّمتهم عبد الملك الحوثي، حول إيمانهم بدولة المؤسسات والعدالة، وكفالة الحقوق والحريات للجميع، وإيمانهم بالتعدّدية مع كل الأطياف الفكرية والسياسية القائمة...؟!

وفي ضوء ما تقدّم كيف للمرء أن يطمئن إلى قناعة الحوثيين بهجرانهم صراع التاريخ ومآسيه، وإيمانهم بخطيئة العمل المسلّح، أو الاستمرار في التمسّك بخياره، وتركهم الإصرار على يقينية آرائهم، حتى الفقهية منها، كي تجتمع جهودهم مع غيرهم على الكليات والثوابت الأصلية، وحينها يمكن الاطمئنان إلى توافر رغبة حقيقية في التعايش السلمي مع بقية المكوّنات المجتمعية، وأنهم لا يبحثون عن مجد معطّل آن أوان العودة إليه، بوصف ذلك حقًّا ملّكهم إيّاه الإله، ولكن الشعب اغتصبه منهم، متمرّدًا على مشيئة اللّه وحكمته، كما سبق إيراد هذا المعنى على لسان المرجع الأعلى للحوثية العلامة بدر الدّين الحوثي، لكن سياسيهم قد يجيبون بأن كل ما ورد في تراثهم، أو من فلتات ألسنة بعض علمائهم التقليديين لا يمثل سوى آراء تاريخية غابرة، لا أنها هي المحكّمة اليوم، زاعمين أنهم لا يلتفون إلى أحداث التاريخ إلا لأخذ العبرة

منها؛ كي لا يكرّروا المآسي وينكثوا الجراحات والأضغان. غير أنه علاوة على أن سلوكهم العملي اليوم يدل على غير ذلك - وستأتي الإشارة إلى طرف منه لاحقًا - لكننا هنا بصدد زعيمهم المؤسّس حسين، ذاك الذي لا نعتقد أن ثمة حجة على الحركة الحوثية أبلغ منه، ولا لغة أبلغ من لغته، في الإعراب عن فكره ومنهجه وطريقته في التغيير. لكن الصدمة هنا أننا سنكتشفه سلفيًا ماضويًا تقليديًا قتاليًا، ولكن على الطريقة الشيعية الحوثية، ليس أكثر، ولولا أننا نجاهد أنفسنا في سبيل أن نظل مقيّدين بالحديث عن الحوثية ومستقبلها السياسي والتنظيمي لتداخل علينا الحديث، وربما اختلط مع السلفية الماضوية التقليدية بل القتالية (السنيّة)، لتشابه الذهنيتين وربما المنهجين في القسمات العامة والملامح الكليّة إلى حدّ كبير.

تأمّل - مرة أخرى - في منهج حسين الحوثي الهادف إلى جمع كل فرقاء الفكر والدين والسياسة وراء اجتهاده وحده، وعبر آلية غاية في الغرابة، لا تختلف مطلقًا من هذه الزاوية عن أكثر الفصائل السلفية غلوًّا وغفلة وغيبوبة حضارية، وهي السلفية الماضوية التقليدية في المدرسة السنيّة، وذلك حين تشترط هذه الأخيرة لوحدتها مع الآخرين إيمانهم جميعًا بفكرها (المدرسي) الخاص، بوصفه منهج السلف الصالح وسبيل الطائفة المنصورة، وعلى طريقة الفرقة الناجية، وما عدا ذلك فهلاك وضلال وزيغ واتباع للهوى..إلخ. وذلك منهج حسين الحوثي كذلك حين رسم آلية التوحّد للأمة وراء منهج أهل البيت - وفق فهمه الخاص بطبيعة الحال - بوصفه منهج الخلاص الوحيد بقوله في درس (الوحدة الإيمانية): «فمن يعملون على توحيد الأمة يجب أن يسلكوا هذه الطريقة: أن تبيّن الخلل الذي حصل في أوساط المسلمين، من بعد موت الرسول ﷺ إلى الآن، وعندما تبيّن الخلل بطريقة منطقية فعلاً، سيحصل ردود أفعال متباينة، منهم من يعتقد أن موقفك تعصب مذهبي، مذهب ضد مذهب، أو لسنا ننقد حتى تراثنا نحن؟ نحن ننقد تراثنا، ننقد كتبًا قرأناها هي من تراثنا، باعتبارنا لمسنا فيها أخطاء، جاءتنا من جانب الآخرين، أوصلوها طلاب العلم، وعلماء من صنعاء ومن ذمار، ومن كل منطقة.. وعندما نتحدث - مثلاً - عن

أبي بكر وعمر، ونتحدث عن العقائد الأخرى، ليس من منطلق تعصب مذهبي، من منطلق أنّه يجب أن نبيّن الخلل، أن نبيّن الأخطاء سواء داخلنا، أو داخل الجميع لنعود جميعًا، فمن هم منصفون هم من سيتأملون حقيقة، وليعودوا إلى القرآن الكريم، وسيجدون شواهد تأملاتهم، بأن هناك أخطاء في داخلنا جميعًا، سواء زيدية أو شافعية، أو مالكية أو حنبلية، أو كيفما كانوا»[1].

بل لقد دعا صراحة في الدرس الثاني من سورة آل عمران إلى إلغاء كل المذاهب والجماعات، والاقتصار على هدى اللّه الواحد الذي لا يقبل تعدّدًا ولا اختلافًا، وذلكم هو مذهبه وحده الذي يصفه بـ(حبل اللّه) المنصوص عليه في قول الحق تعالى: ﴿ وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ ﴾ (آل عمران: ١٠٣)، ومن ثم فهو متفق مع السلفية الماضوية في نبذ كل المذاهب والجماعات بوصفها جميعًا على ضلالة، ويدعو إلى مذهب (اللامذهبية) معهم[2].

وإذا كان ثمّة فارق وحيد بين المدرستين (الماضويتين): السنيّة (الحنبلية)، والشيعية (الحوثية) فهو أن الحق والهداية وحبل اللّه لدى الأولى محصور - بما لا يخلو من اضطراب وتذبذب - في فهم جماعة محدودة من الحنابلة المتأخرين، أمّا عند حسين الحوثي ففهمه الشخصي وحده لا قبله ولا بعده. يقول الحوثي: «أنت تقول من هناك [ممكن كل واحد ينطلق وكل واحد على مذهبه]، غير صحيح أن بالإمكان أن تقف هذه المذاهب التي هي فيما بينها يكفّر بعضها بعضًا، ويفسّق بعضها بعضًا، والتي أفرادها فيما بينهم لا يحملون مشاعر الحب والإخاء والألفة مع الآخرين، ولا يصلون إليها بحكم تباينهم في معتقداتهم، في ثقافتهم، تباينهم أعلامهم [يقصد في أعلام أفكارهم ومذاهبهم] في قدواتهم، تباينهم في نظرتهم إلى الدنيا، في نظرتهم إلى الحياة، لا يمكن حتى أن يصل إلى هذه ، إذن فلا يمكن أن تتحقق الوحدة، فكل شعار أو كل نداء يهتف بوحدة الأمة على ما هي عليه، هو نداء وشعار لاجدوى من ورائه،

---

(١) حسين بدر الدّين الحوثي، ملزمة الوحدة الإيمانية، مرجع سابق، ص٣-٤.

(٢) حسين بدر الدّين الحوثي، ملزمة سورة آل عمران، الدرس الثاني (واعتصموا بحبل اللّه)، ٩/ ١/ ٢٠٠٢م، ص٢٣-٢٤.

هو يدعو إلى حالة وهمية، إلى حالة لاثمرة لها، لا تتحقق على صعيد الواقع، وإن تحقّقت شكليًّا فلن يكون لها أيّ جدوى.. طيب ما هي المعالجة؟ قد يقول البعض إذن مادام أن أعداء الإسلام يخدمهم تفرّقنا، كمذاهب، إذن فيجب أن نسكت عن بعضنا بعض [هكذا، والصواب: بعضًا]، وأن ننطلق كأمّة واحدة، ويرى البعض بأن هذا يمثل حلاً، لكن الواقع أنّه لا يمثّل حلاً. وإذا كنّا نعرف بأن التفرّق المذهبي من أساسه هو يخدم أعدء الإسلام، إذن فلنلغيها، ولنرجع إلى حبل واحد. ما هذا هو الصحيح؟ [أي: أليس هذا هو الصحيح؟]»[1].

والواقع أن السلفية الحوثية (الشيعية) لا تتميز هنا عن السلفية التقليدية الماضوية (السنيّة) بنقدها لتراثها على هذا النحو؛ إذ السلفية (السنيّة) الماضوية لها نقدها الشديد كذلك لجانب من تراث السنّة. ولعلّ من المناسب في هذا السياق الإشارة إلى أحد أبرز رموز السلفية التقليدية المعاصرة على مستوى العالم الإسلامي كافة: الراحل الشيخ مقبل بن هادي الوادعي (ت:١٤٢٢هـ-٢٠٠١م)، ولعله من حكمة اللّه أن ينتمي الوادعي جغرافيًّا إلى البيئة ذاتها التي ينتمي إليها حسين الحوثي ووالده وإخوانه وهي محافظة صعدة، وحيث كان يفخر الراحل حسين الحوثي بأنه يمارس عملية النقد على مذهبه دون مواربة؛ فإن الشيخ مقبل الوادعي قام بالمهمة ذاتها، إذ لم يسلم من نقده كبار رموز أهل السنة قديمهم وحديثهم، ومن أبرز من طاوله نقده: الإمام الشهير أبو حنيفة، ناهيك عن أئمة وعلماء قدامى ومحدَثين، من داخل دائرته الخاصة ذاتها، فضلاً عن خارجها من عموم الدائرة السنّية، بحيث يتعذّر حصرهم في مثل هذا المقام، وذلك مبثوث عبر جملة تراثه بين كتب ومحاضرات مسجّلة أو مدونّة. كما أن ثمّة تشابهًا كبيرًا بين موقف الحوثي وموقف الوادعي من علم الكلام (التوحيد)، من حيث رفض الأساليب الكلامية، والإيغال في استعمال العقل، وقواعد علم المنطق في محاجة الخصوم ونقد آرائهم وربما شبهاتهم. فقد علمت من بعض تلامذته نقده لأبرز مرجع معتمد لدى المدرسة السلفية في العقيدة، وهو «**العقيدة الطحاوية**» لمؤلفه أبي جعفر الطحاوي (ت:٣٢١هـ)، وشارحه ابن أبي

---

(١) المرجع السابق، ص٢٤.

العز الحنفي (ت:٧٩٢هـ)، حيث كان يعد بعض موضوعاته وقوعًا في دائرة علم الكلام (المذموم)، ذاك الذي حذّر منه المؤلّف ابن أبي العز ذاته.

أمّا الموقف من علم أصول الفقه، فإن الشيخ الوادعي لم يكن يستحسن بعض المباحث في علم أصول الفقه، ويراها إلى مباحث علم المنطق أقرب، ولذلك كان تركيزه على كتاب وحيد معروف في هذا الوسط، هو كتاب «**مذكرة أصول الفقه**» للشيخ محمّد الأمين الشنقيطي (ت:١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م)، على «**روضة الناضر**» للعلامة ابن قدامة الحنبلي (ت: ٦٨٢هـ)، وهو الكتاب المقرّر طيلة عقود على طلبة الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، عبر السنوات الجامعية الأربع، وبذلك يتأكّد مدى التشابه (السلفي) في الذهنيتين المدرسيتين (السنيّة والشيعة)، رغم اختلاف المرجعيتين بطبيعة الحال.

وإذا تذكّرنا مدى حدّية بعض الفصائل السلفية السنية وغيبوبتها الحضارية عن الواقع ومشكلاته، على حساب الاشتغال بالتاريخ وصراع الفرق والمذاهب القديمة واهتماماتها، هذا إلى جانب عنف بعضها اللفظي، وعنف بعضها الآخر المسلّح تجاه الآخر المختلف معها من داخل الإطار السنّي أو خارجه، بدعوى امتلاك الحق والدليل، والاقتداء بمنهج خير القرون والفرقة الناجية والطائفة المنصورة؛ فإننا نجد الذهنية والنفسية (الحوثية) مشتركتين معها، وإن اختلف المنهج المعرفي والمسار الكلي للسلفية الشيعية الحوثية (الجارودية) عن نظيرتها السلفية السنية الحنبلية التي توصف بـ(الوهابية). وصحيح أن حسين الحوثي يشتغل بقضايا الواقع فيما يتصل بدعوته (الإعلامية) إلى مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، ويقدّم نفسه - شكليًا - فوق المذهبية، ولكنه لا يختلف حتى من هذه الزاوية عن غيره من الشيعة في الوقوع في أزمة الانتماء الطائفي (الضيّق)، تمامًا كما في احتفائه بمآسي التاريخ، وإعادة إنتاجها اليوم في صورة تخلّف وشرذمة وصراع متجدّد بين المسلمين، وهدم لحلمهم في الوحدة والاجتماع، ورفع العقيرة بالمظلومية، عبر جميع المناسبات الشيعية وأبرزها (الغدير)، بل حتى تلك المناسبات التي لا تعرفها الزيدية اليمنية، كتلك المتصلة بذكرى استشهاد الإمام علي رضي الله عنه وكرّم وجهه، فإن حسين

الحوثي الذي يعيب على غيره الدعوة إلى الوحدة في ظل غياب مشاعر المحبّة والألفة تجاه غيره من المسلمين - كما تقدّم آنفًا - يلعن من لا يرى شرعيّة إحياء تلك المناسبة بقوله: «اللّه يلعنهم، اللّه أكبر عليهم»[1]. في الوقت الذي تقوم قيامته بسبب تسمية شوارع ومحلات في بعض بلداننا العربية باسم الطفل الفلسطيني محمّد الدرة، الذي قتله الصهاينة وهو يلوذ بحجر أبيه؛ نظرًا لغياب أسماء شيعية قضت في مواجهة الكيان الصهيوني، من تسمية شوارع باسمها، والغريب أن يدرج اسم الشهيد الفلسطيني يحيى عياش مع بعض الأسماء (الشيعية)[2]!

ولنعد إلى التدليل على ذهنية احتكار الحقيقة على نحو (دوغمائي) مغلق. خذ مثال دعوى حسين الحوثي أنّه لا يعدّ رأيه مجرّد رأي من بين بقية آراء تقبل الأخذ والعطاء، والقبول والردّ، بوصفه اجتهادًا بشريًّا يجري عليه ما يجري على غيره من آراء المجتهدين، بل يعدّ رأيه حاسمًا قاطعًا صريحًا، إذ هو حكم الإسلام، حكم اللّه وحكم رسوله ﷺ. ففي سؤال وجه إليه عن الاجتهاد عند الزيدية قال ضمن أسئلة درس «**الإسلام وثقافة الاتباع**»: «قد تحدثنا حول الاجتهاد، الاجتهاد أنا شخصيًّا غير مقتنع إطلاقًا أن المسألة هكذا - كما يقولون - مفتوحة، وكل واحد يتعلّم يطلع مجتهد [هكذا، والصواب: مجتهدًا] ويمشي على ما أدّى إليه نظره، أنا أعتبرها باطل الباطل، باطل الباطل ، ومخالفة لكتاب اللّه، هذه القاعدة مخالفة لكتاب اللّه، بغض النظر عمن يقولها من الناس، أو ممن يسير عليها من الناس، أو ممن يتعصّب لها من الناس.

نحن نقول ليس هو اجتهاد [هكذا، والصواب: اجتهادًا]، أنا شخصيًّا لا أجتهد، تعرفوا [هكذا، والصواب: تعرفون] لا أمارس عملية الاجتهاد إطلاقًا، تفهمون [هكذا، والصواب: تفهمون هذه؟] ودائـمًا أقول: كل ما نقدّمه للناس ليس بجديد، كل ما نقدّمه للناس من صريح القرآن الكريم، ومن صريح أقوال الرسول ﷺ ومن صريح أقوال أئمة أهل البيت القدامى، ومن صريح الواقع الذي

(١) المرجع نفسه، ص ٢٨.

(٢) المرجع نفسه، ص ٢٨.

كشف لنا خطأ كثير من القواعد، التي ينشغل بها الآخرون، الواقع الأحداث، هي مما يكشف الأخطاء، مما يساعد على كشف الأخطاء».

وفي موطن من درسه ذاته «**الإسلام وثقافة الاتباع**» يعلّق على قصة أوردها عن كتاب «**مجالس الطبري**» جرت بين أحد طلبة الإمام الهادي وشخص آخر حول الاتباع، قائلاً (أي الحوثي): «إذا كانت المسألة على هذا النحو: كل واحد يمشي على حسب ما توصّل إليه نظره واجتهاده، فقال له: القضية ليست قضية اجتهاد، ولا المسألة مسألة تقليد، المسألة مسألة اتباع»[1].

وفي سياق حديثه عن الاتباع ورفض الاجتهاد يعرّض بالخليفة الثاني عمر بن الخطاب رضي اللّه عنه بوصفه المؤسّس الأول من الصحابة لفقه المقاصد (الاجتهاد)، مقارنًا بينه كزائغ عن الهدى - في نظره - وبين الإمام عليّ بن أبي طالب رضي اللّه عنه بوصفه متبعًا غير مجتهد؛ لأنه لا يجتمع الاتباع مع إعمال العقل كما يتصوّر الحوثي، واصفًا - على نحو شبه مباشر - عمر بـ(الثور)، وعليًا بالعبقري؛ لأن الأول أراد أن يعمل عقله، والثاني اتبع النبي بلا تفكير ولا (عقل). وفي هذا السياق يقول: «الغريب أن البعض قد يظن أن معنى أن أكون تابعًا يعني أكون [ثور] ما أدري بشيء، ولا أفهم شيء [هكذا، والصواب: شيئًا]، ولا تتسع معرفتي...»[2].

وبعد مناقشة يتساءل مستنكرًا متهكمًا بأسلوب (شعبوي) مؤسف:

«هل الإمام علي طلع ثور؟ [هكذا] أو طلع ماذا؟ طلع عبقري [هكذا] بهر البشرية كلها، كتب عنه المسلمون، وكتب عنه المسيحيون، وكتب عنه الكثير من البشر، الذين ليسوا ممن يدينون بهذا الدّين، عبقريته علومه، هذا هو نتاج ماذا؟ نتاج الاتباع، الذي يقول لك البعض يريد يطلعه ثور، أطلع ثور [أي هل صار ثورًا] بينما وجدنا الآخرين [يعني عمر بن الخطاب بقرينة السياق والتصريح بعد ذلك] الذي يحمل الروحية هذه، أنه هو، هو، أنا، جهدي، استقلالية، التي نسميها يبني نفسه هو، ماذا طلع؟ مثل عمر بن الخطاب جاؤوا يسألونه ناس عن

---

(١) حسين بدر الدّين الحوثي، ملزمة الإسلام وثقافة الاتباع، ص ١٩، ٢/٩/٢٠٠٢م

(٢) المرجع السابق، ص ٢٠.

غسل الجنابة، ما درى كيف يفتيهم في خلافته، طلع بجهالته، أهلك هذه الأمة بجهالته، أهلك هذه الأمة بجهالته. هل طلع عمر عبقري كعلي أو على جانب من عبقرية علي؟ أبدًا، ما الفارق بين عمر وعلي؟... ومن يقول لك إن الاتباع معناه أطلع جاهل؟ [هكذا، والصواب: جاهلاً] ارجع إلى التاريخ، من ذابوا في الاتباع للنبي، انظروا إلى من ذابوا في الاتباع للإمام علي ، طلعوا أثوار أو طلعوا كيف كانوا؟ وفي المقابل من كانوا مثلنا منخطين [أي متكبرين مستعلين] يريد وهو يقدّم نفسه للنبي كندّ، للنبي، كان بعضهم ، **كان عمر أحيانًا يقدّم نفسه كندّ للنبي...»**[1].

وبصرف النظر عن هذا التجديف المؤسف، سواء في ذلك الحديث الانطباعي - غير العلمي- المغرق إلى حدّ التقديس في حبّ أمير المؤمنين علي، في مقابل الكراهية المتطرّفة في بُغض أمير المؤمنين عمر، أو من حيث مفهوم العبقرية ومؤهلاتها ؛ فإن المفارقة الكبيرة ستظل تطرح نفسها بقوة في صورة سؤال كبير فحواه: كيف لإنسان يدعو لتوحيد الأمة جميعًا وراء منهجه أن يطعن في الرموز الكبيرة لدى أغلبيتها على ذلك النحو وإن ادّعى - في الوقت ذاته - أن ذلك مقتضى الاتباع لا الابتداع؟!

علم أصول الفقه وجريرة التربية العقلية

وفي سياق رفض الآخر وقسره على أن يؤمن بفكرة حسين الحوثي كشرط للتوحّد معه، يأتي تساؤل لطالما أرّق جفون كاتب هذه السطور، وذلك في البحث الفلسفي وراء موقف حسين الحوثي السلبي العنيف من علمي: الكلام (التوحيد) وأصول الفقه، بل حتى من منهج المعتزلة الكلامي، على نحو غير متصوّر بمرة، من رجل ينتمي إلى مدرسة اتسمت بحفاوتها بالعقل والبحوث الكلامية والأصولية والعقلية، علاوة على أن «التداخل المعرفي الذي حصل بين المعرفتين: الأصولية والكلامية، منذ البدايات الأولى لعلم أصول الفقه، كان له واضح الأثر على منهجيات الدرس الأصولي التي تفرّعت وتشعبت فيما بعد، إن

(١) المرجع نفسه، ص٢٠-٢١.

على مستوى الرؤية الحاكمة في الموضوع؛ ومثال ذلك إشكال التعليل، أو على مستوى الاستدلال على المسائل الأصولية، كإشكال الاستقراء؛ تبعًا للأدوات العلمية المستثمرة»[1].

لكنني أدركت أخيرًا سببين رئيسين مباشرين من الأسباب الكامنة وراء ذلك الموقف، ولا سيما الموقف من علم أصول الفقه.

السبب الأول: سنيّة العلم

ما هو مشهور في الوسط الأصولي من أن هذا العلم قد ظهر في الإطار السنّي، حيث برز أول كتاب في علم أصول الفقه في القرن الثاني للهجرة تحت عنوان «الرسالة»، باسم محمّد بن إدريس الشافعي، وهو إمام سنّي شهير، أي إنّ هذا العلم قد تأسّس وظهر من قبل (السنّية) على حدّ وصف المؤسّس الحوثي[2] - وليس من قبل علماء أهل البيت - رغم إنّ الشافعي إمام ينتسب إلى أهل البيت نسبًا ومسلكًا، وهو ما يفتح بابًا واسعًا لجدلية مصطلح أهل البيت ومعيار الانتساب إلى سلالتهم، خاصة حين يُدّعى في الوسط الشيعي بمدارسه كافة أن لا إجماع يفوق إجماع (العِترة)، أي أهل البيت، هذا إذا لم يعدّ بعضهم كل إجماع مردودًا ما عدا إجماع أهل البيت، وها هم أولاء منتشرون في كل قطر ومذهب واتجاه!

السبب الثاني: تربية العقل

إن علم أصول الفقه يعمل على دعم التربية العقلية وتنميتها، حيث يحمل دعوة مباشرة صريحة لإعمال العقل، ولا سيما في مبحث القياس والعلة والاجتهاد والترجيح بين الأدلة، وهو عمل عقلي بامتياز، لا يرى فيه حسين الحوثي سوى أنّه مجال للعبث بالدّين أصولاً وفروعًا، بل يصوّره كما لو كان رديفًا للسفسطائية!

---

(١) الحسان شهيد، منهج النظر المعرفي بين أصول الفقه والتاريخ : الشاطبي وابن خلدون أنموذجًا (كتاب الأمّة، رقم ١٤٢)، ص٥٩، ربيع الأول ١٤٣٢هـ شباط (فبراير)- آذار(مارس)٢٠١١م، الطبعة الأولى، الدوحة: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر.

(٢) حسين بدر الدين الحوثي ، ملزمة فإمّا يأتينكم مني هدى، د.ت، ١٩.

ومما يؤكّد سلامة هذا الاستنتاج عن حسين الحوثي ما أفصح عنه في غير ما موضع من أحاديثه التي صارت منشورة اليوم، حين يمضي في شن هجومه الضاري على هذا العلم في معظم دروسه، بحيث لا يكاد يخلو منها حديث له، على نحو لافت. وأبرز تجلّ لذلك الانزعاج منه بسبب إعلائه قيمة التفكير، والنظر العقلي؛ نظرًا لتضمنه قاعدة أصولية شهيرة تمنح العقل الحرّ المؤهل حق التفكير والاجتهاد، وهي قاعدة تعرف في الدراسات الأصولية باتجاه (المصوّبة)، أي القائلة بأن «كل مجتهد مصيب».

في مقابل اتجاه آخر لا يرى ضرورة ذلك، من منطلق أن الحق واحد لا يتعدّد، وهو خلاف أصولي شهير سيأتي التعليق عليه لاحقًا، حيث لكل من القائلين بهذه القاعدة أو بعكسها مستنده وحجته، لكنه لا يستدعي إشعال فتيل معركة (خاسرة) مدمّرة للذات، على هذا النحو الذي يمثل حسين الحوثي فيه دور البطل في غياب من يعنيهم الاتهام.

يقول حسين الحوثي: «يأتي الحق من عندنا، يقول كل مجتهد مصيب، في أصول الدين الحق فيها واحد، أليس كذلك؟ أليسوا يقولون: الحق واحد فيها والمخالف مخطئ؟ لكنهم لا يمنعون المخالف لا يشتغل [أي: كي لا يشتغل] ما أحد داري [أي: لا أحد يدري] من هو المخالف، من هو الذي سيدري بأنه مخطئ؟ هل أحد سيدري بأنه مخطئ، عندما تقول له أنت مخطئ قال : لا ، أنا ناظر مثلك، لماذا اما أنت؟ [هكذا، والمقصود: لماذا أنت كذلك؟] سيقول: وأنت مخطئ، عندما أقول له: أنت مخطئ يا أخي، قال: لا وأنت ، أنت مخطئ، كل واحد ينظر، كل واحد ما هو ملزم أن يتبع أحد [هكذا، والصواب: أحدًا].. لكن أمّا هنا قد أضفوا على الخطأ شرعية من حيث المبدأ، أن له أن يتعبّد بما غلب في ظنه، هذا قد يكون في واقعه في المسألة مخطئ ، من وجهة نظري، أنا هو مخطئ من وجهة نظري أنا، لكن هو من وجهة نظره مصيب، وفي الأخير نقول: نحن الذين يقولون: كل مجتهد مصيب، هو مصيب بالنسبة إلى ما وجب عليه، إذن فلا يجوز لك أن تتكلم فيه بعد. ألسنا هنا أضفينا على الخطأ شرعية؟ الخطأ ما هو الخطأ، في مجال الهداية ليس سهلاً، أي خطأ في

مجال الهداية ليس سهلاً، يكون له آثاره السيئة جدًّا على الأمة.. أيضًا الطامة الكبرى أن نقول: كل مجتهد مصيب، ما هو الذي يطلعه المجتهد؟ ما هو بيطلّع [هكذا، والمقصود: أليس هو يظهر] أطروحات ثقافية؟ هل الأخطاء في ميدان الثقافة سهلة؟ ليست سهلة أبدًا، ليس سهلة. الثقافة تتناول معتقدات ووجهات نظر، وكل ما له ببناء المعنويات داخلك، هذا هو التثقيف، أليس الإسلام توجّه إلى بناء المعنويات في الداخل، ويهدي إلى قيم داخلية تنعكس بشكل مواقف، ووجهات نظر محدّدة»[1].

وفي موطن آخر من هذا الدرس يعاود هجومه الكاسح على أصول الفقه وقاعدة التصويب تلك، مصرّحًا بأن (جريرة) العلم والقاعدة: السماح بإعمال العقل وإفساح المجال للتعددية المذهبية والفكرية قائلاً: «أصول الفقه ضرب اللغة العربية، وضرب القرآن الكريم، وضرب الدّين، وأصبح كل ما جاء فيما بعد ظنّيات بنسبة يمكن ٩٩٪، طلع كله ظني، تصبح ترى الآخرين الذين هم مخالفين لك، مالك حق أن تعترض عليهم، لا أنت ماشي على ما هم عليه، ولا هو سابر [هكذا، والمقصود: ولا يصحّ] أنك تتكلم فيه، لأنك إذا أنت تريد تتكلم فيه، هو سيتكلم فيك، أنت تراه مخطئًا وهو يراك مخطئًا، أليس هو هنا أضفى شرعية على المختلفين؟ وجعل كل واحد يسكت عن منهج الثاني؟»[2].

وهكذا يخلص حسين الحوثي في درسه (الذي يُعرف من عنوانه {فإمّا يأتينكم مني هدى}) إلى أن علم أصول الفقه يبوء بإثم الاجتهاد وإتاحة الحرية الفكرية للمجتهدين، وذلك عنده سبيل الاختلاف والتفرّق؛ لأنه يضفي مشروعية على كل اجتهادات العاملين للإسلام، كما أنّه يناقض معنى الوحدة، التي دعت إليها الآية الكريمة: ﴿ وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟ ﴾[3].

ولأن الراحل المؤسس حسين الحوثي مسكون (مع الأسف) بـ(فوبيا) الآخر المسلم المجتهد في إطار الدّين ذاته - دعك من آخر قريب لا علاقة

(١) المرجع السابق، ص٢٠-٢٢.
(٢) المرجع نفسه، ص٢٣.
(٣) المرجع نفسه، ص ٢٥-٢٦.

له بالفكر الإسلامي وخطابه، أو بعيد غير مسلم ستأتي الإشارة إليه لاحقًا - غير قادر على الاعتراف له بحق النظر والاستقلال في اجتهاده، فتراه لا ينفك بين كل درس وآخر، مستنكرًا تارة، وساخرًا أخرى من حرية الفكر والبحث والاجتهاد وقاعدة (كل مجتهد مصيب)، ومن ذلك قوله في درس آخر بعنوان (معنى التسبيح): «وأنت طالب علم عندما يقولون لك: مما امتاز به مذهبنا هو الحرّية الفكرية، فالإنسان يقرأ وله حق أن يرجّح وينظر، ثم له حق أن يجتهد فيما بعد إذا ما توفرت له آلة الاجتهاد، فأصبح يستطيع أن يستنبط، وأن ينظر وأن يرجّح وأن يقرّر وأن ... إلى آخره»[1].

يعلق على ذلك بقوله: «ارجع إلى القاعدة هذه: هل ممكن أن يكون اللّه سبحانه وتعالى يوكل أمر الهدى إلى الناس؟ أم إنه هو الذي يتولى هذه القضية عندما يقول: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَىٰ﴾ (الليل:١٢) ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ قَصْدُ ٱلسَّبِيلِ﴾ (النحل:٩)؟ وهل النتيجة هذه ممكن أن تكون مقبولة عند اللّه؟ وهل هي منسجمة مع حكمته؟ مع رحمته؟ مع كونه الملك، الإله، الرب؟»[2].

وواضح مدى الخلط بين قضية الهداية الكلية التي تشير إليها الآية الكريمة، وبين الاجتهاد التفصيلي في الفكر أو في السلوك، في فروع العقائد أو في فروع الأحكام، ذاك الذي يدور حوله حديث الفقهاء والعلماء والباحثين، في القديم والحديث، لكن هكذا يمضي حسين في مسلّماته الخاصة!

أمريكا تدعم تعلّم علم أصول الفقه لأنه يقود إلى التعدّدية!

وفي درس «الإسلام وثقافة الاتباع» يقول في السياق نفسه، سياق الهجوم على علم أصول الفقه لعلاقته بالحرية الفكرية وإعمال العقل، مصوّرًا أن ذلك العلم يحظى بتشجيع الغرب وأمريكا - بوجه خاص - حيث يقول: «حاولوا (يعني الغرب وأمريكا) مع ذلك لما وجدوا أن هذه الفنون (يشير إلى علم أصول الفقه)، بعضها تخدم أهدافهم، تفرّق تمزّق الصف الواحد، أضافوا شيئًا

---

(١) حسين بدر الدّين الحوثي، ملزمة معنى التسبيح، ٩/ ٢/ ٢٠٠٢م، ص ١٢-١٣.

(٢) المرجع السابق، ص ١٣.

آخر، حرّية الرأي والرأي الآخر، حرّية الاعتقاد حرّية الكلمة، حرّية الصحافة، حرّية، حرّية»[1].

ثم يتساءل مستنكرًا مقرّعًا: «ما هذا الذي نزل في الساحة؟ من أين جاء؟ ألم يأت من عند الأمريكيين؟ من عند أعداء الإسلام والمسلمين؟ هل قدّموا هذا حرصًا منهم علينا؟ أو رحمة منهم بنا، هم يسهرون علينا، يسهرون نومهم من أجلنا؟ لا، هم كانوا في الماضي يُعدّون هذه الأمة للحظة التي يمكن أن ينقضوا عليها. وهو ما هو حاصل الآن، بعد أن قلنا: اجتهادات وترجيحات! قالوا: وسنزيد لكم: أنتم معكم من داخل المساجد هذه الفكرة، وأيضًا سنزيد لكم، لازم حرية الأحزاب، أحزاب متعدّدة، حرّية الكلمة، حرّية الرأي والرأي الآخر، حريات، حرّيات، حرّيات، وهم يعرفون أن النتيجة في الأخير ماذا ؟ تفرّق، تفرّق، تجزّؤ..»[2].

ويخلص حسين الحوثي إلى أن التربية المنشودة هي «ثقافة الإسلام للناس أن يتبعوا كتبه وأنبياءه، أن يتبعوا كتب اللّه وورثة أنبيائه، أعلام دينه. هذه هي تربية القرآن الكريم، ولا أستطيع أن أقول إن هناك شيء [هكذا، والصواب: شيئًا] آخر إطلاقًا، لأجل أن نكون مرنين أو منفتحين مع آخرين، أنا أجزم بهذه، أن ثقافة الإسلام كلّها قائمة بدءًا من النبي نفسه، ثم الصحابة، ثم من بعدهم كلّها قائمة على الاتباع ﴿وَٱتَّبِعۡ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيۡكَ﴾ (يونس: ١٠٩) ﴿فَٱتَّبِعُوهُ﴾ (الأنعام: ١٥٥)، اتبعوا علي [هكذا، والصواب: عليًا إلا إذا أعرب على الحكاية]. طيب من بعد علي وكذا، هل نحن أرقى ممن كانوا في زمن النبي؟ هل نحن أعلى من النبي؟ هل نحن خارجون عن هذه القاعدة؟ لا يمكن لا يمكن أن نكون خارجين عن هذه القاعدة، لو كان مانسمح به لأنفسنا اليوم صحيحًا لسمح به الرسول لأصحابه من بعده، لما ألزمهم أن يتمسّكوا بأحد، ولما ألزمهم أن يتبعوا أحدًا، ترى كل واحد يمشي على ما أدّى إليه نظره واجتهاده، ما حصل هذا أبدًا»[3].

---

(١) حسين بدر الدّين الحوثي، الإسلام وثقافة الاتباع، مرجع سابق، ص ٨.

(٢) المرجع السابق، ص ٨.

(٣) المرجع نفسه، ص ١٨-١٩.

تعليق علمي تربوي على قاعدة (كل مجتهد مصيب)

ونظرًا لذلك الاهتمام اللافت الذي أولاه حسين الحوثي لقاعدة: (كل مجتهد مصيب)؛ فلا بأس من الإشارة هنا إلى أن ذلك التهويل الذي أبداه حول القاعدة ليس مسلّمًا به؛ إذ الاختلاف بين الاتجاهين: (المصوِّبة والمخطِّئة) اختلاف علمي قديم، حيث يعدّ مفخرة من مفاخر الفكر الإسلامي منذ وقت مبكّر، وكل حديث اليوم عن احترام الخلاف، والرأي الآخر ليس نتاجًا عصريًّا، أو مخرجًا مباشرًا للحداثة كما يعتقد الليبراليون، بالقدر ذاته الذي يعتقده دعاة الجمود.

وواقع الأمر أن ذلك الاختلاف بين اتجاهي التصويب والتخطئة لا يخرج عن حقيقة فحواها أن الحق وإن كان واحدًا في أصله وجوهره، ولكن لما كان من المتعذِّر إدراك بعض تفاصيله ومسائله على نحو يقيني في كل حين؛ فإنّه قد تتعدّد وجوه إدراكه، بتعدّد المختلفين من المجتهدين، ولذلك يكون الإعذار، سواء قال القائل بصواب الجميع، وفق ذلك المعنى، أم قال الآخر بخطأ كل من خالف قوله، مادام الجميع يدورون في إطار الأجر والأجرين، ولا يجوز- من ثمّ - التحكّم أو القطع برأي واحد في مسائل للنظر فيها محل.

ويرى بعض الباحثين المعاصرين «أن الخلاف بين الوجهتين هو خلاف على مستوى نظري، يمكن أن يتحوّل على المستوى الفعلي إلى تضافر لترشيد الاجتهاد في الفهم؛ فيؤدّي رأي المخطّئة إلى التذرّع بالمزيد من أسباب الحيطة، وإفراغ الوسع في النظر، ويؤدّي رأي المصوّبة إلى رفع التهيّب من الاجتهاد في الفهم، والركون إلى أفهام من سلف، ليتخذها الخلف دينًا، يجرون عليها حياتهم، من حيث قد لا تكون مناسبة لأوضاعها وملابساتها.. وبالنظر إلى وضع المسلمين اليوم فإن مذهب التصويب أنسب لمعالجة عللهم؛ إذ هو يدفع إلى أن يجتهد العلماء في فهم الظنيات من الأحكام، ليصدروا منها بأفهام تسدّد الأوضاع الكثيرة المائلة عن سمت الدّين، وتكون هذه الأفهام مبنية على ما فيه صلاح هذه الأوضاع، اعتبارًا بمستجدات عناصرها، ومتشابك ملابساتها، ومتحرّرة من أفهام اجتهادية، قد تكون صدرت عن مجتهدين قدامى في ذات

النوع من القضايا، ولكنها كانت مبنية على أوضاع وملابسات طواها الزمن، وبسط أوضاعًا وملابسات جديدة، ثم تؤخذ هذه الأفهام الاجتهادية الجديدة على أنّها مراد إلهي، لتكون لها بذلك قوّة النفاذ، وفعالية الإصلاح، وتعبئة النفوس للإنجاز. وعلى هذا الأساس فإننا نعتبر الاجتهاد في الفهم يناسبه في واقع المسلمين اليوم أن يقوم على خلفية تصويبية، تنأى به عن التقليد، وتدفعه إلى التجديد، مع استصحاب التحرّي، الذي يعصم من مدخلات الهوى ومفاتن الشيطان»[1].

ومن الزاوية التربوية فإن اتجاه مدرسة (التصويب) - وفق ما تقدّم - يعني تعزيز التربية العقلية بإفساح المجال لانطلاق ملكة العقل للبحث والنظر إلى أوسع مدى، بحسبان كل من استفرغ جهده للبحث بوسعه إدراك الحق أو وجهًا من وجوهه، في حين تعمل مدرسة (التخطئة) على ضبط مسار العقل، ولكن من دون كبح، حيث تعمل على المواءمة بينه وبين النقل إلى أقصى مدى، من منطلق تحرّي مراد اللّه ونفس الأمر، حتى وإن لم يصبها في النهاية، ذلك أنه لا يعدم الأجر على الأقل.

والواقع أن إحياء بعض القواعد الأصولية ذات الصلة سيسهم إلى حدّ كبير في صناعة جيل قائم على التغافر والتسامح والتصالح بين أبنائه في أي موقع، أيًّا كان رأيه أو اجتهاده على مستوى جماعي، كما هو شان المذاهب والجماعات والحركات والأحزاب أم على مستوى فردي خاص، كما هو شأن المجتهدين والمفكّرين في كل زمان وقُطر.

وتأمّل القواعد التالية على سبيل المثال: «لا ينكر المختلف فيه وإنما ينكر المجمع عليه»[2]. وقولهم: «الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد»[3]. وقواعد

---

(١) عبد المجيد النجّار، في فقه التدين فهماً وتنزيلاً، جـ١، ص ٨٧-٨٩، ١٤١٠هـ الطبعة الأولى، (كتاب الأمة رقم: ٢١) الدوحة: رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية.

(٢) جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، ص١٥٨، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية.

(٣) ابن نجيم الحنفي، الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان، ص١٠٥، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، د.ط ، بيروت: دار الكتب العلمية.

أخرى مشتهرة من مثل: «اجتماعهم حجة واختلافهم رحمة». و«ما تطرق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال»، أي على سبيل الإلزام والقطع. وإحياء مقولات ذهبية تاريخية كمقولة الإمام عليّ بن أبي طالب رضي اللّه عنه: «النّاس صنفان: إما أخ لك في الدّين، أو نظير لك في الخلق»، ومقولة الإمام الشافعي: «رأيي صواب يحتمل الخطأ، ورأي غيري خطأ يحتمل الصواب». ومقولته كذلك: «ألا يستقيم أن نكون إخوة وإن لم نتفق في مسألة؟» وذلك حين تناظر مع الشيخ يونس بن عبد الأعلى الصُدَفِي، ولما التقاه الشافعي في اليوم التالي أقبل عليه (أي الشافعي)، وبشّ في وجهه وصافحه، وحين وجد الصُدَفِي مندهشًا قال تلك المقولة، مما دفع الصُدَفِي ليقول: «ما رأيت أعقل من الشافعي، ناظرته يومًا...» وذكر الحكاية. وكذا مقولة الشيخ محمّد رشيد رضا: «نجتمع فيما اتفقنا عليه، ويعذر بعضنا بعضًا فيما اختلفنا فيه». وقد أحياها الإمام حسن البنا عمليًا فيما بعد، وحاول أن يجعلها مبدأ أساسًا من مبادئ دعوته، وتلك التي صرّح بها الشيخ محمّد جمال الدين القاسمي: «ليس على باذل جهده ملام»[1]، أي في مسائل فروع الاعتقاد أو فروع الأحكام.

ولو أننا أحيينا فقه إنكار المنكر وضمّناه في مناهجنا العلمية والمدرسية والدعوية العامة والخاصة على نحو ما نصّ عليه المحقّقون من أهل العلم، من أن من شروطه والاحتساب فيه: «أن يكون كونه منكرًا معلومًا بغير اجتهاد، فكل ما هو في محل الاجتهاد فلا حسبة فيه، فليس للحنفي أن ينكر على الشافعي أكله الضب والضبع، ومتروك التسمية، ولا للشافعي أن ينكر على الحنفي شربه النبيذ الذي ليس بمسكر، وتناوله ميراث ذوي الأرحام، وجلوسه في دار أخذها بشفعة الجوار، إلى غير ذلك من مجاري الاجتهاد»[2].

لو تمّ ذلك فكم سيكون مؤثّرًا إيجابًا في تعزيز روابط الالتقاء والألفة بين أطراف العمل الإسلامي وفرقائه، عوض فلسفة التحكّم، ومنهج الاحتكار

(١) محمّد جمال الدين القاسمي، تاريخ الجهمية والمعتزلة، ص٨١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، ط الثالثة، بيروت: مؤسسة الرسالة، وانظر:المؤلّف نفسه، الجرح والتعديل، ص٢٤-٢٦، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، د.ط، بيروت: مؤسسة الرسالة.

(٢) أبو حامد الغزالي، إحياء علوم الدين، جـ٣، ص٢٩، د.ت ، د.ط ، بيروت، دار الجيل.

للصواب ومسلك المصادرة لحق المجتهدين الآخرين في مسائل النزاع فيها قائم والخلاف على أشدّه، وذلك - مع الأسف - هو ديدن بعض البلدان التي تتحكم فيها هيئات ومؤسسات تسيء إلى الدّين أكثر مما تحسن، ويبدو أن مردّ ذلك إلى كون القائمين عليها ليسوا من التأهيل الجيّد بحيث يستوعبون مثل تلك الضوابط.

ثانيًا: حسين الحوثي والتربية الحضارية

شعار عدمي وفتنة عمياء:

رغم كثرة الشواهد التي تدل على الموقف السلبي الذي يحمله الفكر التربوي الحوثي من الآخر البعيد حتى المسالم أو المعاهد أو الذمّي؛ فإنه يمكن إيجاز ذلك في الشعار الحوثي الأثير (المقدّس): «اللّه أكبر، الموت لأمريكا، الموت لإسرائيل، اللعنة على اليهود، النصر للإسلام»، حيث تعد هذه المفردات واحدة من أكثر الإشكالات شغَبًا في الفكر التربوي الحوثي؛ إذ إنّها تعدّ من ثوابت الحركة، وواحدة من أبرز شروطها عند أي جولة حوار أو مفاوضات تمت في السابق. ومن المتوقّع أن يزداد التشبث بالشعار في المرحلة الراهنة على خلفية التطورات الميدانية التي أفضت إلى مكاسب كثيرة حققها الحوثيون، أبرزها: السيطرة شبه الكاملة على محافظة صعدة.

وبعيدًا عن النقاش في سلامة منطوق الشعار ومشروعيته؛ فمن المعلوم أن الشعار خارجي وافد له دلالاته الخاصة، التي تمثّل فلسفة دولة إيران وسياستها منذ نشأتها، ومن ثم فاستيراده (بعجره وبجره) مسلك يحمل معاني التبعية العمياء، ويقود إلى احتراب داخلي بين فرقاء الدّين والسياسة، نحن في غنى عنه، لو كان ثمّة استقلال فعلي في القرار، ومراعاة حقيقية للمصلحة العليا للبلاد، خاصة وأن الحرص على بيوت اللّه (المساجد) من قبل مردّدي الشعار أشد إثارة، وأدعى لفتنة عريضة، تفتح مجال تحويل هذه البقاع إلى ساحة مباراة صاخبة لترديد الشعارات الخاصة لكل فئة أو جماعة أو مذهب أو حزب أو طائفة. ولو تمّ المضي في ذلك والتبرير له وتسويغه بحجّة أن منطوقه سليم - أو هكذا يظن البعض - فإنّه علاوة على أن ذلك يحمل معاني غياب الدولة ذات السيادة الرافضة لتبعية هذا القطر أو

ذاك، سيفتح المجال بمصاريعه ليأتي كل إطار بترديد شعاراته ومقولاته وملصقاته الخاصة، بحجّة أن ثمّة طرفًا يسلك ذلك، ولا يعترض عليه أحد، سلطة أو أفراد أو جماعات! وتخيلوا كيف سيغدو الاحتراب في المساجد - مثلاً - بين فرقاء الدّين والسياسة، حين يدّعي كل طرف منها تمثيله لصحيح الدّين وروحه في شعاراته وهتافاته وملصقاته الخاصة؟!

وهنا لنا أن نسأل الحوثيين قبل غيرهم: هل سيرحّبون بأن يقوم السلفيون مثلاً بترديد شعاراتهم الأثيرة أو تعليق ملصقاتهم الخاصة في المساجد الجامعة لإعلاء ما يعتقدون أنّه الفهم السليم لتوحيد الخالق، والاقتداء الحق بالنبي ﷺ في تجسيد تلك المعاني، ورفع مقام كبار الصحابة التي يعتقد الحوثي أنّهم رموز الضلال وسبب البلاء الذي حلّ بالأمة - كما مرّ ذلك بنا في موضع سابق من هذا الكتاب - وبالمقابل مقاومة ما يعتقدون أنّه مظاهر للشرك والوثنية، ومعاني للتشيّع (الرافضي) أو التصوّف الإلحادي المنحرف، أو... أو ...إلخ، وهو ما تعتقده الأطراف الأخرى - والحوثي في مقدّمتها - على العكس من ذلك، تعظيم لشعائر اللّه وإعلاء لكلمته، وتعظيم مشروع لآل البيت والصالحين من عباد اللّه، ومقاومة لمغتصبي السلطة والنواصب عبر العصور، أو مسلك العبّاد والصالحين، أو... أو...إلخ. وقس على ذلك شعارات كل طرف وملصقاته ورموزه الخاصة!

لقد وصل الحال بالحوثيين من فرط الإعجاب بالشعار أن أخذ لبّ تفكيرهم، بحيث أضحى هدفًا تسيل دونه الدماء، وربما يقتل في سبيله الأبرياء، كما يؤذَى آخرون ويعتقلون بسببه، وكأنه صار هدفًا بحدّ ذاته، حتى بلغ الانشغال بهذا الشعار والاحتفاء به أن جعل زعيم الحوثيين الأول (حسين) ترديده آية عمق الإيمان وقوّته، وتركه علامة ضعف الإيمان، وتراجع درجة اليقين، وفي هذا يقول حسين الحوثي في درس (وإذ صرفنا إليك نفرًا من الجن): «من المتوقّع أن نسمع من بعض النّاس هنا وهناك يسخر من هذا الشعار، أو يتهرب من المشاركة فيه، أو يخوّف الآخرين من أن يرفعوه، فيتوقّع أنّه قد يحصل كذا، أو يحصل كذا، أو ربما، أو احتمالات... وهذا هو من ضعف الإيمان؛ لأننا نجد

هذا الشخص هو من ينطلق على أساس الاحتمالات، ويترك اليقينيات، اليقين الذي يأمر بالعمل في القرآن الكريم، الخطر المتيقّن، العمل المتيقّن جدوائيته، يترك اليقين، ويميل إلى الاحتمالات»[1].

ويرى حسين الحوثي أنه لو تمّ تبني هذا الشعار وصاح الشعب في وجه أمريكا، «فإنّهم من ستحسب لهم أمريكا ألف حساب، وستغيّر قراراتها، وستنكمش على نفسها، وتلغي كل ما كانت قد تبنته ضدّ هذا الشعب»[2].

ولكن ألم يدرك الراحل الحوثي أن إيران وهي مصدر الشعار لم تخف أمريكا، ولم تلغِ كل ما كانت قد تبنته ضدّها، حين أعلنت ثورتها في ١٩٧٩م؟ بل أصدرت قرارات تلو قرارات ضدّها، وهي تلوّح اليوم بشن هجمات مباغتة تجاهها مع حليفتها إسرائيل، ولم يغن عنها الشعار شيئًا! والمفارقة أن الحوثي قد أشاد بإيران في هذا السياق بوجه خاص، علاوة على إشادته بها في غير ما مناسبة، وصرح بـ(عظمتها) هنا، دون أن يضع التساؤل السابق على نفسه، حول لماذا لم يُجدِ شعارها شيئًا في وجه أمريكا، إذا كان على ذلك النحو من الأهمية والفاعلية؟![3].

وإذا كان الحوثي قد نقل عن الإمام الخميني أنّه قال: إن أمريكا وإسرائيل تخطّطان للاستيلاء على الحرمين؛ فإن الحوثي ذاته قد أعقب نقله السابق بقوله: «**هم قد عرفوا أنهم عندما استولوا على القدس، ألسنا نصرخ بالقدس ثم نتكلم عن القدس، دون موقف جاد إلى أن أصبح كلامنا لا يخيفهم، وهو ثالث الحرمين؟ عرفوا بأن بإمكانهم أن يأخذوا ثاني الحرمين، وأول الحرمين، ثم يكون الكلام هو الكلام من قبلنا، ويكون الموقف هو الموقف**»[4].

ولم يسأل الحوثي نفسه بالقدر ذاته عن حجم الشعارات والهتافات التي تطلقها إيران وحلفاؤها في الهواء فتذهب مع الريّاح ضدّ الشيطان الأكبر (أمريكا)

---

(١) حسين الحوثي، ملزمة وإذ صرفنا إليك نفرًا من الجن، مرجع سابق، ص٤.

(٢) المرجع السابق، ص١٥.

(٣) انظر: المرجع نفسه، ص١٤،١١.

(٤) حسين الحوثي، ملزمة لا عذر للجميع أمام الله، ٢١/ ١٢/ ١٤٢٢هـ ص١٤.

بمناسبة وبغير مناسبة، ثم ها هي ذي تصريحات كبار الساسة الإيرانيين وواقعهم يصرّح تستقر على الأرض فتقرّر بأنّه لولا وقوف إيران (الجمهورية الإسلامية) مع الولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضدّ (الإرهاب) في أفغانستان والعراق لما سقطت الدولتان، وقبل ذلك وبعده يأتي حلفاء إيران من المنتسبين إلى مذهب التشيّع وآل البيت على الدبابات الأمريكية ليدخلوا إلى بغداد في ٢٠٠٣م محمولين على أكتاف الأمريكان وتحت حرابهم، ويغدو الحاكم بأمره الأول في العراق (بول بريمر) عقب الاحتلال ليؤسس للعراق الجديد، وتظل سيطرة الأمريكان على الأوضاع في العراق لسنوات عديدة لا يعلم نهاية حقيقية لها إلا اللّه. هذا عدا ما قيل عن صفقة تمّت بين بعض أبرز رجالات إيران في العراق كالمرجع الأعلى (السيّد علي السيستاني) مع قوات الاحتلال بقيادة بريمر، بحسب ما أوردته مذكرات (بريمر) بهذا الشأن، ثمّ لا ينفكون يردّدون شعاراتهم (العبثية) المملة (الموت لأمريكا...) ووصفها بـ(الشيطان الأكبر)!!

إذن وفي ضوء جميع الممارسات الحوثية على الأرض التي أثبتت على مدى السنوات السابقة جميعًا بأن كل دمار الحوثيين متجه نحو صدور إخوانهم اليمنيين، من دون أن يمسّ أي أمريكي أو إسرائيلي أدنى أذى منهم، فهل يختلف - يا تُرى - مضمون الشعار (الحوثي) المستعار من إيران عن شعارات أخرى كثيرة قيلت من قبل كثيرًا كثيرًا من قبل بعض الحكام العرب من مثل: رمي إسرائيل في البحر، ولاءات الخرطوم الشهيرة، وعبارات الشجب والتنديد التي لا تنسى، وكل (العنتريات) الخطابية الشهيرة، ولا سيما لما كان يُعرف بدول الصمود والتصدّي؟!!

أم إنّ حسين الحوثي كان يريد أن يقول لنا رغم إنّه قد قضى باكرًا: انظروا إلى حركة الحوثي، لم تجرؤ أمريكا أن تدرجها ضمن قائمة الجماعات الإرهابية، بسبب رفعها الشعار! إذن فلِم لم يفسّر لنا أو أيّ من إخوانه أوأتباعه: لماذا أدرجت مثله الأعلى في الجهاد والمقاومة (حزب اللّه) اللبناني ضمن قائمة الإرهاب، رغم ترديده الشعار قبلها وبعدها، وبلائه الحقيقي ضدّ الصهاينة في مواقف عدّة أشهرها إخراج قواتهم من جنوب لبنان عام ٢٠٠٠م، ثم

ملحمته الكبرى في حرب تمّوز الشهيرة عام ٢٠٠٦؟ وحرصه الشديد على أن يفسّر شعاراته بأنّه ليس من منهجه أن يستهدف أحدًا أمريكيًا كان أو إسرائيليًّا أو سواهما خارج لبنان! أليس ذلك لأن هناك فرقًا حقيقيًا وجوهريًّا أحيانًا بين الشعار والممارسة، أو بين الجدّ والهزل؟

يؤكّد ذلك ما صرّح به أكثر من مسؤول أمريكي في غير ما مناسبة، لغير ما وسيلة إعلامية بهذا الشأن، ولعل آخرهم - حتى كتابة هذه الدراسة - السفير الأمريكي بصنعاء (جيرالد فاير ستاين) الذي أدلى بحديث لصحيفة **الجمهورية** (الرسمية) ردًّا على سؤال وجّه إليه يقول : **«هل تمثل جماعة الحوثيين خطرًا على أمن الولايات المتحدة الأمريكية يحتّم إدراجها كمنظمة إرهابية بالنظر إلى الشعارات التي يرفعها أنصارها؟»** فردّ بقوله: **«لم تقم الولايات المتحدة بإدراج جماعة الحوثي ضمن قائمة المنظمات الإرهابية؛ لأننا لا نرى أن الحوثيين قد وصلوا إلى المرحلة التي توجب اعتبارهم منظمة إرهابية، فإذا ما أضفنا كل من يتفوّه بأشياء سخيفة لقائمة الإرهاب، فعندها سيضاف الكثير من الناس إلى هذه القائمة. فنحن نأخذ هذه القضايا ونتخذ القرارات بشأنها بجدّية تامة. كما أننا نحكم على الأفعال وليس الأقوال!»**[(١)].

وقبل ذلك كان السفير ذاته قد تحدّث إلى صحيفة الشرق الأوسط عن وقع هذا الشعار على الأمريكيين وموقفهم المطرد من الحركة الحوثية. ولا بأس من إيراد النص كما ورد من المصدر؛ ليقف القارئ الكريم على حقيقة هذه العلاقة أكثر[(٢)]:

---

(١) جيرالد فاير ستاين، حوار مع صحيفة **الجمهورية** (اليمنية)، (أجرى الحوار: نبيل البكيري)، العدد (١٥٥٥٦)، ٢١ شعبان ١٤٣٣هـ- ١١ يوليو ٢٠١٢م، ص٣، وراجع - لمزيد اطّلاع-: الحوثيون: دراسة منهجية شاملة،١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م، الطبعة الثانية، صنعاء: مكتبة خالد بن الوليد ودار الكتب العلمية، و١٤٣١هـ- ٢٠١٠م ،الطبعة الأولى، بيروت والدوحة، الدار العربية للعلوم ناشرون، والمورد للإعلام.

(٢) حوار جيرالد فاير ستاين مع صحيفة الشرق الأوسط (اللندنية) (أجرى الحوار: محمّد جميح)، وانظرنص الحوار كاملاً في موقع مأرب بريس:
http://marebpress.net/news_details.php?sid=45237&lng=arabic

- «في الشمال هناك الحوثيون الذين يرفعون شعار: «الموت لأميركا، الموت لإسرائيل». هل تعتقد أنهم جادون في ذلك؟

- ضاحكاً.. جادون في قتلنا؟ لا، أعتقد ذلك.

- لا تعتقد ذلك؟

- لا، لا أعتقد ذلك.

- هل تعتبرون الحوثيين إذن أعداءكم؛ لأنهم يقولون إنكم أعداؤهم؟

- لا، ونحن نقول: إن الحوثيين لأسبابهم الخاصة يريدون أن يظهروا بمظهر، أو يتخذوا موقف من يعادي الولايات المتحدة، ونحن لم نكن مطلقًا ضد الحوثيين، ولم نوافق مطلقًا على أنهم يدعمون الإرهاب، ولم نشارك في أي من الأعمال العسكرية التي كانت ضدهم في السنوات الماضية. ووجهة نظرنا أن حل هذه القضية سيكون من خلال الحوار الوطني والتفاوض والمصالحة، حيث يمكن للحوثيين بهذه الطريقة العملية الحضور إلى الطاولة وعرض رؤيتهم والوصول إلى حل. وعليه فإن الولايات المتحدة لم تكن إطلاقًا ضد الحوثيين، والسبب وراء ميلهم للقيام بحملة ضد الولايات المتحدة يعرفونه جيدًا. ومع ذلك فلدينا قلقنا من التعاون المتزايد بين الحوثيين وحكومة إيران، وهذا فيما لو استمر سيجعل من الحوثيين وكلاء إيرانيين في اليمن.

- لماذا في اعتقادك يرددون شعار: «الموت لأميركا، الموت لإسرائيل» بما أنهم ليسوا جادين في تنفيذ الشعار؟

- أعتقد أنهم لسبب أو لآخر يرون أن الشعار يفيدهم في الحصول على الدعم، ولكنه كما تعرف لا يجلب لهم دعمًا، وأعتقد أنهم يفعلون ذلك بسبب اتصالهم بإيران».

وكل يوم تزداد قناعة الأمريكيين بعدم تشكيل الحوثيين خطرًا عليهم، وأن شعارهم غير جاد، ومن ذلك ما ورد في اجتماع عقدته السفارة الأمريكية بصنعاء بفندق موفنبيك في ١٦ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٣م مع جماعات

سياسية من صعدة وغيرها للنقاش حول قضية صعدة، وقد حضر اللقاء وجوه معروفة بقربها أو تبنيها للخطاب الحوثي، وإن لم يحضر الحوثيون الرسميون مباشرة. وفي اللقاء جرى تأكيد مسؤولة في السفارة الأمريكية تولّت التعقيب على المشاركات والرد على الأسئلة، إعلانها للمشاركين اطمئنانها بأن الولايات المتحدة تدرك أن الحوثيين غير جادّين في شعارهم، وأنهم لا يعنون ما يقولون، وأن هدف الولايات المتحدة إذابة الجليد بينهم وبين خصومهم.

ولذلك، لا غرابة أن يُسمح للحوثيين أن يعمّموا الشعار كما لو كان هدفهم أن يصبح جزءًا من الذهنية المدرسية للطالب لديهم، إذ صار يغطي جزءًا لافتًا من بعض اللوازم المدرسية، كجدول الحصص اليومي، فتراه موزّع المفردات عن يمين الجدول وشماله، ومن أعلى ومن أسفل، كما أن ملصقات مقاطعة البضائع الأمريكية مغطاة بالشعار ذاته![1].

وواضح أن منطوق الشعار يدعو صراحة إلى صراع الحضارات لا تعايشها، وفق مبادئ العدالة والنّدية وقواسم الاشتراك، والمصالح المتبادلة، كما يدعو إلى التعارك لا التعارف، وهو على النقيض من توجيه الآية الكريمة: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ ﴿١٣﴾ ﴾ (الحجرات: ١٣).

إن الإصرار على ترديد ذلك الشعار وتصويره من ثوابت الحركة بل (الإسلام) أحيانًا!! يمثّل معوّقًا آخر من معوّقات التعايش الحضاري، أو التربية الحضارية، ناهيك عن أنّه شعار عدمي عابث، إذ لم تسجّل كل حالات القتل والاعتداء إلا على يمنيين، جنودًا كانوا أو مدنيين أبرياء في كثير من الأحيان[2]، كما حدث في وادي دمّاج بصعدة، وأكثر منه وعلى أوسع نطاق في حجور بمحافظة حجّة، لا سيما بعدما تحوّل الحوثيون من وضع الدّفاع إلى وضع الهجوم والتوسّع، حتى إنّه صار من المقولات الشائعة المتداولة للسخرية من

(١) يمكن التأكّد من بعض هذه الصور من خلال الجداول والملصقات على بعض منشورات (الشباب المؤمن) التي تم توزيعها في الفترة السابقة.

(٢) راجع تفاصيل ذلك كلّه في: أحمد محمّد الدغشي: الحوثيون، مرجع سابق.

هذا المسلك العابث ما يردّده بعض ضحايا الحوثي في تلك المناطق أن (الطريق إلى أمريكا لا تبدأ من دمّاج، ولا تمرّ من كشر أو مستبأ، والنصر للإسلام لا يأتي عبر تفجير المجتمع اليمني المسلم من داخله)!!

ويطبّق قادة الحوثية وأولهم المؤسس الراحل حسين الحوثي عبر دروسه ومحاضراته المسموعة أو المنشورة[1]، وكذا فتوى والده المرجع الأعلى للحوثية العلامة بدر الدين الحوثي بهذا الشأن على ضرورة الهتاف بالشعار مهما تسبب في تفريق كلمة المسلمين، وقد علّل ذلك العلامة بدر الدّين الحوثي حين سئل عن ذلك وما يتسبّب فيه من الخصام والفُرقة بقوله: «الجمعة تقام لرفع كلمة الحق، فيجب الاجتماع لرفع الشعار والخطبة المفيدة، لرفع راية الحق، والجهاد في سبيل اللّه، فما خالف ذلك فهو المشاق، وصلاته فيها شك؛ لأن الحقّ ليس معه، بل عليه أن يصلّي مع أهل الحق، ويترك الشقاق، ويرفع الشعار»[2].

ويستمر القادة الجدد للحوثية مثل عبد الملك الحوثي على المنهج (العدمي) ذاته، وقد ورد خطابه بمناسبة المولد النبوي في ربيع الأول ١٤٣٣هـ،[3] بترديد المضامين المثيرة ذاتها، حيث ما فتئ بين كل جملة وأخرى ينحو باللائمة على أمريكا؛ ليصوّر أنّه ما من آفة حلّت بنا إلا وأمريكا من ورائها، وكأنّه يبرئ الذات تمامًا، وذلك خلافًا للمنهج القرآني الذي يربينا أن الخلل فينا ابتداءً: ﴿أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتۡكُم مُّصِيبَةٞ قَدۡ أَصَبۡتُم مِّثۡلَيۡهَا قُلۡتُمۡ أَنَّىٰ هَٰذَاۖ قُلۡ هُوَ مِنۡ عِندِ أَنفُسِكُمۡۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾ (آل عمران: ١٦٥).

ثم يأتي ما يطلق عليه الحوثيون الحملة المليونية للتوقيع ضد سياسات الولايات المتحدة الأمريكية في اليمن، فلا يكادون يجدون فرصة أسنح منها لترديد الاسطوانة (المشروخة) إياها. وأخيرًا عدّ الحوثييون واحدًا من أبرز

---

(١) راجع - على سبيل المثال فقط : حسين بدر الدّين الحوثي، ملزمة الشعار سلاح وموقف، ١١ رمضان ١٤٢٣هـ وملزمة وإذ صرفنا إليك نفراً من الجنّ، مرجع سابق، ص ٤-٥، ١٥.

(٢) راجع: السؤال والفتوى من قبل بدر الدين الحوثي في: عادل الأحمدي (وثائق)، مرجع سابق، ص٣٥٧.

(٣) راجع: عرضًا لخطابه بتلك المناسبة في: حميد رزق، أسبوعية (التوعية الثورية)، مرجع سابق، ص٤.

شروطهم للمشاركة في الحوار الوطني الشامل الذي تستعد له القوى اليمنية بعدم الوصاية الأجنبية (ويقصد بها الأمريكية قبل أي طرف أجنبي آخر)، إلى جانب اشتراطها تحديد الأطراف الداعية إلى الحوار موقفها مما تقوم به أمريكا وبعض الدول الأخرى من انتهاكات متواصلة لسيادة اليمن[1].

وليس المقصود هنا التقليل من خطورة جرائم الإدارة الأمريكية عبر تاريخها السياسي والعسكري سيئ السمعة، ولا التهوين من فظائعها المستمرة في اليمن والمنطقة والعالم برمّته، ولا التقليل من سياسة تحوّل السفراء الأمريكيين في بعض العواصم العربية والإسلامية إلى أشبه بالحكام الفعليين قبل رؤساء تلك الدول وملوكها وأمرائها، بل الغرض هنا مجرّد الإشارة إلى مستوى الاضطراب الذي طغى على الخطاب الحوثي. ولعل من آخره قيامهم بطمس شعارات العداء لأمريكا وإسرائيل وتغطيتها، على حين أنها تملاء جنبات مدينة صعدة، لكنها أخفيت على نحو شبه تام عند زيارة المبعوث الأممي جمال بن عمر لصعدة ولقائه بزعيم الحوثيين عبد الملك الحوثي في ١٣ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١١م؟!

تعليق علمي على فلسفة التربية الحضارية في القرآن

والواقع أن الحوثية لا تختلف من هذه الناحية - إن لم تكن صارخة أكثر - عن ثقافة جماعة (القاعدة) وتربيتها لأفرادها على العداء لكل مخالف لنا في الدين، وإن كان مسالـمًا غير محارب، والجامع بينهما: السعي للقضاء على الآخر لا الحرص على هدايته - إن أمكن - أو التعايش السلمي معه، وفق منطق النّدية والعدالة وقواسم الاشتراك، والمصالح المتبادلة تلك، قبل التفكير في الخيارات العسكرية التي تفرضها غطرسته واستكباره وعدوانه، لا أننا مطالبون ابتداءً بالاعتداء عليه أو مهاجمته إن لم يعلن دخوله في ديننا، فذلك يتنافى مع أبجديات العلاقات الدولية في الإسلام. وعلى سبيل المثال فإن حسين الحوثي

(١) راجع: بيان الحوثي بخصوص شروط المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني، صحيفة الجمهورية، العدد (١٥٤٩٥)، مرجع سابق، ص١.

- كما القاعدة - يعد الصراع مع اليهود والنصارى حتمية لا مفرّ منها[1]. ويؤكّد ذلك بقوله: «من يتأمّل كتاب الله سبحانه وتعالى يرى بل يصل تقريبًا إلى درجة القطع بأن هنا في القرآن ما يوحي بأن الجهة التي هي ستكون من يمثّل خطورة على الأمّة، وهي الطرف الذي يصارع الأمّة على امتداد تاريخها، هم طائفة أهل الكتاب اليهود والنصارى»[2].

إنّ زرع ثقافة الكراهية للآخر ونشرها وتنشئة أجيالنا عليها، لمجرّد أنّ هذا الآخر ليس على ديننا، ناهيك عن آثارها السيئة على المجتمعات المتعدّدة؛ فإنها تعدّ مخالفة صريحة مباشرة لأخلاق الإسلام في رعاية أهل الأديان الأخرى الذين يعيشون بيننا (أهل الذِمّة)، أو المعاهدين أو المستأمنين[3]. وما حدث ليهود آل سالم في صعدة على أيدي الحوثيين؛ يؤكّد تبني جماعة الحوثيين لهذه الثقافة، وأنها ليست ضد الآخر المحارب أو المحتل فحسب، بل مجرّد الآخر المخالف لنا في الدّين.

لقد حاولت أن أعثر في أيّ من المصادر الفكرية للمؤسّس حسين الحوثي على أيّ نص يميّز فيه بين أصناف غير المسلمين، في علاقتنا معهم، أو على الأقل بين صنفي المسالم والمحارب فلم أعثر له على نصّ واحد، لكني وجدت خطابه عدائيًا تحريضيًا ضدّ اليهود والنصارى جملة وتفصيلاً، بإطلاق وتعميم، حتى إنّه لا يفرّق بين الديانتين السماويتين اليهودية والنصرانية وبين السياسات الصهيونية والأمريكية، كما لا يفرّق بين أهل تلك الأديان من عموم من يؤمن بهما وبين حكوماتهم، كقوله على سبيل المثال: «..أنت تظن أن أمريكا وإسرائيل، أن اليهود والنصارى أنهم إنما يريدون أولئك الذين يسمونهم إرهابيين...»[4]، أي إنّه يرادف بين أمريكا وإسرائيل كحكومتين وبين عموم اليهود والنصارى كشعوب.

---

(١) حسين الحوثي، ملزمة وأقم الصلاة لذكري، ١٤٢٣هـ ص ١٥.

(٢) حسين الحوثي، سورة آل عمران، الدرس الثاني، واعتصموا، مرجع سابق، ص٢٣.

(٣) راجع في ذلك تفصيلاً: أحمد محمّد الدغشي، صورة الآخر في فلسفة التربية الإسلامية، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م، ط الأولى، الرياض: وزارة التربية والتعليم (مجلة المعرفة).

(٤) حسين الحوثي، ملزمة وإذ صرفنا إليك نفراً من الجن، مرجع سابق، ص ١١.

لقد بلغ الحدّ بالمؤسس حسين أن عدّ كلا الديانتين (اليهودية والنصرانية) غير سماويتين، وذلك في سياق حديث له ساخر من القول بأن الديانات اليهودية والنصرانية والإسلام أديان سماوية، فعقّبَ على ذلك بالقول: «هل يمكن بأنّها هي ديانات، وأنّها ديانات سماوية، واللّه قال عنهم من قبل ألف وأربعمائة سنة في القرآن الكريم: إنّهم حرّفوا وغيّروا وبدّلوا؟ فكيف يمكن أن نعتبرهم على ما هم عليه، فنشهد بأنهم هم كيهود على ما هم عليه، أنهم على ديانة سماوية؟»[1].

وهل من المعقول أن يكون قد غاب عن بال الرجل أن القرآن الذي يزعم اهتداءه الدائم به هو ذاته الذي شرّع أحكام أهل الذمّة، والمعاهدين، والمستأمنين، وأحكام المدنيين من غير المسلمين، وغير المحاربين عامة، فأوصى بهم وبحقوقهم، وحرّم أشدّ التحريم إيذاءهم أو الاعتداء عليهم، بأيّ معاني الاعتداء؟ وإذ شرّع القرآن لذلك فإنما شرّع له بعدما أثبت في غير ما آية منه أنهم قد حرّفوا وغيّروا وبدّلوا بعض نصوصهم المقدّسة، وبعض تعاليم أديانهم، بل صرّح أن بعضهم أساء لمفهوم الذات الإلهية، لكن كل ذلك لم يؤذن بنسخ تلك الأحكام في الإحسان إلى المسالم منهم، والبرّ بذميهم، وتحريم العدوان على كل من لم يحمل السلاح ضدّنا، أو إيذائهم.

وهنا تبرز عظمة تربيتنا الإسلامية في علاقتها مع الآخر، إذ رغم معرفتها بكل ذلك، وموقفها المختلف معه كليّة؛ إلا أن ذلك لم يحل دون منحهم حقوقهم، أو أنّه دفع لردّة فعل ظالمة تجاههم، فهل ثمة تربية أسمى من هذه؟ أم هل ثمّة آية على أن هذا الدّين سليم في مصادره الأصلية أكثر من هذا الموقف؟

تأمّل في هذه الآيات على سبيل المثال:

﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَـٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ ۖ ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَٰهِهِمْ ۖ يُضَـٰهِـُٔونَ قَوْلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَبْلُ ۚ قَـٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ ۚ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴿٣٠﴾ ﴾ (التوبة: ٣٠).

﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ ۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ۚ ﴾ (المائدة: ٦٤).

---

(١) حسين الحوثي، ملزمة ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى، ١٠/ ٢/ ٢٠٠٢م، ص١٤.

﴿ لَقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ ۖ وَقَالَ ٱلْمَسِيحُ يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ ۖ إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ ۖ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ﴿٧٢﴾ لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ ۘ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۚ وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا۟ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٧٣﴾ ﴾ (المائدة: ٧٢-٧٣)

وتأمّل هذه الآيات كذلك: كهذه التي تنهى عن القسر أو الإكراه للدخول في الدّين:

﴿ لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ ۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ مِنَ ٱلْغَىِّ ۚ ﴾ (البقرة:٢٥٦).

﴿ وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ ۖ فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ ﴾ (الكهف: ٢٩).

﴿ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِىَ دِينِ ﴿٦﴾ ﴾ (الكافرون:٦).

أو تلك التي تنهى عن إيذاء المسالم أو المعاهَد من غير المسلمين، وتأمر بالبرّ به:

﴿ لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓا۟ إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴿٨﴾ إِنَّمَا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ قَٰتَلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ وَظَٰهَرُوا۟ عَلَىٰٓ إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٩﴾ ﴾ (الممتحنة ٨-٩).

إن محاولة جمع الناس على دين واحد كخيار وحيد لا ثاني له يتنافى مع المشيئة الربانية القَدَرية النافذة، ويوقع في محظور الإكراه:

﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَءَامَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ۚ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ ﴿٩٩﴾ ﴾ (يونس:٩٩).

﴿ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ ۖ فَٱسْتَبِقُوا۟ ٱلْخَيْرَٰتِ ۚ إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴾ (المائدة:٤٨).

ذلك أنه ليس كل فرد أو جماعة من غير المسلمين شرًّا محضًا:

﴿ وَمِن قَوْمِ مُوسَىٰٓ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِٱلْحَقِّ وَبِهِۦ يَعْدِلُونَ ﴾ (لأعراف : ١٥٩).

﴿ لَيْسُوا۟ سَوَآءً ۗ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ يَتْلُونَ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ ﴿١١٣﴾ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ وَأُو۟لَٰٓئِكَ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١١٤﴾ وَمَا يَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلْمُتَّقِينَ ﴿١١٥﴾ ﴾ (آل عمران: ١١٣-١١٥).

﴿ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَآئِمًا ﴾ (آل عمران: ٧٥).

﴿ وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَمَن يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِمْ خَٰشِعِينَ لِلَّهِ لَا يَشْتَرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا ۗ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴿١٩٩﴾ ﴾ (آل عمران: ١٩٩).

﴿ وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ ۚ فَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ ۖ وَمِنْ هَٰٓؤُلَآءِ مَن يُؤْمِنُ بِهِۦ ۚ وَمَا يَجْحَدُ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَّا ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٤٧﴾ ﴾ (العنكبوت: ٤٧).

وقد أقسم اللّه تعالى بمخلوقات عظيمة لتأكيد حقيقة الاختلاف في السعي والكسب ومن ثمّ المصير:

﴿ وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ﴿١﴾ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ﴿٢﴾ وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ ﴿٣﴾ إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّىٰ ﴿٤﴾ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ﴿٥﴾ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ ﴿٦﴾ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ ﴿٧﴾ وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ وَٱسْتَغْنَىٰ ﴿٨﴾ وَكَذَّبَ بِٱلْحُسْنَىٰ ﴿٩﴾ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ ﴿١٠﴾ ﴾ (الليل: ١-١٠).

بوصف ذلك واحدة من آيات اللّه في عالم الأنفس، حيث إن اختلاف الألسن (اللغات)، واختلاف الألوان (الأعراق) يدل على اختلاف الثقافات وربما المعتقدات:

﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّلْعَٰلِمِينَ ﴿٢٢﴾ ﴾ (الروم : ٢٢).

وتكمن إحدى حكم الخلق الكبيرة في التعارف بين الشعوب والأعراق، لتتنافس على المعالي:

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿١٣﴾ ﴾ (الحجرات: ١٣).

والمقصود هنا أن اللّه تعالى مع تأكيده على ذلك عنهم؛ قد أمر بمنحهم حقوقهم، وحرّم إيذاءهم أو العدوان عليهم - كما تقدّم - فكيف يقول حسين الحوثي أو سواه: إنهم لم يعودوا اليوم من أهل الديانات السماوية الذين أمرنا بتلك الحقوق تجاههم، وكأنه لم يصدر ذلك التحريف عنهم إلا بعد وفاة الرسول ﷺ، لا أنه مثبت في القرآن قبل ذلك، وطبق النبي ﷺ جوانب عملية منه في حياته تجاههم؟!

الواقع أن ثمة إشكالاً حقيقيًا متأصّلاً في عملية التنشئة (الجارودية) منذ وقت مبكّر نسبيًا، أي تلك التي تمثل الحوثية اليوم امتدادًا فكريًا وتربويًا لها، حيث من الواضح أنّها تعمل على تنشئة أفرادها على كراهية الآخر (اليهودي أو النصراني)، على نحو تتجاوز به تعاليم الدّين الحنيف، والمنهج التربوي العدل للقائد المربي الأعظم محمّد ﷺ الذي وجهه خالقه ومربيه تعالى وأتباع رسالته بقوله:

﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا۟ ﴾ (المائدة:٢).

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ ۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿٨﴾ ﴾ (المائدة:٨).

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ ۚ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ۖ فَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلْهَوَىٰٓ أَن تَعْدِلُوا۟ ۚ وَإِن تَلْوُۥٓا۟ أَوْ تُعْرِضُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴿١٣٥﴾ ﴾ (النساء: ١٣٥).

ويمكن هنا استخلاص نتيجة تاريخية معاصرة مؤسفة تتمثل في أن (الجارودية) هذه عبر تاريخها القديم والحديث دأبت على تربية أفرادها على معاني العداء المطلق للآخر غير المسلم، لا سيما من اليهود والنصارى، ومن

شواهد ذلك على سبيل المثال: ما قام به سلف لهم في القرن الحادي عشر الهجري، من إجلاء لجماعة يهودية صغيرة، كانت تسكن جزءًا مما يُعرف اليوم بحارة (الجلا) - نسبة إلى سبب التسمية - بصنعاء القديمة، إلى (باب القاع) أو (قاع اليهود) من المدينة نفسها، ليتجمع اليهود في مكان خاص بهم[1].

أمّا أخطر الانعكاسات التربوية العملية - في ضوء كل تلك الأفكار والقناعات المطلقة لحسين الحوثي وأتباعه - فهو فرض مفرداتها ومتضمناتها على التلاميذ والطلبة والدارسين في المدارس الحكومية في المناطق التي يستتب لهم الأمر فيها، سواء في مناطقهم المغلقة، أم في جميع ما يقع تحت سيطرتهم. ولقد كان يردنا في السنوات الماضية أن الحوثية تفرض أدبياتها الخاصة وفي مقدّمتها ملازم المؤسس الراحل حسين الحوثي على التلاميذ والطلبة في بعض المناطق، من دون أن يعني ذلك بالضرورة إقصاء تامًّا أو استبدالاً نهائيًّا للمقررات الشرعية الرسمية للتربية الإسلامية، ولكن تظل أدبيات الحوثي هي الأساس، وتلك الرسمية لمسايرة الوضع الرسمي، كي يحصل التلاميذ والطلبة على الشهادة. وقد ازداد هذا الأمر إحكامًا اليوم - بحسب بعض معلمي التربية الإسلامية في محافظة صعدة - نظرًا للسيطرة شبه الكاملة على المحافظة، وإن اختلف الأمر من منطقة إلى أخرى هنالك، من حيث الالتزام الصارم بملازم حسين الحوثي، إذ إن بعض تلك المناطق لا تزال تقرّر معتقدات المذهب الهادوي وفقهه، بدل أو إلى جانب المقرّرات الرسمية؛ لغرض الحصول على الشهادة كذلك، وإن ظلت الهيمنة متراوحة بين ملازم الحوثي والمعتقدات الهادوية وفقهها.

وبحسب الشواهد المسجّلة لواقع كثير من مدارس صعدة، فقد غدت - كما سبقت الإشارة - ما تسمى بصرخة الحوثيين وشعارهم المقدّس: «الله أكبر، الموت لأمريكا ...» مفروضة إجباريًّا في الآونة الأخيرة على كثير من مدارس صعدة، ولا سيما في طابور الصباح، وانعكست بعض المناسبات

---

(١) راجع: إسماعيل بن علي الأكوع، هجر العلم ومعاقله، جـ٣، ص ١٥٦٣-١٥٦٧، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م، الطبعة الأولى، بيروت: دار الفكر المعاصر ودمشق: دار الفكر.

الجديدة على المجتمع الصعدي مثل الاحتفال بيوم عاشوراء في العاشر من محرّم من كل عام. ومنذ العام ١٤٣٤هـ الموافق نوفمبر/ تشـرين الثاني ٢٠١٣م غدا ذلك اليوم يوم عطلة رسميًا في محافظة صعدة، بوصفه يوم احتفال عام، كما يوم الثاني عشر من ربيع الأول بوصفه يوم المولد النبوي، الذي يحتفون به على طريقتهم في إثارة النعرات، وتنمية الفتن في المساجد والمدارس وسواها، وهنا تتعطل الاختبارات النهائية للفصل الأول ٢٠١٢/ ٢٠١٣م، وذلك خلافًا لقانون الأحوال المدنية المحدّد للإجازات وأيام العطل، التي ليس من بينها هذا اليوم أو ذاك.

والواقع أن من يمعن النظر في ملازم حسين الحوثي - على نحو أخص - فلن يعوزه استخلاص أن من تهيمن عليه تلك العقيدة (الدوغمائية) التي لا تعترف بأي مذهب أو رأي أو اجتهاد آخر، بل لا يرى الحوثي أن آراءه أو قناعاته تحتمل الخطأ أو المراجعة والتقويم؛ لأن ذلك عنده ليس اجتهادًا، كونه ينفي عن نفسه وصف المجتهد بأي من درجات الاجتهاد - كما تقدّم - بل ما يتبناه يصبح حقًّا مطلقًا لا يتطرق إليه أدنى احتمال - وفقًا لما هو مثبت في تلك الملازم - فليس من المستغرب أن يفرض اعتقاده ذاك على المتعلمين الذين يقعون تحت سيطرته في المدارس العامة أو الحكومية، بكل الوسائل والأساليب، بحسبانها أداءً لواجب التبليغ، وتحقيقًا لما لا يجوز التهاون فيه أو التأخير، ناهيك عن الإعذار!

تصوّر الباحث لحل المشكلة الفكرية التربوية والفكرية للحوثيين:

لقد كان كاتب هذه الدراسة ينظر إلى المشكلة منذ بداياتها التي اندلعت عسكريًا في ١٨/ ٦/ ٢٠٠٤م على أنها في جوهرها تربوية فكرية، فعمل على محاولة تقديم تصوّر لدرء الفتنة المذهبية في جانب التعليم، منطلقًا في ذلك من فلسفة التربية الإسلامية، وقدّمت رؤية لم تنحصر في إطار المذهبين الكبيرين السائدين فحسب، بل شمل التصوّر الأقليات المذهبية الأخرى، وإن كان التركيز ها هنا على المذهبين السائدين، وحاصل الرؤية في ذلك:

أولاً: يجب التأكيد على أن اتجاه المصادرة أو الإلغاء للتعليم الخاص والأهلي بما فيه التعليم المذهبي غير وارد، وسواء أكان ذلك المذهب معتبرًا كالزيدية والشافعية ، أم غير معتبر كالإسماعيلية مثلاً، بل وحتى حقوق غير المسلمين إن كان لهم وجود يدفعهم لإنشاء مدرسة خاصة بدينهم، كالأقلية اليهودية إن جاز ذكرها هنا لمحدوديتها. ولكن ذلك لا يعني أن تبقى مدارس التعليم الخاص والأهلي جزرًا لا يصل إليها نظام رسمي، أو يطبق عليها قانون سائد. فإذا جاز لها أن تتعلم كل ما لم يدرس في التعليم العام الرسمي والوطني فيما يتصل بخصوصياتها المذهبية أو حتى الدينية - إلى غير المسلمين - فإن الأصل أن تشترك مع التعليم العام فيما يتصل بالواجبات العامة تجاه الوطن ووحدته ونظامه الجمهوري، ودين الغالبية فيه، لا سيما في القضايا العامة التي لا يسع المسلم أو المواطن النزاع فيها، كما أن احترام كل مذهب لغيره، لا سيما بين المذهبين الكبيرين، ثم الأقليات الأخرى، يمثل ضمانة أكيدة ، وصمام أمان للمجتمع بكل أطيافه.

وكل نص أو توجيه أو إيحاء ينتج أو يشجع التنشئة على الروح المذهبية الضيقة، المفضية إلى الكراهية والتعصب، أو إثارة الفتن، والنزعات الجاهلية تحت أي عنوان، أو السعي لفرض معتقداتها الخاصة بالقوة المادية، أو تصوير ذاتها بأنها وحدها الفرقة الناجية، أو الطائفة المنصورة، أو أن الآخرين (عامة)، ما لمذهبها، أو طائفتها، أو دينها؛ على الآخرين من سبيل، أو نحو ذلك مما يهدف إلى إلغاء الآخر، وإقصائه، ونزع المشروعية عنه، كل ذلك يعد دعوة إلى الفتنة، وخروجًا عن إطار التوافق الاجتماعي، كما هو خروج عن القانون في الوقت ذاته.

ويسند هذا التوجّه قول الحق جل وعلا:

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ ﴾ (الحجرات: ١٣).

﴿ لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ مِنَ ٱلْغَىِّ ﴾ (البقرة:٢٥٦).

﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ۚ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ ﴿٩٩﴾ ﴾ (يونس:٩٩).

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّـٰبِـِٔينَ وَٱلنَّصَـٰرَىٰ وَٱلْمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ﴾ (الحج: ١٧).

إن هذا المقترح لا يدعو إلى فتح الباب على مصاريعه لأي مذهب جديد أو طارئ، بل يركّز هنا على المذهبين السائدين في المجتمع، ففي اعتقادي أن أية دعوة لإضافة مذهب أو مذاهب جديدة في مثل هذا الظرف تحديدًا؛ لا تخرج عن إذكاء الفتنة، والسعي لتهديد السلم الاجتماعي.

وإذا تذكّرنا أن حسين الحوثي هو الآخر ممن يحذر من خطورة إحلال أو استيراد المذهب الجعفري إلى البلاد، ويرى في ذلك تهديدًا للمذهب الزيدي[1]؛ فإن ذلك يساعد أكثر في لجم أية دعوة مفتونة بمذهب قادم من هذه البيئة أو تلك. وليتذكر أولئك المفتونون باستيراد الدعوات المذهبية من خارج بيئتهم، ولا سيما المذهب الاثني عشري الجعفري الإمامي؛ أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تنص في أول الأهداف العقدية العامة للتعليم هناك على «ترسيخ مبادئ وتعاليم الإسلام في إطار المذهب الشيعي الاثني عشري»[2]، من دون مراعاة للأقليات الإسلامية الأخرى، وفي مقدمتها: السنة.

ثانيًا: تكوين لجنة موسعة تضم خبراء في التربية وعلوم الاجتماع والنفس والشريعة، وكل من له صلة عضوية بهذا الشأن، تعتمد مرجعية دستور البلاد، والقانون العام للتربية والتعليم، رقم (٤٥) لسنة ١٩٩٢م، ووثيقة المطلقات العامّة لمناهج التعليم العام، وكل الأدبيات والوثائق المعتمدة ذات الصلة. ولعله من لازم القول التشديد على أن عناصر هذه اللجنة تضم ممثلين لكلا المذهبين السائدين، بالإضافة إلى الشخصيات التربوية والعلمية المتحررة حقًا، والمتسمة

---

(١) راجع : حسين بدر الدين الحوثي، الزيدية والإمامية، مرجع سابق.

(٢) راجع: مجموعة من الكتّاب، التعليم من حولنا، كتاب مجلة المعرفة (السعودية)، رقم (١١)، ١٤٢٢هـ، ص ٩٦، الطبعة الأولى، الرياض: وزارة المعارف.

جميعها بشروط الكفاءة والنزاهة والتجرد للحق ما أمكن؛ نظرًا لأهمية المهمة، وحساسية المرحلة، للنظر في:

١- مناهج التعليم العام الرسمي في المرحلتين الأساسية والثانوية:

من حيث المعايير المنضبطة للمحتوى الحالي، وما يمكن أن يضاف أو يحذف أو يعدل، بما يحقق الهدف الرئيسي العام؛ وهو إخراج النشء الصالح المعتدل الموحّد فكرًا وسلوكًا.

ولا شك أن المعايير الأساسية سالفة الذكر من عدالة اجتماعية وحرية ومساواة - بوصفها مقاصد يقينية للمشرع - ستكون الهادية والنموذج الحاكم لمسار عمل اللجنة في كل مراحلها، أما مسألة الدليل العلمي والعملي لآلية عملها، فتتمثل في القواعد الأصولية العامة في الفهم والاستنباط ومنهج الاستدلال العام.

٢- مناهج التعليم الجامعي العام (الحكومي):

من حيث الإشراف على المقررات والمناهج من زاوية التأكد من عدم انغلاق الكتاب المقرر على مذهب بعينه، بل حتى التأكد كذلك من التزام أستاذ المقرر - إن أمكن ذلك - من عدم فرض مذهب بعينه، فيما يتصل بالمذاهب الفقهية الفروعية في إطار الفقه المقارن بأوسع معاني الفقه، لتشمل كل أبوابه ومجالاته، وليس المعنى السائد المحصور في مباحث العبادات والمعاملات والأحوال الشخصية فحسب، مستهدين بالقاعدة الذهبية: «اجتماعهم حجة، واختلافهم رحمة». أو: «نجتمع فيما اتفقنا عليه، ويعذر بعضنا بعضًا فيما اختلفنا فيه». أو إنه «لا إنكار في مختلف فيه، إنما الإنكار في المجمع عليه»، ونحو ذلك.

وكذا حظر تضليل أو تفسيق - ناهيك عن تكفير - أتباع المذاهب أو الفرق الإسلامية المعتبرة الأخرى أيًا ما بلغ الاختلاف معها، أو شذت في أفكارها ما دام للتأويل - بأبعد معانيه - متسع فيها، وذلك وإن خرج عن عرف بعض السابقين في التعامل مع المخالف، ولكنه يحقق اليوم - في ظل التكالب

الدولي على الأمة الإسلامية - مقصدًا أساسيًا من مقاصد الدين، وهو حفظه من التآكل الداخلي (فساد ذات البين التي تحلق الدِّين). وليُعلم أن المحققين من أهل العلم في القديم والحديث لا يفرّقون بين الاجتهاد في المسائل الفقهية الفروعية، والمسائل العقدية الفروعية ما دام الدليل فيها يحتمل ذلك التأويل أو الخلاف، حيث الأمر منهجي مبني على سلامة الدليل وقطعيته ورودًا ودلالة بصرف النظر عن موضوع البحث، كان فرعًا للأحكام أم فرعًا للاعتقاد، وهذا مبسوط في مقامه(١).

وإذا كان من حق الباحث المحقق ولوج باب الخلاف الفقهي أو العقدي فإن إثارة هذه المسائل أمام طلبة مبتدئين في سلم التعليم العالي سيحيل الدرس إلى قاعة محاكمة لأفكار ورجال لا محامي كفؤًا لهم، وسيتحول التلاميذ إلى خصوم، ما بين ادعاء ومدعى عليه، ولا قاضي عدلاً متجردًا مقبولاً من الطرفين بينهم، علاوة على أن منهجًا كهذا سيفضي إلى تعزيز المشكلة من حيث تغذية الانقسام والفرقة. وحسب التعليم الجامعي أن يمنح الطالب مفاتيح البحث والمعرفة؛ ليلج بنفسه غمار هذه المجالات بعد التخرج إن شاء.

٣- مناهج التعليم الشرعي الأساسي والثانوي والجامعي (الخاصة):

وهنا يتم التأكيد على ضرورة إتاحة المجال لهذا النوع من التعليم سواء كان مذهبيًا أم سلفيًا أم طرائقيًا (صوفيا) أم غير ذلك - كما تقدم - شريطة قيام الجهات ذات العلاقة في وزارة التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالي للنظر في شأن الترخيص لعمل هذه المؤسسات، ومدى توافر الشروط اللازمة لذلك، بحسب القانون واجب التنفيذ للتعليم الأهلي والخاص، ثم المتابعة الدورية المستمرة للتأكد من سلامة المسار وعدم خروجه عن الضوابط. ومن أولى المهام والشرائط المفترض أن يتضمنها القانون التأكد

---

(١) راجع على سبيل المثال ما جمعه الباحث بهذا الخصوص من أقوال لبعض المحققين في كتابه، أهل السنة والجماعة: إشكال في الفهم أم في المفهوم؟ ، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م، وكتابه التقريب بين السنة والشيعة والخلاف السلفي السلفي في اليمن، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م، وكلاهما صادران في طبعتيهما الأولى عن مركز عبادي للنشر -صنعاء.

من براءة هذه المؤسسات من كل ما من شأنه زرع روح المذهبية الضيقة، أو التنشئة على الكراهية، أو تهديد السلم الاجتماعي، أو فرض الأفكار والمعتقدات الخاصة بالقوة المادية، أو تصوير أفكار أصحاب هذه المؤسسة بأنها وحدها الممثل الشرعي للإسلام، أو الدعوة إلى الفتنة بأي معنى[1].

وحاصل القول: إن المستقبل الفكري التربوي للحركة الحوثية غامض عائم، نظرًا لحجم المطالب الفكرية والتربوية التي ينادي بها الحوثيون، وتداخلها ببعض المطالب السياسية والمذهبية، وفي مقدّمتها اعتقاد المشروعية الخاصة، وادّعاء امتلاك الحقيقة المطلقة، وفرض قناعاتهم - من ثمّ - على الآخرين بالقوّة، إن استلزم الأمر، وذلك حين تدول مقاليد الأمور إليهم.

ومن الصعوبة بمكان استجابة النظام السياسي لبعض تلك المطالب، خاصة وأن ثمّة دلائل على أن الحوثيين عنصر مستجيب لمتغيرات إقليمية سياسية وتربوية معًا، أكثر منه دعاة (وطنيون) ذو مطالب مدنية نابعة من الحاجة الفعلية لمجتمعهم الخاص أو العام.

(١) راجع: أحمد محمّد الدغشي، إشكالية التعليم المذهبي: الداء والدواء، مجلّة نوافذ (اليمنية)، العدد (٥٢)، جمادى الآخرة ١٤٢٥هـ- أغسطس٢٠٠٤م، ص٢٢-٢٣.

المبحث الخامس

سبل التعايش

تصوّر الباحث لميثاق شرف بين فرقاء الدين والسياسة

إن الحديث عن مستقبل الحوثية يقود إلى وضع تساؤل كبير عن آلية التعامل بين فرقاء العمل السياسي والفكري في اليمن، ويمكن أن ينسحب ذلك على مجتمعات أخرى تشهد نزاعات مماثلة من حيث أصل المشكلة وطبيعتها، في العالم العربي والإسلامي، إذ مهما اختلفت البيئات والظروف وطبيعة المشكلات التفصيلية، لكن ثمة قواسم مشتركة في ذلك، هي التي يسعى هذا الجزء من الدراسة لتقديم تصوّر حولها.

وإذا كانت سنة اللّه تعالى قد قضت بأن يحكم الاختلاف الكون والإنسان الذي يعيش فيه، حيث كان القسم ببعض آيات اللّه الكونية، والمقسوم عليه هو الإنسان: ﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ﴿١﴾ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ﴿٢﴾ وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلۡأُنثَىٰٓ ﴿٣﴾ إِنَّ سَعۡيَكُمۡ لَشَتَّىٰ ﴿٤﴾ فَأَمَّا مَنۡ أَعۡطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ﴿٥﴾ وَصَدَّقَ بِٱلۡحُسۡنَىٰ ﴿٦﴾ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلۡيُسۡرَىٰ ﴿٧﴾ وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ وَٱسۡتَغۡنَىٰ ﴿٨﴾ وَكَذَّبَ بِٱلۡحُسۡنَىٰ ﴿٩﴾ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلۡعُسۡرَىٰ ﴿١٠﴾ ﴾ (الليل:١-١٠)؛ فإن ذلك يحمل دلالة على مدى عناية الإسلام بأمر الاختلاف الكوني والإنساني معًا، كما يدل على أن ليس الاختلاف قائمًا بين أهل الدين الواحد أو الملة الواحدة فحسب، بل في إطار أهل الملل والنحل الكبرى، و تلك آية من آيات اللّه، أي أن يحدث ذلك التنوع والتباين بين الناس:

﴿ وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦ خَلۡقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَٱخۡتِلَٰفُ أَلۡسِنَتِكُمۡ وَأَلۡوَٰنِكُمۡۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّلۡعَٰلِمِينَ ﴿٢٢﴾ ﴾ (الروم: ٢٢). ومن رام أن يجمع الناس بمختلف

أعراقهم واتجاهاتهم الدينية أو المذهبية أو الحركية أو سواها تحت إطار خاص كلي واحد فهو ينازع سنة إلهية خالدة كشفت عنها الآية الكريمة:

﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ۚ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ ﴾ (يونس:٩٩).

ذلك أن الناس بمختلف انتماءاتهم ذوو مناهج واتجاهات وشرائع مختلفة، كسنة ابتلائية حاكمة للخليقة جميعًا، بغية التنافس على المعالي، حيث الحساب والجزاء يوم الفصل:

﴿ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَآ ءَاتَىٰكُمْ ۖ فَٱسْتَبِقُوا۟ ٱلْخَيْرَٰتِ ۚ إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴾(المائدة: ٤٨).

إن من أخطر ما أصاب الأمة من مفهومات فكرية شائهة أن تعتقد أن أمر الخلاف سواء بينها وبين أمم أخرى ذات أديان وملل مختلفة، أم بينها في إطارها الواحد نقمة وآفة مطلقة، لا يمكن السيطرة عليها، أو السعي لمحاولة فنّ إدارتها، والأمر يدور في إطار الصراع، بين غالب ومغلوب، وذلك يتجافى تمامًا مع حقائق القرآن المشار إلى طرف يسير منها، كما لا ينسجم مع السنة والسيرة العملية للنبي القدوة محمّد ﷺ التي لولا خشية الإطالة لأوردت منها وقائع ونصوصًا تؤكّد ذلك[١].

وبناء على ذلك فأحسب أن ثمة رؤية أولية تمثّل حصيلة الإفادة من واقع الصراع المرّ القائم اليوم - كما قام بالأمس قليلاً أو كثيرًا في هذا البلد أو ذاك - وهي أشبه بـ(ميثاق شرف) بين المذاهب والجماعات والأطر الفكرية والسياسية المختلفة التي يجمعها قاسم الثوابت الشرعية والوطنية الكبرى، ومن أهمها:

---

(١) راجع: جانبًا من ذلك في : أحمد محمّد الدغشي، المسوّغات الشرعية والفكرية للعاملين للإسلام وانعكاساتها التربوية: دراسة مقدّمة إلى أعمال الندوة الوطنية لـ(حوار الجماعات الدينية ورؤاها لما بين عدالة الإسلام وحقوق الإنسان)، المقرر انعقادها بالتعاون بين مركز منارات للدراسات التاريخية واستراتيجيات المستقبل بصنعاء، ووزارة حقوق الإنسان (اليمنية).

١- الإيمان شعارًا وممارسة بحق الجميع - حوثيين وسواهم - في العيش المشترك، وفق الصيغة التي تبدو لكل طرف، بما يتضمنه ذلك من اعتناق للأفكار والرؤى والأطاريح (الدينية) والسياسية في ضوء ثوابت المجتمع العامة، وقواسمه الكليّة المشتركة، وأبرزها الدستور والقوانين النافذة.

٢- الإيمان قولاً وفعلاً بالعمل السلمي، وتجريم استعمال القوّة المادية المباشرة أو غير المباشرة، أو التحريض على ذلك أو تبريره، بالنسبة إلى الأفراد أو الجماعات، ليبقى استعمالها مخوّلاً لدولة العدالة والمؤسسات وحدها، تلك المحكومة بجملة الثوابت المشار إليها آنفًا، وفي مقدّمتها الدستور والقانون.

٣- استلهام عِبر التاريخ ودروسه، الإيجابي منها والسلبي، المضيء منها والمظلم؛ بهدف تعزيز نقاط القوّة من خلالها، وتلافي نقاط الضعف؛ للانتقال من خلال ذلك إلى صناعة التعايش اليوم بين الفرقاء الفكريين والسياسيين في كل مجتمع من مجتمعاتنا، وعدم الانجرار إلى أي منزع تاريخي سلبي قديم، تحت أيّ مبرّر، مهدّد للسلم الاجتماعي اليوم.

٤- الاعتماد على مؤسسات التنشئة الاجتماعية وفي صدارتها الأسرة والمدرسة والجامعة والمسجد والإعلام، ثم بقية مؤسسات التنشئة الأخرى من جماعات وأحزاب ومنظمات سياسية وفكرية، ومنظمات مجتمع مدني وسواها؛ لنشر ثقافة الوحدة في إطار التنوّع، والتركيز في ذلك على النماذج الناجحة في القديم والحديث، في المجتمعات العربية الإسلامية أم في غيرها، وبالأخص النموذج الأوروبي في الوحدة، رغم الحروب العالمية التي نشبت بين مكوّناته يومًا، وأذهبت عشرات الملايين، ورغم الأديان والإثنيات المختلفة، مع التشديد بأن ذلك كلّه مما يكفله لنا ديننا بمنظومته الكلية، بعيدًا عن الاستيراد للنماذج (العلمانية) الجاهزة[١]، وهي التي قد

---

(١) لكاتب هذه الدراسة دراسة أخرى مستفيضة نشرت في أعداد من صحيفة الناس، كما تناولتها العديد من المواقع الإلكترونية لمناقشة مسألة العلمانية في مجتمعاتنا هل هي حلّ أم كارثة مجتمعية جديدة؟ تحت عنوان: (حوار في الإسلام والعلمانية:هل العلمانية هي الحل؟).

تصبح عامل صراع جديد أعنف وأشدّ، حين تفرض مجموعة (نخبوية) محدودة نموذجها (الخاص) على أغلبية متديّنة ساحقة، تؤمن بمنظومة الدين الشامل للإنسان ومشكلاته المختلفة، والكون وآفاقه الواسعة، والحياة وابتلاءاتها المتعدّدة .

٥- اتفاق الجميع على إخراج لغة التكفير الشرعي أو التخوين الوطني أو القومي أو السياسي بصورة عامة من قاموس فرقاء الفكر أو السياسة وأدبياتهم، ليحل محلها التحاور والتثاقف والإعذار إن تعذّر الإقناع. وتغدو مؤسسات الدولة القضائية - لا الأفراد أيًّا بلغ مستواهم العلمي أو الاجتماعي أو تضلّعهم في علوم الشريعة أو الدّين - هي ملاذ كل من يبغي إنصافًا خاصًّا أو عامًّا، أو يحتسب على فرد أو جماعة.

٦- بالنسبة إلى أهل المذاهب الإسلامية خاصة وأعني بهم فرقاء الفكر (الديني)، فإنّه لابد أن يعيد كل فريق النظر في جوانب من تراثه الفكري، ذاك الذي ينزع صراحة أو ضمنًا نحو تكفير المخالف، أو استحلال دمه، أو التهاون في صون عرضه وكرامته تحت ذرائع ومبرّرات ربما نتفهم دوافعها وملابساتها بالأمس، لكننا لانبرّر لها اليوم، ولا نقبل باستدعائها - من باب أولى - لكونها تتنافى مع جوهر التعاليم الإسلامية الحقة، التي مقصدها التآلف والتعايش والتراحم والتواصل: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ ﴿١٣﴾ ﴾ (الحجرات:١٣). لا عكس هذه المعاني، التي جاءت نتاج الصراع الفكري والسياسي، ذاك الذي دار في بعض الحقب والبيئات، وما إن يخمد أو يهدأ حتى تأتي قوى داخلية وخارجية، مدركة أو متهوّرة لتأجيجه مجدّدًا؛ فيستغل الدّين أبشع استغلال، ويوظّف لصالح هذا الطرف أو ذاك، مع براءته من ذلك كلّه، بنص حديث نبيه العظيم محمّد ﷺ على أن «من صلّى صلاتنا، واستقبل قبلتنا، وأكل من ذبيحتنا، فهو المسلم الذي له ذمّة اللّه». (رواه البخاري). وأن «كل المسلم على المسلم حرام، دمه وماله وعرضه». (رواه مسلم). « ألا إن ربكم واحد، وإن أباكم واحد، ألا لا فضل لعربي

على عجمي إلا بالتقوى، ولا لأحمر على أسود، ولا أسود على أحمر، إلا بالتقوى». (رواه أحمد).

٧- ولضمان التعايش المأمول فإنه من غير المقبول أن تستمر عملية تصدير الأفكار من بيئة سنيّة إلى أخرى شيعية - على سبيل المثال - والعكس، أو الشحن المتبادل؛ لأن ذلك يدفع نحو الاحتراب الطائفي، ويجرّ الجميع إلى مربع الاقتتال الإثني، على نحو ما يجري اليوم في باكستان بين جماعتي: (أنصار الصحابة) من السنّة، و(أنصار محمّد) من الشيعة، أو ما يجري حاليًا في محافظة حجة حين قدم الحوثيون ليبشروا بأفكارهم في بيئة لا حضور لفكرهم الخاص فيها، أو لا حضور لهم من الأساس في بعضها الآخر، وحين لم يجدوا ترحيبًا كان السلاح هو اللغة الحاكمة. ولو أراد الطرف الآخر (السلفيون مثلاً) أن يقوم بعملية تبشير بأفكاره في مناطق يغلب عليها الحضور الشيعي (الحوثي)، كمناطق مرّان أو ساقين أو ضحيان بمحافظة صعدة؛ فلن يرحبّ به هنالك من قبل الطرف الحوثي، الذي يدّعي أن من حقّه نشر أفكاره في محافظة حجّة، رغم ما جلب ذلك على المنطقة من مآس وفظائع، وذلك بصرف النظر عن كون دعوته سلمية لا تحمل السلاح ولا تدعو إليه، وإن أصرّ الطرف الداعي إلا على المضي في دعوته فإن فتنة عمياء قد تندلع وقد تتطور إلى احتراب مسلّح لا يبقي ولا يذر، وهنا ستتضح عبثية اللعب بالنار، وارتدادها قتلاً وتمزيقًا، على كل الأطراف، بدعوى يتذرّع بها الطرف الذي يبحث عن تسويق أفكاره اليوم. ودعونا نفترض أن الأمر يقف عند مجرّد التسويق ليس أكثر، فإذا جاء الدور عليه، تلكّأ وربما استعمل السلاح لصدّ خصمه عن نشر فكره في بيئته، وما موقفه من صلاة التراويح في رمضان ١٤٣٣هـ في بعض المناطق التي يسيطر عليها في محافظة صعدة، إلا مؤشر محدود على ذلك.

٨- إنّ ذلك القيد المشار إليه في البند السابق فيما يتصل بعملية إيقاف التصدير للأفكار لا يعني وقوفًا أو حيلولة أمام عملية البحث الفردي الحرّ، الذي قد يفضي إلى قناعات أو اتجاهات خاصة مخالفة للسائد داخل هذه البيئة

أو تلك، فذلك محال أن يخطر ببال باحث حرّ مستنير، علاوة على أنه لا تمتلك قوّة في الأرض مهما كانت سيطرتها المقدرة على التحكّم في مسار حركة الفكر أو إيقافها؛ لأن ذلك محاولة للسيطرة على مسار حركة الأفكار واتجاهات المشاعر، وهو من جنس المحال تمامًا. بيد أن المقصود هنا منع الشرعنة الرسمية لذلك، بهدف حماية مجتمعاتنا جميعًا - سنّة وشيعة - وطوائفنا كلها، من ذلك التبشير (المدمِّر)، ذلك أنه بالنظر إلى مستويات أفراد المجتمع العلمية والثقافية، من حيث كونهم ينتمون إلى تخصصات علمية شتّى، أو مهنية مختلفة، أو أنصاف أو أرباع متعلمين، أو أشباه مثقفين، أو ربما لا يزالون يرزحون تحت نير الأمية الأبجدية (وهي في تزايد في بعض أقطارنا، رغم مرور العقود المديدة على إعلان خطط القضاء عليها)، أما الثقافية والحضارية، فأكثر من ذلك بكثير. وفي ظل تزايد أوضاع اقتصادية متدهورة في الغالب، ممثلة في أعداد العاطلين عن العمل، وتنامي طوابير البطالة؛ فقد تستغل بسبب ذلك حاجة الفرد من قبل فئة أو جماعة أو جهة خارجية لزرع قناعات أو اتجاهات (غازية) جديدة، لم تقم على بحث حرّ مستقل، أو يدفع إليها مبرّر موضوعي مقنع، وإنما تلجئ إليها الحاجة، ويضطر إليها العوز المادي. وفي مثل هذه الأوضاع يغدو القبول (الرسمي) أو (الشرعنة) المؤسسية للتبشير بالمذهب الآخر في وسط يغلب عليه اتجاه مذهب أو طائفة معاكس تهديدًا حقيقيًا للسلم الاجتماعي، ودعوة مقصودة أو غير مقصودة للاحتراب والتناحر.

والله من وراء القصد...

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

أحمد محمّد الدغشي، **أهل السنة والجماعة: إشكال في الفهم أم في المفهوم؟**، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م، ط. الأولى، صنعاء: مركز عبادي للنشر.

أحمد محمّد الدغشي، **صورة الآخر في فلسفة التربية الإسلامية**، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م، ط. الأولى، الرياض: وزارة التربية والتعليم (مجلة المعرفة).

أحمد محمّد الدغشي، **التقريب بين السنة والشيعة والخلاف السلفي السلفي في اليمن**، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م، الطبعة الأولى، صنعاء: مركز عبادي للنشر.

أحمد محمّد الدغشي، **الحوثيون: دراسة منهجية شاملة**، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م، ط. الثانية، صنعاء: مكتبة خالد بن الوليد ودار الكتب العلمية، و١٤٣١هـ- ٢٠١٠م ، ط. الأولى، بيروت، والدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون، والمورد للإعلام.

أحمد محمّد الدغشي، **الفكر التربوي لتنظيم القاعدة مع التركيز على الحالة اليمنية (دراسة تقويمية)**، ٢٠١٢م، الطبعة الأولى، بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، والرياض: مركز الدّين والسياسة.

إسماعيل بن علي الأكوع، **الزيدية: نشأتها وعقائدها**، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م، الطبعة الأولى، بيروت: دار الفكر المعاصر.

إسماعيل بن علي الأكوع، هجر العلم ومعاقله، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م، الطبعة الأولى، بيروت: دار الفكر المعاصر، ودمشق: دار الفكر.

أشواق أحمد مهدي غليس، التجديد في فكر الإمامة عند الزيدية في اليمن، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م، الطبعة الأولى، القاهرة: مكتبة مدبولي.

بدر الدين أمير الدّين الحوثي، إرشاد الطالب إلى أحسن المذاهب (طباعة استنسل)، ١٤٠٧هـ، د.م،د.ن.

بدر الدين أمير الدين الحوثي، تحرير الأفكار، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م ، صنعاء: مؤسسة أهل البيت للرعاية الاجتماعية.

جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية.

أبو حامد الغزالي، إحياء علوم الدين، ، د.ت ، د.ط ، بيروت: دار الجيل.

الحسان شهيد، منهج النظر المعرفي بين أصول الفقه والتاريخ: الشاطبي وابن خلدون أنموذجًا (كتاب الأمّة، رقم ١٤٢)، ربيع الأول ١٤٣٢هـ، شباط (فبراير)- آذار (مارس)٢٠١١م، الطبعة الأولى، الدوحة: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر.

عادل الأحمدي، الزهر والحجر، ٢٠٠٦م، الطبعة الثانية، صنعاء: مركز نشوان الحميري للدراسات والنشر.

ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله، (تحقيق: أبو الأشبال الزهيري)، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م، ط. الثالثة، الدمام: دار ابن الجوزية.

عبد الفتاح البتول، عصر الإمامة الزيدية في اليمن،٢٨٤-١٣٨٢هـ، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م، الطبعة الأولى، صنعاء: مركز نشوان الحميري للدراسات والنشر.

عبد الله الصنعاني، خلفية الفكر الحوثي ومؤشّر الاتجاه، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الأمل.

عبد المجيد النجّار، في فقه التديّن فهمًا وتنزيلاً، ١٤١٠هـ الطبعة الأولى، (كتاب الأمة، رقم:٢١) الدوحة: رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية.

علي عبد الكريم الفضيل شرف الدين، الزيدية: نظرية وتطبيق، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، الطبعة الأولى، عمّان: جمعية عمال المطابع التعاونية.

القاضي عياض اليحصبي، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، (تحقيق: أحمد بكير محمود) ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م ، د.ط، بيروت: دار ومكتبة الحياة، طرابلس - ليبيا: دار الفكر.

عيسى بن مسعود الزواوي، مناقب الإمام مالك بن أنس، (تحقيق: الطاهر محمّد الدرديري)، ١٤١١هـ- ١٩٩٠م، ط. الأولى، المدينة المنورة: مكتبة طيبة.

فهمي هويدي، إيران من الداخل، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، الطبعة الثانية، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر.

ابن قيم الجوزية، إعلام الموقّعين عن ربّ العالمين، د.ت، د.ط، القاهرة: دار الحديث.

مجموعة من الكتّاب، التعليم من حولنا (كتّاب مجلة المعرفة «السعودية» رقم ١١)، ١٤٢٢هـ ، الطبعة الأولى، الرياض: وزارة المعارف.

محمّد جمال الدين القاسمي، الجرح والتعديل، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، ط. الثالثة، بيروت: مؤسسة الرسالة.

محمّد جمال الدّين القاسمي، تاريخ الجهمية والمعتزلة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، د.ط، بيروت: مؤسسة الرسالة.

محمّد بن علي الشوكاني، السيل الجرّار المتدفق على حدائق الأزهار (تحقيق: محمود إبراهيم زايد)، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، الطبعة الأولى الكاملة، بيروت: دار الكتب العلمية.

المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي اليمني للعام٢٠١٠م، د. ط، د.ن: صنعاء.

مقبل بن هادي الوادعي، رياض الجنة في الرد على أعداء السنة، ومعه: الطليعة في الردّ على غلاة الشيعة، وحكم القبّة المبنية على قبر الرسول ﷺ، ١٤١٥هـ الطبعة الأولى، د.ت، د.م: د.ن.

ابن منظور، لسان العرب (تنسيق وتعليق: علي شيري)، ١٤٠٨هـ -١٩٨٨م، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

ابن نجيم الحنفي، الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان، ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م، د.ط، بيروت: دار الكتب العلمية.

يحيى بن حمزة، الرسالة الوازعة للمعتدين عن سبّ صحابة سيّد المرسلين، ١٤١١هـ-١٩٩٠م، الطبعة الأولى، صنعاء: مكتبة دار التراث.

ثانيًا: الملازم (ملازم حسين بدر الدين الحوثي)

حسين بدر الدّين الحوثي، ملزمة: ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى، ١٠/ ٢/ ٢٠٠٢م، أشرف على إخراجها: يحيى قاسم أبو عواضة.

حسين بدر الدّين الحوثي، ملزمة: سورة آل عمران الدرس الأول، ٨/ ١/ ٢٠٠٢م، أشرف على إخراجها: يحيى قاسم أبو عواضة .

حسين بدر الدّين الحوثي، ملزمة: فإما يأتينكم مني هدى، د.ت، أشرف على إخراجها: يحيى قاسم أبو عواضة.

حسين بدر الدّين الحوثي، ملزمة: الشعار سلاح وموقف، ١١رمضان ١٤٢٣هـ أشرف على إخراجها: يحيى قاسم أبو عواضة.

حسين بدر الدّين الحوثي، ملزمة: الوحدة الإيمانية، د.ت، أشرف على إخراجها: يحيى قاسم أبو عواضة.

حسين بدر الدّين الحوثي، ملزمة: معرفة الله ووعده ووعيده، الدرس الخامس عشر، ٨/ ٢/ ٢٠٠٢م، أشرف على إخراجها: يحيى قاسم أبو عواضة.

حسين بدر الدّين الحوثي، ملزمة: معنى التسبيح، ٩/ ٢/ ٢٠٠٢م، أشرف على إخراجها: يحيى قاسم أبو عواضة.

حسين بدر الدّين الحوثي، ملزمة: الإسلام وثقافة الاتباع، ٢/ ٩/ ٢٠٠٢م، أشرف على إخراجها: يحيى قاسم أبو عواضة.

حسين بدر الدّين الحوثي، ملزمة: وإذ صرفنا إليك نفرًا من الجن، ١١/ ٢/ ٢٠٠٢م، أشرف على إخراجها: يحيى قاسم أبو عواضة.

حسين بدر الدّين الحوثي، ملزمة: دروس من هدي القرآن: الثقافة القرآنية، ٤/ ٨/ ٢٠٠٢م، أعدّها: ضيف اللّه صالح أبو غيدنة.

حسين بدر الدين الحوثي، ملزمة: دروس من هدي القرآن الكريم: الصرخة في وجه المستكبرين، بتاريخ ١٧/ ١/ ٢٠٠٢م، أعدّها: ضيف اللّه صالح أبو غيدنة.

ثالثًا: الصحف والمجلات

أحمد محمّد الدغشي، إشكالية التعليم المذهبي: الداء والدواء، مجلّة نوافذ (اليمنية)، العدد(٥٢)، جمادى الآخرة ١٤٢٥ هـ- أغسطس/ آب ٢٠٠٤م.

أحمد محمّد الدغشي، حوار في الإسلام والعلمانية: هل العلمانية هي الحلّ؟، صحيفة الناس (اليمنية)، حلقات متسلسلة شوال - ذو الحجة ١٤٣١هـ- سبتمبر/ أيلول - أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٠م- (ونشرت في العديد من المواقع الإلكترونية).

حميد رزق، التوعية الثورية، (حركة شباب الصمود)، عرض لخطاب عبد الملك الحوثي بمناسبة المولد النبوي، العدد (٤٥)، ١٨ ربيع الأول ١٤٣٣هـ - ١٠/ ٢/ ٢٠١٢م.

صحيفة الأهالي (اليمنية)، العدد (٢٣٧)، ٢٧/ ٤/ ١٤٣٣هـ- ٢٠/ ٣/ ٢٠١٢م.

صحيفة الأهالي، العدد (٢٣٨)، ٤/ ٥/ ١٤٣٣هـ - ٢٧/ ٣/ ٢٠١٢م.

صحيفة الأهالي، العدد (٢٤٠)، ١٨/ ٥/ ١٤٣٣هـ- ١٠/ ٤/ ٢٠١٢م.

صحيفة الأهالي، العدد (٢٤٨)، ١٥/ ٧/ ١٤٣٣هـ- ٥/ ٦/ ٢٠١٢م.

صحيفة الأهالي، العدد (٢٥٥)، ٥/ ٩/ ١٤٣٣هـ- ٢٤/ ٧/ ٢٠١٢م.

صحيفة التوعية الثورية (حركة شباب الصمود)، العدد (٤٥)، ١٨ ربيع الأول ١٤٣٣هـ - ١٠/ ٢/ ٢٠١٢م.

صحيفة التوعية الثورية، العدد (٦٣)، ٢٥ رجب ١٤٣٣هـ- ١٥/ ٦/ ٢٠١٢م.

صحيفة الجمهورية (الرسمية اليمنية)، ٢٢ربيع الآخر ١٤٣٣هـ- ١٦ مارس ٢٠١٢م، العدد (١٥٤٣٩).

صحيفة الجمهورية، العدد (١٥٤٩٥)، ٢٠ جمادى الآخرة ١٤٣٣هـ- ١١مايو/ أيار ٢٠١١م.

صحيفة الجمهورية، العدد (١٥٥٦٤)، ٢٩ شعبان ١٤٣٣هـ- ١٩ يوليو ٢٠١٢م.

عبد ربّه منصور هادي، محاضرة بالكلية الحربية بصنعاء، صحيفة الجمهورية، العدد (١٥٥٦٤)، ٢٩ شعبان ١٤٣٣هـ- ١٩ يوليو ٢٠١٢م.

عبد ربّه منصور هادي، محاضرة بالكلية الحربية بصنعاء، قناة اليمن الفضائية (الرسمية)،٢٨ شعبان ١٤٣٣هـ- ١٨ يوليو ٢٠١٢م.

صحيفة ٢٦ سبتمبر (الناطقة باسم الجيش اليمني)، (١٦٥٢)، ٢١رمضان ١٤٣٣هـ - ٩ أغسطس/ آب ٢٠١٢م.

عبد ربه منصور هادي، محاضرة بمركز ودرو ويلسون الدولي بواشنطن، صحيفة ٢٦ سبتمبر، العدد (١٦٦٢)، ١٨ذو القعدة ١٤٣٣هـ- ٤ أكتوبر تشرين أول ٢٠١٢م.

صحيفة الناس، بيان الاثني عشرين اليمنيين، العدد (٢٣١) ٢١/ ١٢/ ١٤٢٥هـ- ٣١/ ١/ ٢٠٠٥م.

صحيفة النّاس (اليمنية)، العدد (٥٩٧)، ٢٣/ ٦/ ١٤٣٣هـ - ١٤/ ٥/ ٢٠١٢م.

صحيفة النّاس، العدد (٦٠٧)، ٤/ ٩/ ١٤٣٣هـ- ٢٣/ ٧/ ٢٠١٢م.

صحيفة الناس، العدد (٦١٦)، ١٥/ ١١/ ١٤٣٣هـ - ١/ ١٠/ ٢٠١٢م.

صحيفة الواقع (اليمنية)، العدد (٨)، ١٦ جمادى الأولى ١٤٣٣هـ - إبريل / نيسان ٢٠١٢م.

عبد الرب ناجي، (تقرير إخباري)، صحيفة الأهالي، العدد (٢٣٤)، ٦/ ٣/ ١٤٣٣هـ الموافق ٢٨/ ٢/ ٢٠١٢م.

عبده الجرادي، (تقرير إخباري)، صحيفة الأهالي، العدد (٢٣٢)، ٢٢/ ٢/ ١٤٣٣هـ- ١٤/ ٢/ ٢٠١٢م.

عبد الواسع راجح، (تقرير إخباري)، صحيفة الجمهورية، العدد (١٥٤٢٠)، ٣ ربيع الآخر ١٤٣٣هـ- ٢٦ فبراير/ شباط ٢٠١٢م.

عبد الواسع راجح، (تقرير إخباري)، صحيفة الجمهورية، العدد (١٥٤٨٤)، ٨ جمادى الآخرة، ١٤٣٣هـ- ٣٠ إبريل ٢٠١٢م.

فائز الأشول (تقرير إخباري)، صحيفة الجمهورية، العدد (١٥٤٦١)، ١٥ جمادى الأولى ١٤٣٣هـ- ٧ إبريل/ نيسان ٢٠١٢م.

محمود طه (تقرير إخباري)، صحيفة الناس، العدد (٤٣٧).

مراد السعيدي، صحيفة الأهالي (تقرير إخباري)، العدد (٢٥٦)، ١٢/ ٩/ ١٤٣٣هـ- ٣١/ ٧/ ٢٠١٢م.

منصور الجرادي، استطلاع: رحلة إلى صعدة ٢٠٠ ألف حوثي في جبال مطرة، صحيفة الناس(اليمنية)، العدد (٥٨٤)، ٢١/ ٣/ ١٤٣٣هـ- ١٣/ ٢/ ٢٠١٢م.

نبيل الصوفي، تفاصيل الثورة الحوثية الشيعية الزيدية مع الحكومة اليمنية، صحيفة الحياة (اللندنية)، ٣/ ٦/ ٢٠٠٧م.

رابعًا: الحوارات

أحمد بكيلي، حوار الوفد الحقوقي والإعلامي الزائر لمناطق الصراع في حجة

مع رئيس فرع المؤتمر الشعبي العام في مديرية مستبأ، **الأهالي** (اليمنية)، العدد (٢٣٧)، ٢٧/ ٤/ ١٤٣٣هـ- ٢٠/ ٣/ ٢٠١٢م.

أحمد صالح الفقيه، حوار مع صحيفة **الجمهورية**، (أجرى الحوار: ثابت الأحمدي)، ٢٣ صفر ١٤٣٤هـ- ٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢م.

بدر الدين الحوثي، حوار مع صحيفة **الوسط** (اليمنية)، (أجرى الحوار: جمال عامر)، موقع **الوسط نت**، ٩ مارس/ آذار ٢٠٠٥م.

جيرالد فاير ستاين، حوار مع السفير الأمريكي بصنعاء، المنشور في موقع مأرب بريس:

http://marebpress.net/news_details.php?sid=45237&lng=arabic

جيرالد فاير ستاين، حوار مع صحيفة **الجمهورية**، (أجرى الحوار: نبيل البكيري)، العدد (١٥٥٥٦)، ٢١ شعبان ١٤٣٣هـ- ١١ يوليو ٢٠١٢م.

الحسن أبكر، حوار مع صحيفة **الناس** (اليمنية)، (أجرى الحوار: عبد السلام المخلافي)، العدد (٥٥٨)، ١/ ٩/ ١٤٣٢هـ- ١/ ٨/ ٢٠١١م.

زيد علي عرجاش، حوار مع صحيفة **الجمهورية**، (أجرى الحوار: يحيى الثلايا)، العدد (١٥٥٢٦)، ٢١ رجب١٤٣٣هـ- ١١/ ٦/ ٢٠١٢م.

حوار اللواء سعيد عبيد مع صحيفة **الشرق الأوسط**، (أجرى الحوار: عرفات مدابش)، العدد (١٢٣١٥)، ٢٨ رمضان ١٤٣٣هـ - ١٦ أغسطس/ آب ٢٠١٢م.

عبد الملك الحوثي، حوار صحيفة **الثوري** (اليمنية)، (لم يُذكر المحاوِر)،المنشور في موقع مأرب بريس، marebpress.net ، في ٣١يوليو-تموز ٢٠٠٨م.

عبد الملك الحوثي، حوار مع صحيفة **الدِّيار** (اليمنية)، (أجرى الحوار: عابد المهذري)، في ٢٦ نوفمبر- تشرين الثاني- ٢٠٠٨م. المنشور في موقع مأرب بريس:

http://marebpress.net/articles.php?id=4496

علي عبد اللّه صالح، حوار مع صحيفة الحياة (اللندنية) في ٢٨/ ٠٣/ ٢٠٠٩م، موقع صحيفة الحياة :
http://www.alhayat.com/special/dialogues/03-2009/Item-20090327-493b6d70-c0a8-10ed-000c- e0bb323a44f6/story.htm

علي محمّد الآنسي، حوار مع صحيفة الحياة، ٢٨ ذو الحجة ١٤٣٠هـ- ١٥ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٩م، العدد (١٧٠٥٧).

فيصل منّاع، حوار مع صحيفة النّاس (أجرى الحوار: ثابت الأحمدي)، العدد (٦٠٨)، ١١/ ٩/ ١٤٣٣هـ - ٣٠/ ٧/ ٢٠١٢م.

محسن خصروف، حوار مع برنامج الحكمة يمانية، قناة سهيل الفضائية، (قدّمه: مختار الفقيه)، وضم كلاً من الأساتذة: رشيدة القيلي، وعلي الصراري، وعلي الذيب.

محمد بدر الدين الحوثي، حوار مع صحيفة الديار (اليمنية)، (أجرى الحوار في ضحيان بصعدة: أسامة حسن ساري)، العدد (٧٥)، ٢٨/ ١٢/ ٢٠٠٨م.

محمّد عبد السلام، حوار مع صحيفة الهويّة (حوار صبري الدرواني)، المنشور بنصه في موقع الصحيفة:
www.alhawyah.comlnews\cat%D8%

محمّد عبد العظيم الحوثي، حوار مع صحيفة الأهالي، (حاوره: مهدي محسن) العدد (١٧٠)، ١/ ١/ ١٤٣٢هـ- ٧/ ١٢/ ٢٠١٠م.

محمد عبد العظيم، حوار مع صحيفة الجمهورية (أجرى الحوار ثابت الأحمدي)، ٢٣ ذو القعدة ١٤٣٣هـ- ٩ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٢م، العدد(١٥٦٤١).

محمّد عبد اللّه اليدومي مع قناة سهيل الفضائية، (أجرى الحوار: صالح الجبري)، ٩/ ٩/ ١٤٣٣هـ - ٢٨/ ٧/ ٢٠١٢م.

محمد عزّان، حوار مع صحيفة الناس، (أجرى الحوار: عبد الباسط القاعدي) في٩ إبريل-نيسان٢٠٠٧م،مأرب بريس:
http://marebpress.net/articles.php?id=1501

محمّد عزّان، حوار مع صحيفة الناس، (أجرى الحوار: ثابت الأحمدي)، العدد(٥٨٠)، ٢٢/ ٢/ ١٤٣٣هـ- ١٦/ ١/ ٢٠١٢م.

محمّد مفتاح، حوار مع صحيفة الجمهورية، (أجرى الحوار: فهد سلطان)، العدد (١٥٣٨٠)، ٢٤ صفر ١٤٣٣هـ - ١٦ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٢م.

ناصر بن عبادة الوائلي، حوار مع صحيفة الواقع (اليمنية)، (حاوره: محمّد الهاشمي)، العدد (٥)، ٢٠ ربيع الأول ١٤٣٣هـ- ١١ فبراير/ شباط ٢٠١٢م.

ياسين سعيد نعمان، حوار مع قناة الميادين الفضائية، في ٢ رمضان ١٤٣٣هـ- ٢٠ يوليو/ تموز ٢٠١٢م، المنشور في موقع الاشتراكي نت:
www.aleshteraki.net\news_detalis.php?lng.=arabic.&sid=13833

أبو يحيى المطري، حوار مع صحيفة الأهالي، العدد (٢٣٧)، ٢٧/ ٤/ ١٤٣٣هـ- ٢٠/ ٣/ ٢٠١٢م.

يحيى الشامي، حوار مع صحيفة الجمهورية، (أجرى الحوار: عبد الرحمن مطهر)، العدد (١٥٥١٨)، ١٣ رجب ١٤٣٣هـ- ٣ يونيو/ حزيران ٢٠١٢م.

خامسًا: المواقع الإلكترونية

أحمد عايض، الحوثيون والحوزات العلمية ونشر المذهب، موقع مأرب بريس، ١ يونيو-حزيران ٢٠٠٨م:
www.marebpress.net/articles.php?lng=arabic&id=3796 - 63k

حسن منّاع، تصريح لموقع مأرب بريس، ٢١ فبراير / شباط ٢٠١٠م:
http://marebpress.net/news_details.php?lng=arabic&sid=22573

عبد الملك الحوثي، المرحلة ليست مرحلة الإمامة، الوسط نت:
www.alwasatye.net/modules.php?name=News&file=article&s
id=3669 - 32k -

محمّد عزّان، تعقيب على مقابلة يحيى الحوثي مع قناة الحوار، موقع نيوز يمن.

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بصنعاء، تقرير عن النزاع في محافظة صعدة: الخلفية والتطور على موقع (إيرين)، في ٢٧/ ٧/ ٢٠٠٨م ٧/ ٣/ ٢٠٠٧م.

arabic.irinnews.org/printVer.aspx?SID=890

موقع المؤتمر نت.

http://www.almotamar.net/news/78007.htm

موقع مركز الأبحاث العقائدية التابع لآية اللّه علي السيستاني.

http://www.aqaed.info/mostabser/media

يحيى الحوثي، رسالة إلى العلماء في ١٦\٥\٢٠٠٧م، موقع ناس بريس.

www.nasspress.com

يحيى طالب مشاري، موقع نجف.

www.najaf.org/arabic/mustabsiroon/20/html/zaidiat-ymn-01.html

سادسًا: متفرّقات (تسجيلات صوتية، أوراق عمل، وثائق)

حسين بدر الدّين الحوثي، الزيدية والإمامية ١ (شريط مسجّل كاسيت)، د.ت.

حسين بدر الدّين الحوثي، الزيدية والإمامية ٢ (شريط مسجّل كاسيت) د.ت.

حسين بدر الدّين الحوثي، من معرفة اللّه، الدرسان الثاني والثالث، ١ (شريط مسجّل كاسيت)، د.ت.

حسين بدر الدّين الحوثي، لقاء مع المعلّمين (شريط مسجّل كاسيت) في ٢٦و٢٨/ ٥/ ٢٠٠٣م.

حسين بدر الدّين الحوثي، من معرفة اللّه، الدرس الثالث، ١ (شريط مسجّل كاسيت)، د.ت.

حسين بدر الدّين الحوثي، من هدي القرآن، معرفة اللّه، الدرس الثاني، ١ (شريط مسجّل كاسيت) د.ت.

عبد الملك الحوثي وآخرون، الوثيقة الفكرية والثقافية للحوثية، صادر بتاريخ ٢١/ ٣/ ١٤٣٣هـ- ١٣فبراير/ شباط ٢٠١٢م، ط. الأولى، د. ن، د:م.

محمّد عبد العظيم الحوثي، خطبة الغدير، (شريط مسجّل)، د.ت.

محمد عزّان، التمرّد الحوثي: الخلفية الفكرية وآفاق المستقبل، ورقة عمل مقدّمة إلى منتدى الشيخ الأحمر بصنعاء في ٣٠/ ١٠/ ١٤٣٠هـ - ١٩/ ١٠/ ٢٠٠٩م.

منظمة وثاق للتوجّه المدني، التقرير الأول ٢٠١٢م حول الانتهاكات ضدّ المدنيين في محافظتي صعدة وحجة ٢٠٠٤-٢٠١١م صنعاء: مؤسسة وثاق للتوجّه المدني.

نبذة من السيرة الذاتية
للدكتور أحمد محمد حسين الدغشي
أستاذ أصول التربية وفلسفتها - كلية التربية - جامعة صنعاء

- من مواليد ٢٧ جمادى الأولى ١٣٨٦هـ -١٢أيلول(سبتمبر) ١٩٦٦م- الحيمة الخارجية - محافظة صنعاء - اليمن .
- حاصل على بكالوريوس تربية - كلية التربية - قسم الدراسات الإسلامية - ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م - جامعة صنعاء.
- عُيّن معيدًا في كلية التربية - حجّة - جامعة صنعاء منذ العام ١٤١١هـ -١٩٩١م.
- حاصل على الماجستير في أصول التربية الإسلامية - جامعة اليرموك - الأردن - ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م (عنوان الرسالة: **الأساس الفطري في التربية الإسلامية**)، صدرت مطبوعة عن دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر- الإسكندرية: مصر ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.
- حاصل على دكتوراه الفلسفة في التربية - جامعة الخرطوم - السودان ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م (عنوان الأطروحة : **نظرية المعرفة في القرآن وتضميناتها التربوية**)، صدرت مطبوعة عن المعهد العالمي للفكر الإسلامي بفرجينيا- الولايات المتحدة.
- حاصل على درجة الأستاذ المشارك في أصول التربية الإسلامية وفلسفتها، منذ نهاية العام ١٤٢٥هـ-ومطلع العام ٢٠٠٥م.

- حاصل على درجة الأستاذية في أصول التربية الإسلامية وفلسفتها - في شهر رمضان ١٤٣٠هـ- سبتمبر ٢٠١٠م.
- عيّن رئيسًا لقسم العلوم التربوية والنفسية - كلية التربية - أرحب - جامعة صنعاء، منذ العام ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م حتى العام ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
- عُيّن عميدًا لكلية الآداب والتربية بجامعة الأندلس الأهلية، ابتداءً من شوال١٤٢٦هـ الموافق أكتوبر ٢٠٠٥م.
- انتقل إلى كلية التربية - صنعاء - أستاذًا مشاركًا بقسم أصول التربية في شهر ذي القعدة ١٤٢٦هـ - ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٥م.
- عضو الجمعية التربوية اليمنية.
- عضو مجلس أمناء بعض المراكز البحثية.
- مستشار علمي وأكاديمي لدى العديد من الجهات الرسمية والخاصة.
- حاصل على جائزة رئيس الجمهورية التشجيعية للبحث العلمي للعام ٢٠٠٩م.
- محكّم في أبحاث وكتب وجوائز يمنية وعربية.
- له عشرات المقالات والدراسات الفكرية والتربوية المبثوثة في مختلف الصحف والمجلات العلمية والمحكّمة والجامعة، والمواقع اليمنية والعربية.

بعض الكتب المنشورة

- نظرية المعرفة في القرآن وتضميناتها التربوية (رسالة الدكتوراة)، المعهد العالمي للفكر الإسلامي: الولايات المتحدة الأمريكية، هيرندن، فيرجينيا، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م، صدر بالتنسيق بين مكتب المعهد :عمّان ودار الفكر: دمشق.
- الأساس الفطري في التربية الإسلامية (رسالة الماجستير)، صدر عن دار الوفاء، الإسكندرية: مصر ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.
- مواقف الإسلاميين من أزمة الخليج - دراسة نقدية إصلاحية، مكتبة الإرشاد،

طبعة أولى، صنعاء: ١٤١٢هـ ١٩٩٢م (الكتاب حائز على الجائزة الأولى لمسابقة المنتدى الإسلامي، لندن).

- **مقدمات أربع أولية في فقه المرأة المعاصرة**، صادر عن المنتدى الجامعي للنشر، صنعاء: ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م، كما صدرت طبعته الثانية عن المنتدى العالمي للوسطية، فرع اليمن، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

- **أهل السنة والجماعة : إشكال في الفهم أم في المفهوم؟** صادر عن مركز عبادي للدراسات والنشر : صنعاء- ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

- **التقريب بين السنة والشيعة والخلاف السلفي السلفي في اليمن: فقه العبرة وحتمية المراجعة** (رسالتان في كتاب)، صادر عن مركز عبادي للنشر: صنعاء ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

- **صورة الآخر في فلسفة التربية الإسلامية**، صادر عن وزارة التربية والتعليم في المملكة العربية السعودية: الرياض، بعد نشره على حلقات أربع بالمجلة، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

- **قراءة حضارية في إشكالات فكرية معاصرة: من يمثِّل الإسلام؟** صادر عن مركز الناقد الثقافي، دمشق، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

- **الحوثيون: دراسة منهجية شاملة**، ٢٠٠٩م، ط. الثانية، صنعاء: مكتبة خالد بن الوليد ودار الكتب العلمية، و١٤٣١هـ- ٢٠١٠م ، ط ١، بيروت الدار العربية للعلوم ناشرون، والدوحة: المورد للإعلام.

- **الفكر التربوي للقاعدة مع التركيز على الحالة اليمنية (دراسة تقويمية)**، ١٤٣٣هـ- ٢٠١٢م، الطبعة الأولى، مركز الدين والسياسة: الرياض ومؤسسة الانتشار العربي: بيروت.

- مشاركة في كتاب: الأصوليات الدينية وحوار الحضارات، بدراسة عنوانها: **(الإسلاميون وأزمة الانتماء)**، صادر عن المركز العام للدراسات والبحوث والإصدار: صنعاء ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م .

- مشاركة في كتاب: اليمن والعالم، بدراسة عنوانها: **(الموقف اليمني الرسمي**

والحزبي من أزمة الخليج)، صادر عن المركز الفرنسي للدراسات اليمنية ومركز دراسات المستقبل: صنعاء ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.

- مشاركة في كتاب: حوار المشرق والمغرب بين الدكتور حسن حنفي والدكتور محمد عابد الجابري، مكتبة دار توبقال المغربية ومكتبة مدبولي المصرية (عدة طبعات) ابتداءً من ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.
- مشاركة في كتاب: إشكالية التنمية ووسائل النهوض رؤية في الإصلاح، مع نخبة من الباحثين والكتّاب، بدراسة عنوانها: (التنمية وعولمة التربية)، الدوحة: قطر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الطبعة الأولى، رجب ١٤٢٩هـ- تموز(يوليو) ٢٠٠٨م.
- مشاركة في كتاب: الثقافة الإسلامية، جامعة العلوم والتكنولوجيا: صنعاء، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.

(وثمة ١٧ ما بين كتاب ورسالة فكرية وتربوية غير منشورة).

أبحاث تخصصية محكّمة منها:

- فلسفة الأهداف في التربية الإسلامية - دراسة نقدية تأصيلية، نشر في مجلة: الدراسات الاجتماعية: (علمية - محكمة)، العدد الخامس عشر، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م، جامعة العلوم والتكنولوجيا: صنعاء.
- المعاهد العلمية في اليمن: نشأة وواقعًا ومستقبلاً، نشر في مجلة شؤون العصر (علمية - محكمة)، العدد الثاني عشر، رجب - رمضان ١٤٢٤هـ- أكتوبر ديسمبر/ تشرين الأول كانون الأول ٢٠٠٣م، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية: صنعاء.
- التربية الإسلامية: دراسة في أصول المصطلح وخلفية الدلالة، نشر في مجلة: البحوث والدراسات التربوية (علمية- محكمة)، العدد الثامن عشر- ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٣م- مركز البحوث والتطوير التربوي، وزارة التربية والتعليم: صنعاء.

- أبو حيان التوحيدي وجوانب من اهتماماته التربوية، منشور في مجلة التجديد (علمية- محكمة)، الجامعة الإسلامية: كوالا لامبور: ماليزيا.

- الأساس الفطري في التربية الإسلامية، (ملخص شامل لرسالة الماجستير - منشور باسم الباحث ومشرفه الدكتور / فاروق السامرائي بحسب تقاليد الجامعات الأردنية للأبحاث المتميزة)، مجلة دراسات (علمية - محكّمة)، العدد (٢) المجلد ٢٤ شعبان ١٤١٨هـ- كانون الأول ١٩٩٧م - الجامعة الأردنية - عمّان - الأردن.

- الفكر التربوي والعولمة البراجماتية، مجلة جامعة الأنبار للدراسات الإنسانية، (علمية - محكّمة)، العدد الأول للعام ٢٠٠٦م، الأنبار: العراق.

- النزعات المادية في تفسير التاريخ وانعكاساتها التربوية، منشور في مجلة الدراسات الاجتماعية، (علمية - محكّمة)، العدد (٢٢)، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م، جامعة العلوم والتكنولوجيا: صنعاء، اليمن.

- الأبعاد المتضمنة لمفهوم الوحدة اليمنية في المقررات الدراسية للمواد الاجتماعية في مرحلة التعليم الأساسي بالجمهورية اليمنية (بالاشتراك)، مجلة دراسات تربوية واجتماعية (علمية - محكّمة)، العدد الرابع، المجلد الثالث عشر، أكتوبر - ٢٠٠٧م، كلية التربية، جامعة حلوان، مصر.

- فلسفة المساواة بين الرجل والمرأة في الاتفاقات والإعلانات الدولية في ضوء فلسفة التربية الإسلامية، مجلة التربية، (علمية - محكّمة)، العدد (١٤١) الجزء الأول، جمادى الآخرة ١٤٣٠هـ- يونيو ٢٠٠٩م .